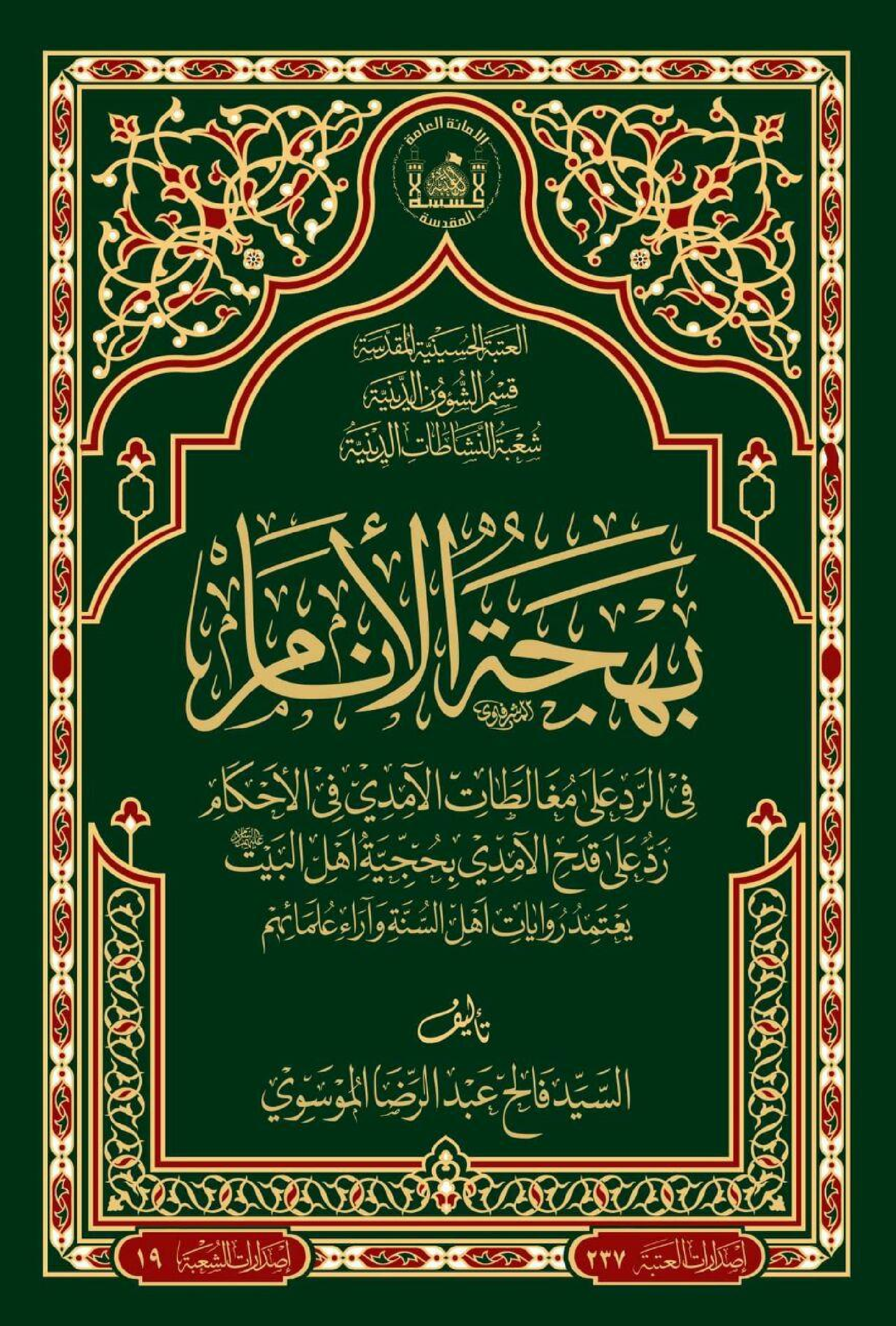
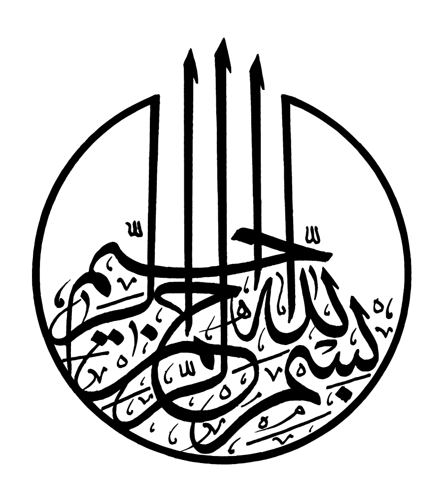

الأمانة العامة
المقدسة
العتبة الحسينية المقدسة
قسم الشؤون الدينية
شعبة النشاطات الدينية
بهجة الأنام
الشرفوي
في الرد على مغالطات الآمدي في الأحكام
رد على قدح الآمدي بحجية أهل البيت عليهم السلام
يعتمد روايات أهل السنة وآراء علمائهم
تأليف
السيد فالح عبد الرضا الموسوي
إصدارات العتبة ٢٣٧
إصدارات الشعبة ١٩


شبكة الفكر
alfeker.net


بهجة الأنام
في الرد على مغالطات الآمدي في الأحكام


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾

صدق الله العلي العظيم

الشورى/٢٣

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ـ وزارة الثقافة العراقية – لسنة

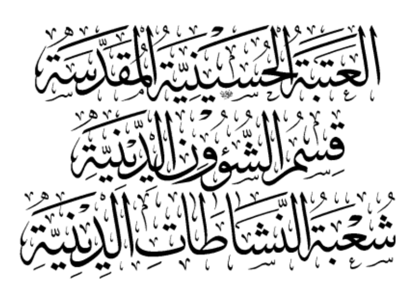
مصدر الفهرسة:	IQ-KaPLI ara
رقم استدعاء مكتبة الكونجرس:	BP٣٦.٥M٨٢ ٢٠١٧
المؤلف الشخصي:	الموسوي، فالح عبد الرضا
العنوان:	بهجة الأنام في الرد على مغالطات الآمدي في الأحكام: رد على قدح الآمدي بحجية أهل البيت عليهم السلام، يعتمد على روايات أهل السنة وآراء علمائهم/
بيان المسؤولية:	بقلم السيد فالح عبد الرضا الموسوي
بيانات الطبعة:	الطبعة الأولى.
بيانات النشر:	العراق: كربلاء: العتبة الحسينية – قسم الشؤون الدينية. شعبة النشاطات الدينية. ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م.
الوصف المادي:	[٢٢٢] صفحة.
سلسلة النشر:	(قسم الشؤون الدينية، شعبة النشاطات الدينية؛)
تبصرة ببليوغرافية:	يتضمن هوامش – لائحة المصادر والمراجع (الصفحات ١٨٩– ١٩٠).
موضوع شخصي:	علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ٢٣ قب الهجرة – ٤٠ للهجرة – الخلافة – دفع مطاعن.
موضوع شخصي:	سيف الدين الآمدي، علي بن محمد بن سالم، ٥٥١ – ٦٣١ للهجرة – شبهات.
مصطلح موضوعي:	أهل البيت (عليهم السلام) – أحاديث أهل السنة – دفع مطاعن.
مصطلح موضوعي:	حديث الثقلين – اسناد.
مصطلح موضوعي:	الأئمة الاثنا عشر (عليهم السلام) – دفع مطاعن.
مصطلح موضوعي:	أصول فقه أهل السنة – القرن ٧ للهجرة.
مؤلف إضافي:	سيف الدين الآمدي، علي بن محمد بن سالم، ٥٥١-٦٣١ للهجرة – الأحكام في أصول الأحكام – شبهات.
عنوان إضافي:	الأحكام في أصول الأحكام. شبهات.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة



تأليف

السيد فالح عبد الرضا الموسوي



طبع برعاية

العتبة الحسينية المقدسة



العراق: كربلاء المقدسة – العتبة الحسينية المقدسة



مقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، بارئ الخلائق أجمعين، وباعثِ الأنبياءِ والمرسلين، وأفضل الصلاة وأتمّ السلام على المبعوث رحمةً للأنام، أبي القاسم محمد الأمينﷺ، وعلى آله الطيبين الطاهرين، الأخيار المصطفَين، الذي أذهب الله عنهم الرِّجس وطهَّرهم تطهيراً.

إنَّ الحديث عمّا يُثار حولَ أهلِ البيتعليهم السلام من شبهات، وما تُنسب إليهم من تقوّلات، ليس بالأمرِ الجديد على السَّاحةِ الفكريةِ الإسلامية، فقد دأب المنحرفون عن فكرِ أهلِ البيتعليهم السلام منذ الزَّمن الغابر إلى انتهاجِ سبيلِ المواجهة بكل أشكالها ومختلفِ صورها، لسحقِ كلّ ما يمتُّ لأهلِ البيتعليهم السلام بصلة، ابتداءً من الفضائل التي كتمها أعداؤهم حسداً، وانتهاءً بالأنصار والأتباع الذين أبادوهم حقداً.

وممّا يؤسف له أنَّ روّاد هذه الحملة الشرسة لم يُراعوا أدنى درجات الإنصاف، فبادروا ـ ومنذ الوهلة الأولى ـ إلى تحويلِ الاختلافِ في الرأي إلى صراعٍ مريرٍ، وجعلوا من التشيّع خصمَهم العنيد، فحاولوا ـ وبشتى الطرق ـ إلى القضاء عليه فكراً ومنهجاً وأعواناً، واستمرَّت هذه الحملة طيلةَ القرون الماضية، وكان للقلمِ المتعصّب السهمُ الأوفرُ في تعميقِ الخلاف، والتعتيمِ على حقائقِ الدين والتركيز على الأفكارِ البعيدةِ عن روح الإسلام ومتبنياته الفكرية،

والتشكيك أو القدح بكل ما يملكه الخصمُ من المحاسن على المستوى العقائدي والفكري والأخلاقي، وإبرازها إلى الملأ بصورةٍ هزيلةٍ ساخرةٍ، لتكون من مثالبه بعد أنْ كانت من محاسنه، وكأنَّ الهدفَ من وراءِ ذلك إشباعُ نزوةِ الانتقام، بدلاً من البحثِ عن الحقيقةِ والانسجامِ.

الأمر الذي حدا بأتباعِ مدرسةِ أهل البيت عليهم السلام أنْ يشمِّروا عن سواعدهم في سبيل الذبِّ عن مذهبِهم الأصيل، الذي يمثّل الامتدادَ الطبيعي للرسالةِ الخاتمة، فأثمرتْ تلك الجهودُ الجبارةُ العديدَ من المصنَّفاتِ القيّمةِ والمؤلفاتِ الفريدةِ، أزالت سحبَ الإبهامِ عن الحقيقةِ، وردَّت جهالات أعداء الإسلام، بكلامٍ متينٍ، واستدلالٍ رصينٍ، وأسلوبٍ معبّرٍ، ملكوا به القلوبَ، واستحوذوا على المشاعر، وأوصلوا نورَ الإسلام إلى قلوب الأنام، ولكن المتربّصين بالإسلام لا يروقُ لهم ذلك، فبذلوا الغالي والنفيس من أجلِ القضاءِ على فكرِ أهلِ البيت عليهم السلام وإقصاءه عن مسرحِ الحياةِ، وعملوا بكلِ جهدٍ ونشاطٍ ـ لا من أجلِ بيانِ حقائقِ الدِّين وتوحيدِ الأمة ـ على تجنيدِ الأموال والرجال للوقوف بوجهِ الأصواتِ الهادفةِ لإيصالِ صوتِ الإسلام والمنادية بلمِّ شعث المسلمين وتوحيدِ صفوفهم، فعظمت بليَّةُ الدين، ومُنِيَ الناسُ بخبطٍ وشماس وتلونٍ واعتراض ـ كما يعبر أميرُ المؤمنين عليه السلام ـ ولكن هيهات هيهات، فلقد بانَ الصبحُ لذي عينين، والحقيقةُ أقوى من أقلامِ المبطلين، وأصواتِ المهرّجين، فقد آلى اللهُ تعالى على نفسه ﴿**لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ**﴾[1].

١- التوبة، ٣٣.

وما كتبناه يُعتبر قطرةً في بحرٍ ما جادتْ به أفكارُ العظماءِ من علماءِ مدرسةِ أهلِ البيتعليهم السلام، وقد ارتأينا أنْ نسلكَ منهجاً جديداً، ونؤسِّس لأسلوبٍ جديدٍ في الدِّفاع عن الحقيقةِ الموءودة، وذلك بإثباتِ الحقائقِ، وإزالةِ الشُّبهاتِ عنها من خلالِ الاعتمادِ على ما جادتْ به أقلامُ المشككين من مؤلفات ومصنفات، والاستشهاد بآرائهم وبما توصَّلوا إليه من أفكارٍ فيما يخصُّ الدِّين والعقيدة، وقد رأيناه ميداناً رحباً، يتمكّنُ الباحثُ من خلاله إثباتَ صحَّةِ المعتقداتِ الشيعة من خلالِ مصنفات وآراء خصومهم، وما هذا الكتاب المتواضع إلا حلقة من سلسة مستمرة إنْ شاء الله تعالى في الذبِّ عن مذهبِ أهلِ البيتعليهم السلام.

والكتابُ عبارةٌ عن نقضٍ لما كتبه الآمدي الحنبلي ثم الشافعي في كتابِ الإحكام، الذي وضعه لبيانِ أصولِ الفقه، وقد كان مجحفاً في تناولِهِ لما يتعلقُ بأهلِ البيتعليهم السلام، ومتحاملاً في ردِّ فضائِلِهم ومناقِبِهم، فكتبنا في ردِّه شيئاً يسيراً، بأسلوبٍ بسيطٍ، ونيةٍ خالصةٍ، وغايةٍ سليمةٍ، نسأل اللهَ تعالى أنْ يجعلَهُ في صحائفِ أعمالِنا، وأنْ يوفّقَنا لما فيه الخيرُ والصلاح.

من هو الآمدي؟

هو أبو الحسن علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي، فقيه، أصولي، متكلم، ولد بآمد (بلدة بديار بكر) عام ٥٥١ هـ، وقرأ بها القراءات على عمار الآمدي ومحمد الصفار، وقدم بغداد وتعلَّم وتفقَّه على مذهب الحنبلي، ثم صار بعدها شافعياً وكان أكثر اشتغاله بعلم الخلاف، ثم انتقل إلى مصر فتصدَّر بالجامع الظافري وذاع صيتُهُ بين أهلها، فلم يلبث بها طويلاً حتى غادرها متَّجهاً إلى الشام

خفيةً ـ إذ رُمي بالانحلال وكَتَبَ العلماءُ به محضراً ووضعوا خطوطهم بما يُستباح به الدم ـ ونزل حماة ودرس بالعزيزية فعزله الأشرف لسبب اتُّهم فيه، وأقام خاملاً في بيته إلى أنْ مات.

وذكر الذهبي قائلاً: صحَّ عن الآمدي أنَّه كان تاركاً للصلاة، فقد روي في كتابه تاريخ الإسلام عن شيخه القاضي تقي الدين سليمان بن حمزة حكايةً عن الشيخ شمس الدين ابن أبي عمر قال: كنا نتردد على السيف [الآمدي] فشككنا هل يصلّي أم لا؟ فنام، فعلّمنا على رجله بالحبر فبقيت العلامة نحو يومين مكانها، فعلمنا أنّه ما توضأ، نسأل الله السلامة في الدين.

وبعد أنْ عُزل من الدرس لزم بيته حتى توفي في الثالث أو الرابع من شهر صفر سنة ٦٣١هـ عن ثمانين سنة، ودفن بتربته بقاسيون.

ومن أشهر مؤلفاته:

١- الإحكام في أصول الأحكام في أربعة أجزاء.

٢- غاية المرام في علم الكلام.

٣- دقائق الحقائق في الحكمة.

٤- أبكار الأفكار في أصول الدين.

٥- غاية الأمل في علم الجدل[١].

١- ما نقلناه في ترجمته ملخصاً عن: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٢، ص٣٦٤؛ الآمدي، الإحكام، (المقدمة لعبد الرزاق عفيفي) ج١، ص٨ ـ ١٠؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص٤١٥ ـ ٤١٦؛ عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج٧، ص١٥٥ ـ ١٥٦.

خطة البحث:

سوف نقوم بنقل كلامه بتمامه، ثم نشرع في الردّ عليه على نحو الاختصار، وبما يتناسب مع حجم الكتاب، وقد قسَّمنا مطالب الكتاب إلى ثلاثة فصول، الأول منها يتعلق بنقض كلام الآمدي فيما يتعلق بآية التطهير، وذكرنا فيه ثلاثة مباحث، تندرج تحتهما العديد من المباحث الفرعية: المبحث الأول منها في نقض كلام الآمدي في تفسير أهل البيت عليهم السلام بزوجات النبي صلى الله عليه وآله، والثاني نقض كلامه في التمسّك بسياق الآية، والثالث في نقض مغالطاته بشأن عدم المنافاة، بين التفسير بأهل البيت عليهم السلام والزوجات.

وأما الفصل الثاني فقد خصصناه لردِّ مغالطاته بشأن حديث الثقلين، وتعرَّضنا فيه إلى خمسة مباحث رئيسية، خصصنا الأول منها لمناقشة قدح الآمدي بحديث الثقلين، والثاني حول ردِّ مغالطته في الجمع بين الحديثين (عترتي وسنتي)، والثالث في إيراد المصادر السنية التي روت وخرجت الحديثين، والرابع في نقض ما ادَّعاه من معارضة حديث الثقلين، والخامس في بيان بعض دلالات حديث الثقلين.

وأما الفصل الثالث فتعرضنا فيه إلى ثلاثة مباحث، كان الأول منها مخصصاً لنقض مغالطته بشأن من له أهلية الاستنباط، والثاني حول كلام الآمدي فيما يتعلق بالعصمة وجوابه، والثالث في نقض كلامه حول موقف أمير المؤمنين عليه السلام من سنن الحكام السابقين. وقد اعتمدنا في كل ذلك على خصوص المصادر والآراء السنية.

منهجنا في الرد:

قبل الدخول في عرض كلام الآمدي ثم إبداء بعض الملاحظات عليه، نرى من اللازم أنْ نشير إلى أسلوبنا في الرَّد والمناقشة، فإننا سوف نبين بعض الملاحظات الإجمالية العامة، والتي نستغني بإيرادها في المقدمة عن تكرارها في طيات البحث، ثم بعد ذلك نلجأ إلى مناقشة كل مقطع من كلامه على حده، وأما أسلوبنا في المناقشة التفصيلة فهي:

١. عرضُ كلام الآمدي والردُّ عليه مقطعاً مقطعاً، لنهيئ للقارئ الكريم فرصة المقارنة بين كلامه وأدلته، وبين ما سقناه من الأدلة والشواهد على نقضه وردِّه.

٢. الاعتمادُ على ما جاء في كتب الحديث والتفسير السنية ـ في كل ما نورده ـ لا لكون لقصور المصادر الحديثية الشيعية أو افتقارها لما يعضد الرد، بل لأنَّ الاعتماد على روايات أهل السنة أبلغ في الردِّ، وأقوى في ميدان الاحتجاج عليهم، وليكون الكلام على نسق المثل السائر: «من فَمِك أُدينُك».

٣. الاقتصارُ على ما أفاده علماء الجرح والتعديل من أهل السنة في مقام البحث عن أسانيد الرواية ورجال أسانيدها ـ قوةً وضعفاً ـ سوف لا نأتي بآراء علماء الجرح والتعديل الشيعة، للغاية السابقة نفسها.

٤. جعلُ آراء المفسرين من أهل السنة هي الأساس في بيان مضامين الآيات ومعانيها، ثم مقارنتها مع ما أفاده الآمدي في استدلالاته، ليحكم القارئ بصحة ما يراه موافقاً للأصول العلمية ولآراء كبار العلماء، وخطأ ما يراه مخالفاً لذلك.

٥. الاقتصارُ على أيراد نماذج من كل حقل، ففي مقام الاستدلال بالروايات سوف لا نأتي بجميع روايات الباب الذي نستشهد به، بل نكتفي بنماذج يسيرة، فلا يتبادر إلى ذهن القارئ أنَّ ما نورده هو الوحيد في الباب، وكذا الحال عند عرض آراء المفسرين، أو آراء علماء الجرح والتعديل، إنَّما نأتي بنماذج وليس بكل الآراء والأقوال، الأمر الذي نكرره في بيان دلالات حديث الثقلين ـ مثلاً ـ فلا نأتي بكل الدلالات التي يمكن أنْ تُستفاد من حديث الثقلين، وكذا الحال في بيان نقض أمير المؤمنين عليه السلام وردِّه للسنن والتشريعات المخالفة للكتاب والسنة، والتي اعتمدها الحكام السابقون وجعلوها منهاجاً وسنةً لا يُمكن العدولُ عنها أو تخطّيها. وإنَّما أردنا من ذلك كلّه أنْ نُجنّب القارئ الملل والسأم.

٦. مراعاةُ الاختصار وعدم التكرار في إيراد الأدلة ومناقشتها، إلى أقصى حدٍّ ممكن.

نص كلام الآمدي:

قبل الدخول إلى المباحث التفصيلة نرى من الأفضل أنْ نأتي بكلام الآمدي بتمامه، ثم نفصّل الردَّ عليه، على شكل فصول مفهرسة، قال الآمدي: «المسألة الحادية عشرة: لا يكفي في انعقاد الإجماع اتفاقُ أهل البيت مع مخالفة غيرهم لهم، خلافاً للشيعة، للدليل السابق في المسائل المتقدمة.

احتج المثبتون بالكتاب والسنة والمعقول: أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾[1]، أخبر بذهاب الرِّجس عن

١- الأحزاب، ٣٣.

أهل البيت ﴿إِنَّمَا﴾، وهي للحصر فيهم، وأهل البيت علي وفاطمة والحسن والحسين.

ويدل على هذا أنَّه لمَّا نزلت هذه الآية أدار النبي عليه السلام الكساءَ على هؤلاء، وقال: «هؤلاء أهل بيتي». والخطأ والضلال من الرِّجس، فكان منتفياً عنهم.

وأما السنة فقوله عليه السلام: «**إنّي تارك فيكم الثقلين، فإنْ تمسكتم بهما، لن تضلوا؛ كتاب الله وعترتي**»، حصر التمسُّك بهما، فلا تقف الحجة على غيرهما.

وأما المعقول: فهو أنَّ أهل البيت اختصوا بالشرف والنسب، وأنَّهم أهل بيت الرسالة، ومعدن النبوة والوقوف على أسباب التنزيل، ومعرفة التأويل، وأفعال الرسول وأقواله، لكثرة مخالطتهم له عليه السلام، وأنَّهم معصومون عن الخطأ على ما عرف في موضعه من الإمامة، والآية المذكورة أولاً، فكانت أقوالهم وأفعالهم حجة على غيرهم، بل قول الواحد منهم، ضرورة عصمته عن الخطأ، كما في أقوال النبي عليه السلام وأفعاله.

والجواب عن التمسُّك بالآية: أنَّها إنَّما نزلت في زوجات النبي عليه السلام، لقصد دفع التهمة عنهن وامتداد الأعين بالنظر إليهن.

ويدل على ذلك أول الآية وآخرها، وهو قوله تعالى: ﴿**يَا نِسَاء النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَّعْرُوفاً**﴾[1]، إلى قوله: ﴿**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأولى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ**﴾.

١- الأحزاب، ٣٢.

وقوله عليه السلام: «هؤلاء أهل بيتي» لا ينافي كون الزوجات من أهل البيت، ويدل عليه الآية المخاطبة لهم بأهل البيت. والخبر وهو ما روي عن أمِّ سلمة أنَّها قالت للنبي عليه السلام: ألست من أهل البيت؟ قال: بلى إنْ شاء الله.

فإنْ قيل: لو كان المراد بقوله: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ الزوجات، لقال: (عنكن).

قلنا: إنَّما قال: ﴿عَنْكُمُ﴾؛ لأنَّ أول الآية وإنْ كان خطاباً مع الزوجات، غير أنَّه، لمَّا خاطبهن بأهل البيت أدخل معهن غيرهن من الذكور كعلي والحسن والحسين، فجاء بخطاب التذكير؛ لأنَّ الجمع إذا اشتمل على مذكر ومؤنث، غلب جمع التذكير، وصار كما في قوله تعالى في حق زوجه إبراهيم: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَـذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ قَالُواْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾[1]، فكان ذلك عائداً إليها وإلى من حواه بيت إبراهيم من ذكر وأنثى.

وعن الخبر: أنَّه من باب الآحاد. وعندهم أنَّه ليس بحجة، وإنْ كان حجة، ولكن لا نسلّم أنَّ المراد بالثقلين الكتاب والعترة، بل الكتاب والسنة على ما روي أنَّه قال: «كتاب الله وسنتي»، وإنْ كان كما ذكروه، غير أنَّه أمكن حمله على الرواية عنه عليه السلام، وروايتهم حجة. ويجب الحمل على ذلك جمعاً بين الأدلة، وإنَّما خصَّهم بذلك؛ لأنَّهم أخبر بحاله من أقواله وأفعاله.

١- هود، ٧١ ـ ٧٣.

ثم ما ذكروه معارض بقوله عليه السلام: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**»، «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضُّوا عليها بالنواجذ**»، وبقوله: «**اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر**»، وبقوله: «**خذوا شطر دينكم عن الحميراء**»، وليس العمل بما ذكرتموه أولى مما ذكرناه.

وعن المعقول: أما اختصاصهم بالشرف والنسب، فلا أثر له في الاجتهاد واستنباط الأحكام من مداركها، بل المعول في ذلك إنَّما هو على الأهلية للنظر والاستدلال ومعرفة المدارك الشرعية وكيفية استثمار الأحكام منها، وذلك مما لا يؤثر فيه الشرف ولا قرب القرابة.

وأما كثرة المخالطة للنبي عليه السلام، فذلك مما يشارك العترةَ فيه الزوجاتُ، ومن كان يصحبه من الصحابة في السفر والحضر من خدمه وغيرهم.

وأما العصمة: فلا يمكن التمسُّك بها؛ لما بيَّناه في الكتب الكلامية

وأما الآية فقد بينا أنَّ المراد بنفي الرِّجس إنَّما هو نفي الظنة والتهمة عن زوجات النبي عليه السلام، وذلك بمعزل عن الخطأ والضلال في الاجتهاد والنظر في الأحكام الشرعية.

وعلى هذا، فقد بطل أنْ يكون قول الواحد منهم أيضا حجة.

ويؤيد ذلك أنَّ علياً عليه السلام، لم ينكر على أحدٍ ممَّن خالفه فيما ذهب إليه من الأحكام، ولم يقل له: إنَّ الحجة فيما أقول، مع كثرة مخالفيه.

ولو كان ذلك منكراً، فقد كان متمكناً من الإنكار فيما خولف فيه في زمن ولايته وظهور شوكته، فتركه لذلك يكون خطأ منه، ويخرج بذلك عن العصمة

وعن وجوب اتباعه فيما ذهب إليه»[١]. هذا كلامه بتمامه.

الملاحظات والمؤاخذات العامة على كلام الآمدي:

قبل الدخول في غمار البحث لابدَّ من الإشارة إلى بعض الملاحظات المهمة التي تتعلق بكلام الآمدي بصورة عامة، لنستغني عن تكرارها في الرّدِّ على كل مقطع من كلامه، منها:

١. ما يمكن ملاحظته على كلام الآمدي بصورة عامة، أنَّه عندما يتعرَّض للاستدلال بالآيات التي يتمسَّك بها مخالفوه، نراه يغفل عن كثير من الجوانب التي تُعد من أساسيات تناول الآية والبحث فيها، فمثلاً: ينبغي لمَن أراد الاستناد على الآية في مقام الاستدلال على قضية من القضايا، أنْ يلاحظ كل الملابسات التي تحيط بالآية كملاحظة سبب نزول الآية، وقد تكفَّل بذلك علم أسباب النزول، وتضمنه علم التفسير، وكذا ملاحظة ما قاله المفسرون في بيان الآية من المعاني، وهل هي من أقوال المفسرين أنفسهم أم هي من التفسير بالمأثور(٢)؟، ثم أنَّ للتفسير بالمأثور قسمين: أحدهما ما هو مأثورٌ عن النبيصَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، والآخر ما هو مأثور

١- الآمدي، الإحكام، ج١، ص٢٤٥ـ ٢٤٩، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ق.

٢- قيل في معنى الآثار العديد من المعاني، المتقاربة فيما بينها، فقيل بأنَّ الأثر: يشمل ما هو الأعم من الخبر والحديث، فيقال لكل منهما أثر بأي معنى اعتبر، وقيل: إنَّ الأثر مساو للخبر. وقيل: الأثر ما جاء عن الصحابي، والحديث ما جاء عن النبيصَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، والخبر أعم منهما. وقيل: الآثار هي أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم. وقيل: الأثر في الأشهر الأعرف أعم من أن يكون قول النبيصَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، أو الإمامعَلَيْهِ السَّلَامُ، أو الصحابي، أو التابعي. وفي معناه: فعلهم وتقريرهم. (محمد رضا جديدي، معجم مصطلحات الرجال والدراية، ص١٤).

عن الصحابة أو التابعين، ولا شك في أنَّ الأول مقدَّم على الثاني، ثم أنَّ الأول على أقسام منها: ما لاشك في صحته ودلالته، ومنها ما لا يصح إسناده للنبيﷺ لكونه معارض بصحيح ثابت عنهﷺ أو مخالف لنص القرآن، وهذا الصنف وإنْ أسند إلى النبيﷺ لكن ينبغي أنْ لا يؤخذ به، سيَّما وأنَّهﷺ أمر بعرض ما روي عنه على الكتاب فما وافق الكتاب أخذ به وما خالفه ضُرِبَ به عرض الجدار(١). الأمر الذي نراه مفقوداً في كلام الآمدي، فهو ـ على سبيل المثال ـ عندما يتعرَّض لبيان المراد من الرِّجس في الآية يأتي بتفسيرٍ لم يقُلْ به أحدٌ من المفسرين على ما علمنا، مع كثرةِ تتبُّعنا لأقوالهم وكلماتهم، وسوف نبيِّن ذلك على نحوِ التفصيل عند ردِّ كلامه في الاستدلال بآية التَّطهير وغيرها من الآيات.

٢. ينبغي لمن أراد الاعتماد على الروايات في مقام الاستدلال على الحقائق ـ خصوصاً التي تمثل حدَّاً فاصلاً بين الحق والباطل ـ أنْ يلاحظ الأدلّة التي يحاول ردَّها سنداً ودلالةً، ويكفي في ذلك الرجوع إلى أهل الفن والاختصاص في هذا المجال وهم كُثر، ثم ينظر فيما يسوقه من الأدلة الروائية لمعارضتها، ومدى صلاحيتها وأهليتها لمعارضة تلك الأدلة، فليس للعالم ـ مثلاً ـ حقٌّ في ردِّ الحديث الصحيح المتواتر المنسجم مع روح القرآن بحديثٍ باطلٍ مكذوبٍ مفترى باتّفاق علماء الإسلام من المذاهب الإسلامية على اختلاف آرائهم ومشاربهم؛ لعدم

١- انظر: الشافعي، الرسالة، ص٢٢٤؛ الآمدي، المسح في وضوء الرسولﷺ، ص١٤٦؛ ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج٢، ص١٩١؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج١، ص١٩٦ـ ١٩٧؛ الجصاص، أحكام القرآن، ج١، ص٦٢٩؛ الرازي، مفاتيح الغيب، ج١٠، ص٤٢؛ أبو بكر السرخسي، أصول السرخسي، ج١، ص٣٦٥؛ محمود أبو ريه، أضواء على السنة المحمدية، ص٩٩.

انسجامه مع متبنياته الفكرية والعقائدية، وهذا ما نراه مفقوداً عند تناول الآمدي لحديث الثقلين الصحيح المتواتر، فإنَّه حاول جاهداً في إسقاطه بادِّعاء المعارضة بأحاديث كلّها مكذوبة باتفاق العلماء.

٣. عند الخوض في المباحث الأصولية ينبغي للأصولي معرفة قواعد التعارض(١)، فلا يلجأ إليه إلا مع تحكّم المعارضة، وأما مع إمكان الجمع بين الدليلين المتعارضين ظاهراً فلا معارضة أصلاً، ولا يمكن القول بأنَّ الصادر ليس إلا واحدٌ منهما، وسوف يعرف القارئ الكريم أهمية هذا الكلام والحاجة إليه عند البحث في كلامه حول ما ادَّعاه من معارضة حديث الثقلين.

٤. في مقام ردِّ حجج الخصوم ينبغي الرجوع إلى مصنفاتهم بصورة مباشرة للوقوف على آرائهم وحججهم وكيفية استدلالهم، مع ملاحظة ما يسوقونه من مؤيدات لعضد الأدلة والحجج الأساسية التي يستندون إليها، وبعد ذلك مناقشتها، وسوق الحجج لنقضها، ولا يُكتفى بالرد عليها من خلال ما نُقل عنهم من هنا وهناك، فلعل رأياً نقل عن طائفة ما، سُفِّهت به أحلامهم وانتُهكت به دمائهم وسُبيت به أعراضهم، وانتُهبت أموالهم، وهم منه براء كبراءة الذئب من دم يوسف الصديق عليه السلام.

٥. ينبغي في مقام عرض أدلة الخصوم ومناقشة آرائهم أنْ يكون هدف الباحث

١- عرَّف السيد الخوئي التعارض بأنَّه «تنافي مدلولي الدليلين بحسب الجعل لعدم إمكان جعلهما معاً فيكون كل منهما مكذّباً للآخر، إذ لا يُحتمل مطابقة كلتيهما للواقع؛ لاستلزامه الجمع بين الضدين أو النقيضين. (الخوئي، الاجتهاد والتقليد، ص١٢٨)، وقال الغزالي: معنى التعارض التناقض، فإنْ وقع في الخبر أوجب كون واحد منهما كذباً. (الغزالي، المستصفى، ص٢٧٩).

هو الوصول إلى الحقيقة، لا أنْ ينطلق من خلفيات وأسس يعتبرها بمنزلة الوحي في حين أنَّ بطلانَ بعضها على الأقل واضحٌ كوضوح الشمس لذي عينين، وفي المقام نرى أنَّ الآمدي حاول جاهداً نقض ما تذهب إليه الشيعة من نزول آية التطهير بأهل البيت (علي وفاطمة والحسنين عليهم السلام)، وتمسَّك بأدلة لا نقطع بكونها قاصرة فحسب، بل نقطع بأنَّ الآمدي على يقين من عدم أهليتها للاستدلال وسقوطها عن الاعتبار، وسوف يوافيك ما يثير الغرابة عند عرض أدلته وأساليب مناقشته.

٦. ينبغي عرض أدلة الخصوم بتمامها، وبيان استدلالاتهم بنفس الصورة التي يقولون بها، وليس من الإنصاف الاقتصار على بعضها خصوصاً تلك الأدلة التي يُكمِّل بعضها بعضاً، أو إظهار حجة الخصم بمظهر هزيل وكأنَّه لا علم ولا عقل له، فإنَّ ذلك ممَّا يَقدح في مصداقية الباحث ويرميه بالتعصب والتدليس على القارئ.

٧. ما ينبغي عدم إنكار المسلّمات التي تناقلتها الأجيال وطفحت بها كتب التاريخ السيرة، أو إظهارها بمظهر الأمور غير الواقعية، وكأنَّها من الأمور التي تسالمت الأمة على عدم صحتها وإنكارها من الأساس، ففي مقام المقارنة بين سيرة أمير المؤمنين عليه السلام وبين سيرة من سبقه من الحكام، لا أعتقد أنَّ مسلماً له أدنى معرفة بتأريخ الإسلام لا يعلم بالاختلاف الكبير بين سيرة علي عليه السلام ومنهجه في الحكم وبين سيرة الحكام السابقين، ولذلك فهو عليه السلام عندما عرض عليه عثمان يوم الشورى العملَ بسيرة الخليفتين أبي بكر وعمر، رفض ذلك رفضاً قاطعاً، ثم

لما استلم الحكم أبطل ما سمحت له به الظروف من سننهم ونقضها، كما فعل في ميدان العطاء واسترداد قطائع عثمان وهباته التي كان يرى أنَّها غير مبررة بل ومخالفة للشريعة، فكيف بعد ذلك يمكن القول بأنَّ علياًعليه السلام لم ينقض من سننهم شيئاً ولم يُذكر له اعتراض على سيرة الحكام الذبن سبقوه في ميدان من الميادين كما يدَّعي الآمدي؟.

٨. يجدر بمن هو في مقام تقنين القواعد وتأصيل الأصول أنْ يكون موضوعياً في مقام تطبيق تلك الأصول والقواعد، فليس المراد من الأصل تأصيله فحسب ولا من القاعدة تقنينها، بل المراد هو التطبيق، كما صرَّح الآمدي نفسه في بداية كتاب الإحكام فإنَّه قال: «وأما غاية علم الأصول: فالوصول إلى معرفة الأحكام الشرعية، التي هي مناط السعادة الدنيوية والأخروية»(١)، ولكن ممّا يؤسف له عند ملاحظة كلام الآمدي وأسلوبه في كتاب الأحكام حيث نراه بارعاً في مقام تأصيل الأصول وليس هو كذلك في مقام التطبيق، ففي مقام بيان القواعد الأصولية يقول: «وأما ما منه استمداده [أي علم الأصول]، فعلمُ الكلام، والعربية، والأحكام الشرعية:

أما علم الكلام: فلتوقُّف العلم بكون أدلّة الأحكام مفيدة لها شرعاً، على معرفة الله تعالى وصفاته، وصدق رسوله فيما جاء به، وغير ذلك ممّا لا يُعرف في غير علم الكلام.

وأما علم العربية: فلتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية، من الكتاب،

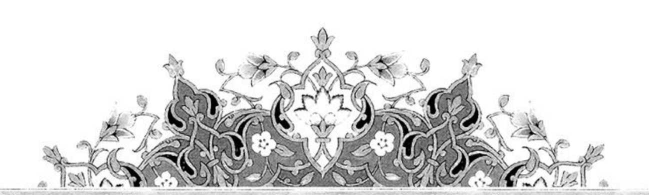
١- الآمدي، الإحكام، ج١، ص٧.

والسنة...»[١].

ولكنه في مقام التطبيق ـ في خصوص كلامه الذي نحن بصدده ـ لا نرى أثراً للقواعد الكلامية أو علوم العربية، أما القواعد الكلامية فنراه يترك بيان النبي ﷺ في بيان المراد من أهل البيت في آية التطهير ويتمسَّك بقول عِكرمة الخارجي الكذَّاب، وأما علم اللغة فنراه في بيان المراد من الرِّجس يخالف في تفسيره ما قاله علماء اللغة وأرباب العربية، ويبتدع معنى جديداً للرِّجس، وهو الظن والتهمة.

وسوف نبين ذلك على نحو التفصيل في المباحث الآتية إنْ شاء الله تعالى.

١- الآمدي، الإحكام، ج١، ص٨



الفصل الأول

نقض كلام الآمدي فيما يتعلق بآية التطهير

المبحث الأول: نقض مغالطات الآمدي في تفسير أهل البيت بزوجات النبي صلى الله عليه وآله

المبحث الثاني: نقض كلام الآمدي في التمسك بسياق الآية

المبحث الثالث: مغالطة الآمدي في عدم المنافاة بين التفسير بالأزواج وأهل البيت عليهم السلام ونقضها

المبحث الأول

نقض مغالطات الآمدي في تفسير أهل البيت عليهم السلام بزوجات النبي صلى الله عليه وآله

قال الآمدي: «والجواب عن التمسُّك بالآية: أنّها إنّما نزلت في زوجاتِ النبي عليه السلام».

أقول: إنَّ من أقوي الأدلة التي يستدل بها الشيعةُ الإماميةُ على عصمةِ أهل البيت عليهم السلام وطهارتهم، وبالتالي حجّية أقوالهم، آية التطهير، من هنا حاول الآمدي القدح بدلالتها على ذلك، ولكن الذي يفهم من صدرِ كلامه أنَّ الشيعةَ تنفرد بالقولِ بنزول الآية في أهل البيت عليهم السلام؛ وهم خصوص علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، والحقُّ أنَّ الشيعةَ ممَّن يذهبُ إلى ذلك، ولم ينفردوا بهذا القول؛ لأنَّ الكثيرَ من علماءِ المذاهبِ الإسلامية الأخرى ذهب إلى أنَّ المرادَ من أهل البيت في هذه الآية المباركة الذين هم مورد نزولها، عليٌّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، وذهب البعض الآخر إلى أنَّهم جزءٌ من أهل البيت، وأمّا خروج علي وفاطمة والحسنين عليهم السلام من دائرة أهل البيت فلم يذهب إليه أحد، وإليك بعض الروايات التي تبيّن المرادَ من أهل البيت عليهم السلام، أقتصر على إيرادها من

المصادرِ المعتبرةِ عند أهلِ السنة، والتي تحظى بدرجةٍ عاليةٍ من القبول عندهم، ثم أُتبعها بكلماتِ كبارِ مفسريهم:

أولا: روايات أهل السنة المبينة للمراد من أهل البيت:

أما الروايات والأحاديث فهي كثيرة، منها ـ لا على سبيل الحصر ـ

١ـ حديث عائشة

(أ) في صحيح مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير، (واللفظ لأبي بكر) قالا: حدثنا محمد بن بشر، عن زكريا، عن مصعب بن شيبة، عن صفية بنت شيبة، قالت: حدَّثتني عائشة، قالت: خرج النبيصَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ غداة، وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن والحسين، فأدخلهما معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها معهما، ثم جاء علي فادخله معهم، ثم قال: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾[1].

(ب) تاريخ دمشق: أخبرنا ابن طاوس، نا عاصم بن الحسن، أنا أبو عمر بن مهدي، أنا محمد بن مخلد، نا محمد بن عبد الله مولى بني هاشم، نا أبو سفيان، نا هشيم، عن العوام بن حوشب، عن مجمع، قال: دخلت مع أمي على عائشة، فسألتها أمي، فقالت: أرأيت خروجك يوم الجمل؟ قالت: إنَّه كان قدراً من الله سبحانه،

١- مسلم النيسابوري، صحيح مسلم، ج٧، ص١٣٠؛ وانظر، إبن جرير الطبري، جامع البيان، ج٢٢، ص٩؛ ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج٣، ص٤٩٣؛ ابن أبي شيبة الكوفي، المصنف، ج٧، ص٥٠١؛ الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل؛ ج١، شرح ص٤٣٤؛ الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار، ج١، ص١٨٨ ـ ١٨٩، ح١٩٤؛ البغوي، تفسير البغوي، ج٣، ص٥٢٩؛ الشوكاني، فتح القدير، ج٤، ص٢٧٩؛ جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج٥، ص١٩٨ـ ١٩٩؛ القندوزي، ينابيع المودة لذوي القربى، ج١، ص٣١٩؛ الحاكم النيسابوري ،المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٤٧.

فسألتها عن علي، فقالت: تسأليني عن أحبِّ الناس كان إلى رسول الله صلى الله عليه، وزوج أحبَّ الناس كان إلى رسول الله، لقد رأيت علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً جمع رسول الله صلى الله عليه بثوب عليهم، ثم قال: اللهم، هؤلاء أهل بيتي وحامتي، فأذهب عنهم الرِّجس، وطهِّرهم تطهيراً. قالت: فقلت: يا رسول الله، أنا من أهلك؟ قال: تَنَحِّي، فإنّك إلى خير[1].

نظرة سريعة في سند الحديثين:

أقول: والحديث الأول لا شكَّ في صحته وفق المباني السنية، لوروده في الصحيح، وأما الحديث الثاني، ففي سنده:

(١) **ابن طاوس:**

هو هبة الله بن أحمد البغدادي ثم الدمشقي، قال عنه الذهبي: «إمام جامع دمشق ومقرئه... وكان ثقةً متصوِّناً... روى عنه السمعاني ومدحه، والسلفي ووثَّقه»[2].

(٢) **عاصم بن الحسن:**

ترجم له الذهبي فقال: «العاصمي، الشيخ، العالم، الصادق، الأديب، مسند بغداد في وقته، أبو الحسين، عاصم بن الحسن... قال السمعاني: سألت أبا سعد البغدادي عن عاصم بن الحسن، فقال: كان شيخاً متقناً، أديباً، فاضلاً، كان حفَّاظ

١- الثعلبي، تفسير الثعلبي، ج٨، ص٤٢ ـ ٤٣؛ ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج٣، ص٤٩٣ ـ ٤٩٤؛ الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ج٢، ص٦٢؛ السيد علوي بن طاهر الحداد الحضرمي، القول الفصل، ج٢، ص٢١٥.

٢- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٠، ص٩٩.

بغداد يكتبون عنه، ويشهدون بصحَّة سماعه... وقال أبو علي بن سكرة: كان عاصم ثقةً فاضلاً...»[١].

(٣) **أبو عمر بن مهدي:**

قال عنه الذهبي: «الشيخ الصدوق المعمر، مسند الوقت، أبو عمر، عبد الواحد بن محمد... حدَّث عنه: أبو بكر الخطيب، ووثقه... قال: كان ثقةً أميناً»[٢].

(٤) **محمد بن مخلد:**

ترجم له الذهبي أيضاً، ووثَّقه وأثنى عليه غاية المدح والثناء، فقال: «الإمام الحافظ الثقة... كتب ما لا يوصف كثرةً، مع الفهم والمعرفة، وحسن التصانيف... وكان موصوفاً بالعلم والصلاح والصدق والاجتهاد في الطلب... سئل الدارقطني عنه، فقال: ثقة مأمون»[٣].

(٥) **محمد بن عبد الله مولى بني هاشم:**

قال الخطيب: «محمد بن عبد الله بن يزيد بن حيان، أبو عبد الله الأعشم، مولى بني هاشم ويعرف بالمنتوف... روى عنه: أحمد بن هارون البرديجي، والقاضي المحاملي، ومحمد بن مخلد، وكان ثقةً»[٤].

(٦) **وكيع بن الجراح:**

عن «صالح بن أحمد بن حنبل، قال: قلت لأبي: وكيع بن الجراح؟ فقال: ما

١- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٨، ص٥٩٩.

٢- الذهبي، المصدر السابق، ج١٧، ص٢٢٢ ـ ٢٢٣.

٣- الذهبي، المصدر السابق، ج١٥، ص٢٥٧.

٤- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٣، ص٤٦.

رأيت أحداً أوعى للعلم من وكيع ولا أشبه بأهل النسك منه. . . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت أبي يقول: كان وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظاً حافظاً، وكان أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي كثيراً كثيراً»[(١)]، و«حدثنا عبد الرحمن نا أبي قال سألت علي ابن المديني، قلت: من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: وكيع من الثقات. وذكر ليحيى بن معين وكيع، فقال: «وكيع عندنا ثبت»[(٢)].

(٧) هشيم بن بشير:

ترجم له المزي ترجمة وافية، وفيها: «قال أحمد بن عبد الله العجلي: هشيم واسطي ثقة، وكان يدلس.

وقال عبد الرحمان بن أبي حاتم: سئل أبي عن هشيم، ويزيد بن هارون، فقال: هشيم أحفظهما.

وقال أيضاً سألت أبي عن هشيم، فقال: ثقة، وهشيم أحفظ من أبي عوانة.

وقال أيضاً: سئل أبو زرعة عن جرير وهشيم؟ فقال: هشيم أحفظ.

وقال محمد بن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث، ثبتاً. . »[(٣)].

(٨) العوام بن حوشب:

«قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ثقة، ثقة.

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين، وأبو زرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: صالح، ليس به بأس.

١- الرازي، الجرح والتعديل، ج١، ص٢١٩- ٢٢١.

٢- الرازي، المصدر السابق، ج١، ص٢٣٠.

٣- المزي، تهذيب الكمال، ج٣٠، ص٢٨٣.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: العوام بن حوشب الشيباني، من أنفسهم، ثقة صاحب سنة، ثبت، صالح»[١].

(٩) **جُميع**:

وهو جميع بن عمير بن عفان التيمي، قال العجلي: «جُميع بن عمير التيمي تابعي ثقة»[٢]، و«قال أبو حاتم: كوفي، صالح الحديث، من عتق الشيعة»[٣].

و«قال أبو حاتم: كوفي، تابعي، من عتق الشيعة، محله الصدق، صالح الحديث. .. وقال الساجي: صدوق. . . »[٤].

وخلاصة الكلام في سند الحديث، أنَّ عامة رجال سنده من الثقات، فأقل ما يمكن أن يقال فيه بأنَّه حديث حسن، إنْ لم نقل صحيح.

٢ـ حديث أم سلمة:

وحديثها متواتر، رواه أكثرُ من عشرين تابعياً، وقد صحَّح الحاكمُ أكثرَ طرقه على شرطِ الشيخين، لذا سوف لا نبحث عن أسانيده لإثباتِ صحَّته؛ لأنَّه تحصيل حاصل، ولكن نكتفي بالإشارة إلى بعضِ طرقِ الحديث وألفاظه، وذلك بالاقتصارِ على المصادرِ السنية كما هو منهجنا في هذا الكتاب.

(أ) أخرج الحاكم النيسابوري عن عطاء بن يسار عن أمِّ سلمة رضي الله عنها،

١- المزي، تهذيب الكمال، ج٢٢، ص٤٢٩.

٢- العجلي، معرفة الثقات، ج١، ص٢٧٢.

٣- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١ ،ص٤٢١.

٤- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٩٦.

أنَّها قالت: «في بيتي نزلت هذه الآيـة: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾، قالـت: فأرسـل رسـول اللهﷺ إلـى علـي وفاطمـة والحسـن والحسـين رضوان الله عليهم أجمعين، فقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي. قالت أمُّ سلمة: يا رسـول الله، ما أنا من أهل البيت؟ قـال: إنَّـك إلـى خيـر. وهـؤلاء أهـل بيتـي، اللهـم أهلـي أحق». ثم أعقبه بقوله: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجـاه»[1]، وتصحيحُ الحاكمِ له على شرط البخاري يغنينا عن البحث في سنده.

وأخرجه بطريق آخر عن عطاء بن يسار عن أمِّ سلمة، قالت: «في بيتـي نزلـت: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾، قالـت: فأرسـل رسـول اللهﷺ إلى علي وفاطمة والحسن والحسين فقال هؤلاء أهل بيتي». ثم عقَّب عليه قائلاً: «هذا حديث صحيح على شـرط البخـاري ولـم يخرجـاه»[2]، وهـو كـالأول، صحيحٌ على شرطِ الشيخين.

(ب) أخرج الإمام أحمد بن حنبل في صحيحه عن أبي المعدل عطية الطفاوي عن أبيه: إنَّ أمَّ سلمة حدثته قالـت: بينمـا رسـول اللهﷺ فـي بيتـي يومـاً إذ قالـت الخادم: إنَّ علياً وفاطمة بالسدة. قالت: فقال لي: قومي فتَنَحِّي لـي عـن أهـل بيتـي. قالت: فقمت فتَنَحَّيت في البيت قريباً، فدخل عليٌّ وفاطمة ومعهما الحسن الحسين وهما صبيان صغيران، فاخذ الصبيين فوضعهما في حجره فقبلهما، قال: واعتنق علياً بإحدى يديه وفاطمة باليد الأخرى فقبَّل فاطمة وقبَّل علياً، فأغدف عليهم خميصة سوداء، فقال: اللهم إليك لا إلى النار أنا وأهل بيتي. قالـت: فقلـت: وأنـا يـا رسـول

١- الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص٤١٦.

٢- الحاكم النيسابوري، المصدر السابق، ج٢، ص٤١٦.

الله؟! فقال: وأنت»[١].

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف بلفظ قريب منه جداً، ونصُّهُ: «عن عطية أبي المعدل الطفاوي عن أبيه قال: أخبرتني أمُّ سلمة أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان عندها في بيتها ذات يوم، فجاءت الخادم فقالت: علي وفاطمة بالسّدة، فقال: تَنَحّي لي عن أهل بيتي، فَتَنَحَّيت في ناحية البيت، فدخل علي وفاطمة وحسن وحسين، فوضعهما في حجره، وأخذ علياً بإحدى يديه فضمَّه إليه، وأخذ فاطمة باليد الأخرى فضمَّها إليه وقبَّلهما، وأغدف عليهم خميصةً سوداء، ثم قال: اللهم إليك لا إلى النار، أنا وأهل بيتي، قالت: فناديته فقلت: وأنا يا رسول الله! قال: وأنت[٢].

وأخرجه ابن راهويه عن أبي جميلة الأعرابي، عن أبي المعذل عطية الطفاوي، عن أمِّ سلمة، ونصه: «إنَّها أخبرته أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان عندها يوماً إذ دخل علي وفاطمة والحسن والحسين، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله الحسن والحسين فأجلسهما في حجره ثم أخذ بإحدى يديه علياً فضمَّه إليه ثم أخذ باليد الأخرى لفاطمة فضمَّها إليه، ثم أغدق عليهم خميصة، فأدارها عليهم، ثم قال: إليك لا إلى الناس أنا وأهل بيتي»[٣].

وفي كنز العمال للمتقي الهندي عنها: «أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان عندها فجاءت الخادم فقالت: علي وفاطمة بالسدة، فقال: تَنَحِّي لي عن أهل بيتي، فَتَنَحَّيت في ناحية البيت، فدخل علي وفاطمة وحسن وحسين فوضعهما في حجره، وأخذ علياً بإحدى يديه فضمه إليه، وأخذ فاطمة باليد الأخرى فضمَّها إليه وقبَّلها وأغدف

١- أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٦، ص٢٩٦، وفي ص٣٠٤ ـ ٣٠٥. مثله باختلاف يسير.

٢- ابن أبي شيبة الكوفي، المصنف، ج٧، ص٥٠١، ح٤١.

٣- إسحاق بن راهويه، مسند ابن راهويه، ج٤، ص١٠٨ـ ١٠٩، ح١٨٧٤.

خميصة سوداء، ثم قال: اللهم إليك لا إلى النار أنا وأهل بيتي!»[1].

(ج) أخرج أبو يعلي الموصلي في مسنده عن أبي سعيد عن أمِّ سلمة أنَّ النبيصلى الله عليه وآله غطى على علي وفاطمة وحسن وحسين كساء، ثم قال هؤلاء أهل بيتي إليك لا إلى النار. قالت أم سلمة: فقلت يا رسول الله، وأنا منهم قال: لا، وأنت على خير»[2].

وفي جامع البيان عن أبي سعيد الخدري، عن أمِّ سلمة، قالت: «لمّا نزلت هذه الآية: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ دعا رسول اللهصلى الله عليه وآله علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فجلل عليهم كساءً خيبرياً، فقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي، اللهم أذهب عنهم الرِّجس وطهِّرهم تطهيراً. قالت أمُّ سلمة: ألست منهم؟ قال: أنت إلى خير»[3].

وفيه أيضاً بلفظٍ آخر عن أبي سعيد عن أمِّ سلمة زوج النبيصلى الله عليه وآله: أنَّ هذه الآية نزلت في بيتها: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾، قالت: وأنا جالسة على باب البيت، فقلت: أنا يا رسول الله ألست من أهل البيت؟ قال: إنَّك إلى خير، أنت من أزواج النبيصلى الله عليه وآله، قالت: وفي البيت رسول اللهصلى الله عليه وآله وعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم»[4].

١- المتقي الهندي، كنز العمال، ج١٣، ص٦٤٤، ح ٣٧٦٢٨.

٢- أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى، ج١٢، ص٣١٣ ـ ٣١٤، ح ٦٨٨٨.

٣- إبن جرير الطبري، جامع البيان، ج٢٢، ص١١.

٤- إبن جرير الطبري، جامع البيان، ج٢٢، ص١١.

(د) أخرج الطبراني في معجمه الكبير عن شهر بن حوشب عن أمِّ سلمة: أنَّ النبيصَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ أخذ ثوباً فجلله على علي وفاطمة والحسن والحسين ثم قرأ هذه الآية: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾[١].

(هـ) أخرج الطبري في جامع البيان عن أبي هريرة، عن أمِّ سلمة، قالت: «جاءت فاطمة إلى رسول اللهصَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ ببرمة لها قد صنعت فيها عصيدة تحملها على طبق، فوضعته بين يديه، فقال: أين ابن عمك وابناك؟ فقالت: في البيت، فقال: ادعيهم، فجاءت إلى علي، فقالت: أجب النبيصَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ أنت وابناك.

قالت أمُّ سلمة: فلمّا رآهم مقبلين مدَّ يده إلى كساءٍ كان على المنامة فمدَّه وبسطه وأجلسهم عليه، ثم أخذ بأطراف الكساء الأربعة بشماله، فضمَّه فوق رؤوسهم وأومأ بيده اليمنى إلى ربِّه، فقال: هؤلاء أهل البيت، فأذهب عنهم الرِّجس وطهِّرهم تطهيراً»[٢].

(و) أخرج الهيثمي في مجمع الزوائد عن أمِّ سلمة، أنَّها قالت: «جاءت فاطمة بنت النبيصَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ إلى رسول اللهصَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ متوركةً الحسن والحسين في يدها برمة للحسن فيها سخين، حتى أتت بها النبيصَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ فلمَّا وضعتها قدامه، قال: أين أبو حسن؟ قالت: في البيت. فدعاه، فجلس النبيصَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ وعلي وفاطمة والحسن والحسين يأكلون. قالت أمُّ سلمة: وما سامني النبيصَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ، وما أكل طعاماً وأنا عنده إلا سامنيه قبل ذلك اليوم [تعنى سامني دعاني إليه]. فلمّا فرغ التفَّ عليهم بثوبه،

١- الطبراني، المعجم الكبير، ج٢٣، ص٣٣٧.

٢- ابن جرير الطبري، المصدر السابق، ج٢٢، ص١١.

ثم قال: اللهم عاد من عاداهم ووال من والاهم». قال الهيثمي بعد إيراده: «رواه أبو يعلى وإسناده جيد»[١].

(ز) روى ابن جرير الطبري في تفسيره جامع البيان: عن عمر بن أبي سلمة، قال: نزلت هذه الآية على النبيﷺ وهو في بيت أمِّ سلمة: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾، فدعا حسناً وحسيناً وفاطمة، فأجلسهم بين يديه، ودعا علياً فأجلسه خلفه، فتجلل هو وهم بالكساء، ثم قال: هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرِّجس وطهِّرهم تطهيراً، قالت أمُّ سلمة: أنا معهم، [فقال:] مكانك، وأنت على خير[٢].

(ح) وروى الطبري أيضاً عن حكيم بن سعد، قال: ذكرنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند أمِّ سلمة، فقالت: فيه نزلت: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾، قالت أمُّ سلمة: جاء النبيﷺ إلى بيتي، فقال: لا تأذني لأحد، فجاءت فاطمة، فلم أستطع أنْ أحجبها عن أبيها، ثم جاء الحسن، فلم أستطع أنْ أمنعه أنْ يدخل على جده وأمه، وجاء الحسين، فلم أستطع أنْ أحجبه، فاجتمعوا حول النبيﷺ على بساط، فجللهم نبيُّ الله بكساء كان عليه، ثم قال: هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرِّجس وطهِّرهم تطهيراً، فنزلت هذه الآية حين اجتمعوا على البساط. قالت: فقلت: يا رسول الله: وأنا، قالت: فو الله ما أنعم. وقال:

١- الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩، ص١٦٦ـ ١٦٧.

٢- ابن جرير الطبري، جامع البيان، ج٢٢، ص١٢.

إنَّك إلى خير[١].

٣ـ حديث أنس بن مالك

روى السمعاني عن أنس: أنَّ النبي كان يمرُّ بعد نزول هذه الآية على بيت فاطمة بستة أشهر، ويقول: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾[٢].

وفي سير أعلام النبلاء للذهبي: عن علي بن زيد، عن أنس: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يمرُّ ببيت فاطمة ستة أشهر، إذا خرج لصلاة الفجر يقول: الصلاة يا أهل بيت محمد، ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾[٣].

وقال الصالحي الشامي: روى ابن أبي شيبة، والإمام أحمد، والترمذي وحسَّنه، وابن جرير، وابن المنذر، والحاكم، والطبراني وصحّحه، عن أنس: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يمرُّ بباب فاطمة إذا خرج إلى صلاة الفجر يقول: الصلاة يا أهل البيت ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾[٤].

نظرة في سند الحديث:

وقبل البدء بذلك لا بدَّ من التأكيد على أنَّ الحاكم النيسابوري قد صحّحه على

١- ابن جرير الطبري، جامع البيان، ج٢٢، ص١٢ ـ ١٣.

٢- السمعاني، تفسير السمعاني، ج٤، ص٢٨١.

٣- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢، ص١٣٤.

٤- الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد، ج١١، ص١٤؛ وانظر: أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج٣، ص٢٨٥؛ عبد بن حميد بن نصر، منتخب مسند عبد بن حميد، ص٣٦٨؛ الترمذي، سنن الترمذي، ج٥، ص٣١؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٥٨؛ الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ج٢، ص١٨.

شرط مسلم، وتابعه الذهبي على ذلك، كما صحّحه الطبراني فيما ذكرناه آنفاً، وهذا المقدار كافٍ في سدل الستار عن البحث في سند الحديث بغية تصحيحه، ومع ذلك نقول:

قال الحاكم: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الحفيد، ثنا الحسين بن الفضل البجلي، ثنا عفان بن مسلم، ثنا حماد بن سلمة، أخبرني حميد وعلي بن زيد، عن انس بن مالك، وساق الحديث الآنف الذكر. وسلسلة رجاله هم:

(١) **محمد بن عبد الله الحفيد**:

هو من مشاهير المحدثين، ترجم له في الأنساب، فقال: «كان محدِّث أصحاب الرأي في عصره، كثير الرحلة والسماع والطلب، خرج إلى العراق والبحرين وغاب عن بلده أربعين سنة... سمع منه الحاكم أبو عبد الله الحافظ وذكره في التاريخ، وقال: كان محدِّث أصحاب الرأي، كثير الرحلة والسماع والطلب، لولا مجون كان فيه، وذلك أنَّه خرج من نيسابور سنة ٢٩٠، وانصرف إليها سنة ٣٣٠، وأكثر مقامه كان بالعراقين... ومن الناس من يجرحه ويتوهَّم أنَّه في الرواية، فليس كذلك، فإنَّ جرحه كان بشرب المسكر، فإنَّه على مذهبه كان يشرب ولا يستره... حدَّث بنيسابور تسع سنين، وقد أكثرنا عنه... وتوفي بهراة، في شهر رمضان، من سنة ٣٤٤»[١]. فلا قدح في الرجل من جهة الرواية على ما عرفت.

(٢) **الحسين بن الفضل البجلي**:

قال ابن حجر في لسان الميزان: «الحسين بن الفضل البجلي، الكوفي، العلامة،

١- السمعاني، الأنساب، ج٢، ص٢٤٠.

المفسِّر، أبو علي، نزيل نيسابور، يروى عن يزيد بـن هـارون والكبـار، ولـم أر فيـه كلاماً. . . وما كان لذكر هـذا فـي هـذا الكتـاب معنـى فإنَّـه مـن كبـار أهـل العلـم والفضل. . . وعن أبي القاسم المذكر قال: لـو كـان الحسين بـن الفضـل فـي بنـي إسرائيل لكان من عجائبهم، قال: وسمعت أبا عبد الله محمد ابن يعقوب، يقول: ما رأيت أفصح لساناً منه، ثم أسند أنَّه كان يصلّي في اليوم والليلة ستمائة ركعـة، ثـم ساق عنه أشياء نفيسة من التفاسير»[١].

(٣) عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار:

وقع في أسانيد الصحيحين، قـال ابـن حجـر فـي تقريـب التهـذيب: «عفـان بـن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار، البصري، ثقة، ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شكَّ في حرف من الحديث تركه»[٢].

قال أبو محمد: سألت أبي عن عفان، فقال: ثقة مـتقن متـين»[٣]، وكـان «يحيـى القطان يقول: إذا وافقني عفان لا أبالي من خالفني»[٤]. وقـال ابـن عـدي: «وعفـان أشهر، وأوثق، وأصدق، وأوثق من أنْ يُقال فيه شيء ممّا ينسـب إلـى الضـعف. . . وعفان لا بأس به صدوق»[٥].

(٤) حماد بن سلمة بن دينار البصري:

قال ابن حجر: «حماد بن سلمة بن دينار البصري أبـو سـلمة ثقـة، عابـد، أثبـت

١- ابن حجر، لسان الميزان، ج٢، ص٣٠٧ ـ ٣٠٨.
٢- ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص٦٧٩.
٣- الرازي، الجرح والتعديل، ج٧، ص٣٠.
٤- عبد الله بن عدي، الكامل، ج٥، ص٣٨٥.
٥- عبد الله بن عدي، المصدر السابق، ج٥، ص٣٨٥.

الناس في ثابت»[١].

وسُئل «أحمد بن حنبل عن حماد بن سلمة، فقال: صالح... وتذاكر قومٌ عند يحيى بن ضريس: حماد بن سلمة أحسن حديثاً أو الثوري؟ فقال يحيى: حماد أحسن حديثاً... قال على ابن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة... وعن يحيى بن معين قال: حماد بن سلمة ثقة»[٢].

(٥) علي بن زيد:

قال أبو حاتم: ليس بقوي، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به، وهو أحبُّ إليَّ من يزيد بن أبي زياد، وكان ضريراً، وكان يتشيع.

وقال الترمذي: صدوق إلا أنَّه ربما رفع الشيء الذي يرفعه غيره.

وقال أبو أحمد بن عدي: لم أر أحداً من البصريين، وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغلي في التشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه.

وقال محمد بن المنهال: سمعت يزيد بن زريع يقول: لقد رأيت علي بن زيد، ولم أحمل عنه، فإنَّه كان رافضياً.

وذكر لحماد بن سلمة، فقال: علي بن زيد كان لا يجالسه إلا الأشراف. وقيل له: زعم وهيب أنَّ علي بن زيد لا يحفظ الحديث، قال: من أين كان وهيب يقدر على مجالسة علي، إنَّما كان يجالس علياً وجوه الناس.

وكان يصلّي الليل كلَّه.

١- ابن حجر، المصدر السابق، ج١، ص٢٣٨.

٢- الرازي، المصدر السابق، ج٣، ص١٤٢.

وكان حافظاً للقرآن[١].

(٦) **حميد بن أبي حميد الطويل:**

اكتفى الذهبي في ترجمته بقوله: «حميد الشامي: ... روى عنه محمد بن جحادة، وغيلان بن جامع، وسالم المرادي. قال أحمد، وابن معين: لا نعرفه. قلت: له حديث منكر في مناقب فاطمة»[٢].

ولم يصرَّح بعدم وثاقته أو يقدح فيه، مع أنَّ الحديث الذي كان مشاراً للنكارة إنَّما هو في مناقب فاطمة الزهراءعليها السلام، ولو كان في مناقب غيرها لما صار منكراً، ومع ذلك فقد أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده[٣]، سيَّما وأنَّ الإمام أحمد كان قد شرط ألا يخرج في مسنده حديثاً إلا عمَّن ثبت عنده صدقه، وديانته، دون من طعن في أمانته[٤]. قال أبو موسى: «ومن الدليل على أنَّ ما أودعه مسنده احتاط فيه إسناداً ومتناً، ولم يورد فيه إلا ما صحَّ عنده، ضربه على أحاديث رجال ترك الرواية عنهم في غير المسند»[٥].

ثم إنَّه «لو كان كل من روى شيئاً منكراً استحق أن يُذكر في الضعفاء لما سلم من المحدثين أحد، لا سيَّما المكثر منهم»[٦].

وبالإضافة إلى ذلك كله فإنَّ الحديث المذكور نقله حملة الآثار من أعلام

١- انظر: المزي، تهذيب الكمال، ج٢٠، ص٤٤٠ ـ ٤٤٤.

٢- الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٧، ص٣٥١.

٣- أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج٥، ص٢٧٥.

٤- محمد بن علي بن حمزة، من له رواية في مسند أحمد، ص٩.

٥- محمد بن علي بن حمزة، المصدر السابق، ص١٠.

٦- ابن حجر، لسان الميزان، ج٢، ص٣٠٨.

السنة، كالبيهقي وصرَّح بأنَّه سبب النكارة لا غير، قال: «قال أبو أحمد بن عدي الحافظ: حميد الشامي هذا إنَّما أنكر عليه هذا الحديث»[1]، وأبي داود السجستاني في باب ما جاء في الانتفاع بالعاج، وهو من الصحاح الستة عند القوم، والطبراني في المعجم الكبير، والروياني في مسنده، وحماد بن إسحاق في تركة النبي صلى الله عليه وآله، والزرندي الحنفي، والثعالبي، والسيوطي، والقندوزي، وغيرهم[2].

٤ـ حديث واثلة ابن الأسقع

روى الهيثمي عن شداد أبي عمار قال دخلت على واثلة بن الأسقع وعنده قومٌ فذكروا علياً رضي الله عنه، فلمّا قاموا، قال: ألا أخبرك بما رأيت من رسول الله صلى الله عليه وآله؟! قلت: بلى. قال: أتيت فاطمة رضي الله عنها أسألها عن علي، قالت: توجَّه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ومعه حسن وحسين، فجلست أنتظره، حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وآله ومعه حسن وحسين أخذ كلَّ واحد منهما بيد حتى دخل، فأدنى علياً وفاطمة وأجلس حسناً وحسيناً كلَّ واحد منهما على فخذ، ثم لفَّ عليهم ثوبه أو كساءه ثم تلا هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ

١- البيهقي، السنن الكبرى، ج١، ص٢٦.

٢- ابن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، ج٢، ص٢٩١؛ البيهقي، المصدر السابق، ج١، ص٢٦؛ الضحاك، الآحاد والمثاني، ج٥، ص٣٥٩؛ حماد بن زيد البغدادي، تركة النبي صلى الله عليه وآله، ص٥٧؛ مسند الروياني، ج١، ص٤٩٨؛ الزرندي الحنفي، نظم درر السمطين، ص١٧٧؛ الثعالبي، تفسير الثعالبي، ج٥، ص٢٢١؛ جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج٦، ص٤٣؛ الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد، ج٧، ص٨١؛ القندوزي، ينابيع المودة لذوي القربى، ج٢، ص١٤٠؛ زكي الدين الشامي المصري، مختصر سنن أبي داود، ج٦، ص١٠٨.

وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، وقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي، وأهل بيتي أحق[١].

وفي جامع البيان للطبري عنه، أنَّه قال: إنّي لجالس عند واثلة بن الأسقع إذ ذكروا علياً رضي الله عنه، فشتموه، فلمّا قاموا، قال: اجلس حتى أخبرك عن هذا الذي شتموا، إنّي عند رسول الله صلى الله عليه وآله، إذ جاءه علي وفاطمة وحسن وحسين، فألقى عليهم كساء له، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي، اللهم أذهب عنهم الرِّجس وطهِّرهم تطهيراً[٢]. وفيه أيضاً عنه، قال: سمعت واثلة بن الأسقع يحدِّث، قال: سألت عن علي بن أبي طالب في منزله، فقالت فاطمة: قد ذهب يأتي برسول الله صلى الله عليه وآله، إذ جاء، فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله ودخلت، فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله على الفراش وأجلس فاطمة عن يمينه، وعلياً عن يساره وحسناً وحسيناً بين يديه، فلفع عليهم بثوبه وقال: **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾**، اللهم هؤلاء أهلي، اللهم أهلي أحق[٣].

وفي المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري عن واثلة بن الأسقع قال: «جئت أريد علياً رضي الله عنه فلم أجده، فقالت فاطمة رضي الله عنها: انطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وآله يدعوه فاجلس فجاء مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدخل ودخلت معهما، قال: فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله حسناً وحسيناً فأجلس كلَّ واحد منهما على فخذه وأدنى فاطمة من حجره وزوجها، ثم لفَّ عليهم ثوبه، وأنا شاهد. فقال: «**﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾**، اللهم

١- الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٩، ص١٦٧.

٢- إبن جرير الطبري، جامع البيان، ج٢٢، ص١٠.

٣- إبن جرير الطبري، جامع البيان، ج ٢٢، ص١٠ ـ ١١.

هؤلاء أهل بيتي». ثم أعقبه الحاكم مصرِّحاً بصحته قائلاً: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[1].

نظرة سريعة في سند الحديث:

أقول: وبعد تصريح الحاكم بصحّته على شرط مسلم، لا نحتاج إلى البحث في إثبات صحته، ولكننا نشير إلى ذلك إشارةً عابرةً، فنقول:

أخرجه الحاكم بهذا السند: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأنا العباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، قال: سمعت الأوزاعي يقول حدثني أبو عمار، حدثني واثلة بن الأسقع، قال... وساق الحديث، وفي إسناده:

(١) أبو العباس محمد بن يعقوب:

قال عنه الذهبي: «قال الحاكم:... كان محدِّث عصره، ولم يختلف أحدٌ في صدقه وصحّة سماعاته... سمعت محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، سمعت جدّي، وسُئل عن سماع (كتاب المبسوط) من أبي العباس الأصم، فقال: اسمعوا منه، فإنَّه ثقة.. سمعت يحيى بن منصور القاضي، سمعت أبا نعيم بن عدي، واجتمع جماعة يسألونه المقام بنيسابور لقراءة (المبسوط)، فقال: يا سبحان الله! عندكم راوي هذا الكتاب، الثقة المأمون، أبو العباس الأصم، وأنتم تريدون أنْ تسمعوه من غيره... سمعت ابن أبي حاتم يقول: ما بقي (لكتاب المبسوط) راو غير أبي العباس الوارق، وبلغنا أنَّه ثقة صدوق»[2].

١- الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص٤١٦.

٢- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص٤٥٢ ـ ٤٥٧.

(٢) **العباس بن الوليد بن مزيد**:

له ترجمةٌ وافيةٌ في تهذيب الكمال اقتطفنا منها ما قاله: «محمد بن عون الطائي: كتبت عنه بدمشق. . . وكان أحمد بن أبي الحواري، وكبار أصحاب الحديث من أهل دمشق يحضرون معنا، ونكتب حديثه.

وقال أبو بكر محمد بن يوسف بن عيسى ابن الطباع: ذاك شيخ، صدوق، مسلم. وقال إسحاق بن سيار النصيبي: ما رأيت أحسن سمتاً منه.

وذكره ابن حبان في كتاب (الثقات)، وقال: كان من خيار عباد الله المتقنين في الروايات»[1].

(٣) **أبوه: الوليد بن مزيد**:

قال الأوزاعي بحقّه: «ما عرض عليَّ كتاب أصح من كتب الوليد بن مزيد. . . وقال يعقوب بن سفيان عن دحيم، وأبو عبيد الآجري عن أبي داود: ثقة. وقال النسائي: الوليد بن مزيد أحبُّ إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم، لا يخطئ ولا يدلّس. . . وقال الدارقطني: ثقة، ثبت. وقال أبو نصر بن مأكولا: كان من الثقات. وذكره ابن حيان في كتاب الثقات»[2].

(٤) **الأوزاعي**:

وهو أجل شأناً عند أهل السنة من أنْ يُبحث عن وثاقته، نُقل عن مالك، أنَّه قال: «الأوزاعي إمام يُقتدى به»[3]، وقال الخريبي: «كان الأوزاعي أفضل أهل

١- المزي، تهذيب الكمال، ج١٤، ص٢٥٨.

٢- المزي، المصدر السابق، ج٣١، ص٨٣ ـ ٨٤.

٣- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص١١٢.

زمانه»[1]، وقال إسحاق بن راهويه: «إذا اجتمع الثوري والأوزاعي ومالك على أمر فهو سنة»[2].

(٥) أبو عمار شداد بن عبد الله القرشي الأموي:

«قال أحمد بن عبد الله العجلي، وأبو حاتم، والدارقطني: ثقة.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي وإبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن يحيى بن معين، والنسائي: ليس به بأس.

وقال صالح بن محمد البغدادي: صدوق»[3].

٥ـ حديث أبي سعيد الخدري

روى الطبراني والواحدي والحاكم الحسكاني والهيثمي وغيرهم عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري في قوله عز وجل: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾، قال: نزلت في خمسة في رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين[4].

وعن الفضل بن موسى(صاحب أبي حنيفة، إمام أهل مرو في الفقه)، عن

١- الذهبي، المصدر السابق، ج٧، ص١١٣.

٢- الذهبي، المصدر السابق، ج٧، ص١١٦.

٣- المزي، تهذيب الكمال، ج١٢، ص٤٠٠.

٤- الطبراني، المعجم الصغير، ج١، ص ١٣٥؛ الواحدي النيسابوري، أسباب نزول الآيات، ص ٢٣٩؛ الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ج٢، ص ٤٠، وص ٤١؛ الطبراني، المعجم الأوسط، ج٣، ص ٣٨٠؛ المقريزي، فضل آل البيت، ص٣٤؛ عبد الله بن حبان، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٣، ص٣٨٤؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩، ص١٦٧ ـ ١٦٨؛ الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد، ج١١، ص١٣؛ القندوزي، ينابيع المودة لذوي القربى، ج٢، ص٢٢٨، ح٦٤٣، وج٢، ص٤٢٩، ح١٧٦عن أحمد. وج٢، ص٤٢٩، ح١٧٧عن ابن جرير.

عمران بن مسلم، عن عطية: عن أبي سعيد الخدري عن النبيﷺ في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾.

قال: جمع رسول اللهﷺ علياً وفاطمة والحسن والحسين ثم أدار عليهم الكساء فقال: هؤلاء أهل بيتي اللهم أذهب عنهم الرِّجس وطهِّرهم تطهيراً. [و] زاد أبو النضر: وأمُّ سلمة على الباب، فقالت: يا رسول الله ألست منهم؟ فقال: إنَّك لعلى خير وإلى خير»[1].

وفي الدر المنثور لجلال الدين السيوطي وتفسير الآلوسي وغيرهما، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول اللهﷺ نزلت هذه الآية في خمسة: فيَّ وفي علي وفاطمة وحسن وحسين: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[2].

وقفة مع أحد طرق الحديث:

أخرجه الإمام الطبري في تفسيره بإسناده، قال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا حسن بن عطية، قال: حدثنا فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، عن أمِّ سلمة زوج النبيﷺ. وفيه:

(١) **أبو كريب محمد بن العلاء:**

قال ابن حجر: «محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي

١- الحاكم الحسكاني، المصدر السابق، ج٢، ص٣٨.

٢- جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج٥، ص١٩٨؛ الآلوسي، تفسير الآلوسي، ج٢٢، ص١٧؛ الغرناطي الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج٣، ص١٣٧ ـ ١٣٨.

مشهور بكنيته ثقة حافظ من العاشرة»[١]، وقال المزي: «قال الحسن بن سفيان: سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يقول: ما بالعراق أكثر حديثاً من أبي كريب الهمداني، ولا أعرف بحديث بلدنا منه.

وقال عبد الرحمان بن أبي حاتم: سُئل أبي عنه، فقال: صدوق.

وقال النسائي: لا بأس به. وقال في موضع آخر: ثقة.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

وقال أبو عمرو أحمد بن نصر الخفاف: ما رأيت من المشايخ بعد إسحاق بن إبراهيم أحفظ من أبي كريب.

وقال إبراهيم بن أبي طالب: قال لي محمد بن يحيى: من أحفظ من رأيت بالعراق؟ قلت: لم أر بعد أحمد بن حنبل أحفظ من أبي كريب»[٢].

(٢) الحسن بن عطية بن نجيح القرشي:

خرَّج له الحاكم في المستدرك أربعة أحاديث صححها على شرط الشيخين[٣]، ونصَّ على توثيقه أبو حاتم[٤] وناهيك به. وقال ابن حجر: «الحسن بن عطية بن نجيح، القرشي، أبو علي البزاز، الكوفي، صدوق، من التاسعة»[٥]. وذكره الذهبي فيمن له رواية في الكاشف، وأدرج توثيق أبي حاتم له[٦].

١- ابن حجر، تقريب التهذيب، ج٢، ص١٢١.

٢- المزي، تهذيب الكمال، ج٢٦، ص٢٤٦ ـ ٢٤٧.

٣- انظر: الحاكم الحسكاني، المستدرك على الصحيحين، ج١، ص٥٠١، وج٢، ص٣٠٤ وص٥١٨ وص٥٤٥.

٤- المزي، المصدر السابق، ج٦، ص٢١٤.

٥- ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص٢٠٦.

٦- الذهبي، الكاشف في من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٣٢٧.

(٣) **فضيل بن مرزوق الرقاشي**:

ترجم له المزي فقال: «قال المثنى بن معاذ بن معاذ العنبري، عن أبيه: سألت سفيان الثوري عنه فقال: ثقة.

وقال الحسن بن علي الحلواني، عن الشافعي: سمعت ابن عيينة يقول: فضيل بن مرزوق ثقة.

وقال أبو بكر الأثرم، عن أحمد بن حنبل: لا أعلم إلا خيراً.

وقال أبو بكر بن أبي خثيمة، عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال عبد الخالق بن منصور، عن يحيى بن معين: صالح الحديث، ولكنه شديد التشيع.

وقال عبد الرحمان بن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: صدوق، صالح الحديث. . . »[١].

(٤) **عطية العوفي**:

وهو عطية بن سعد جنادة بضم الجيم العوفي الجدلي الكوفي، روى له أحمد بن حنبل في المسند، وابن ماجة في سننه، والبيهقي في سننه، والطبراني في الأوسط والكبير، والدراقطني في سننه، وغيرهم، قال العباس بن محمد الدوري: «قيل ليحيى بن معين: كيف حديث عطية؟ قال: صالح»[٢]، وقال ابن حجر: «عطية بن سعد. . . صدوق»[٣]، وقال ابن سعد: «كان ثقة إنْ شاء الله، وله أحاديث صالحة»[٤]، بالإضافة إلى توثيق الهيثمي له في مجمع الزوائد.

١- المزي، تهذيب الكمال، ج٢٣، ص٣٠٧.
٢ - الرازي، الجرح والتعديل، ج٦، ص٣٨٣.
٣ - ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص٦٧٨.
٤ - محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٣٠٤.

فرجال الحديث كلُّهم من الثقات، ولا قدح فيه من جهة السند، سيَّما وأنَّ الإمام أحمد كان قد شرط ألا يخرج في مسنده حديثاً إلا عمَّن ثبت عنده صدقه، وديانته، دون من طعن في أمانته[1]. قال أبو موسى ـ وقد مرَّ كلامه ـ: «ومن الدليل على أنَّ ما أودعه مسنده احتاط فيه إسناداً ومتناً، ولم يورد فيه إلا ما صحَّ عنده، ضربه على أحاديث رجال ترك الرواية عنهم في غير المسند»[2].

٦ـ حديث سعد بن أبي وقاص

روي ابن جرير الطبري عن عامر بن سعد، قال: قال سعد: قال رسول الله صلى الله عليه وآله حين نزل عليه الوحي، فأخذ علياً وابنيه وفاطمة، وأدخلهم تحت ثوبه، ثم قال: «ربِّ هؤلاء أهلي وأهل بيتي»[3].

وأخرج الحاكم الحسكاني عن عامر بن سعد، عن أبيه قال: مرَّ معاوية بسعد، فقال: ما يمنعك أنْ تسبَّ أبا تراب؟! فقال سعد: «أما ما ذكرت ثلاثاً قالهنَّ له رسولُ الله فلا أسبُّه، لان يكون لي واحدة منهن أحبُّ إليَّ من حمر النعم، سمعت رسول الله يقول له وخلَّفه في بعض مغازيه، فقال علي: يا رسول الله، أتخلفني مع النساء والصبيان؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنَّه لا نبيَّ بعدي.

وسمعته يقول: لأعطينَّ الراية غداً رجلاً يحبُّ الله ورسوله ويحبُّه الله ورسوله،

١- محمد بن علي بن حمزة، من له رواية في مسند أحمد، ص٩.

٢- محمد بن علي بن حمزة، من له رواية في مسند أحمد، ص١٠.

٣- ابن جرير الطبري، جامع البيان، ج٢٢، ص١٢، ح٢١٧٣٨.

فتطاولنا لها، فقال رسول الله: ادعوا علياً. فأُتي به أرمد فبصق في عينيه ودفع إليه الراية ففتح الله عليه، ولمَّا نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ. . ﴾ الآية، دعا رسولُ الله علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً وقال: اللهم هؤلاء أهلي»[١].

نظرة سريعة في سند الحديث:

أقول: والحديث أخرجه الترمذي والنسائي ورجاله كالآتي: قال: حدثنا قتيبة أخبرنا حاتم بن إسماعيل [قال النسائي: وهشام بن عمار قالا:] عن بكير ابن مسمار عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه. . . وساق الحديث السابق، ثم قال: هذا حديثٌ حسنٌ، غريبٌ، صحيحٌ من هذا الوجه[٢]، ورجاله:

(١) **قتيبة:**

هو قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي، ترجم له المزي فقال: «قال أبو بكر الأثرم: وسمعته ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ ذكر قتيبة فأثنى عليه، وقال: هو آخر من سمع من ابن لهيعة.

وقال أحمد بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة. زاد النسائي: صدوق.

وقال أبو داود: قدم قتيبة بغداد سنة ست عشرة، فجاءه أحمد، ويحيى.

وقال ابن خراش: صدوق.

وقال أبو حاتم: حضرت قتيبة بن سعيد ببغداد، وقد جاءه أحمد بن حنبل،

١- الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ج٢، ص٣٥ ـ ٣٦.

٢- الترمذي، سنن الترمذي، ج٥، ص٣٠١؛ النسائي، السنن الكبرى، ج٥، ص١٠٧.

فسأله عن أحاديث فحدَّثه»[١].

(٢) **حاتم بن إسماعيل:**

هو حاتم بن إسماعيل المدني، «قال أبو بكر الأثرم، عن أحمد بن حنبل: حاتم بن إسماعيل أحبُّ إليَّ من الدراوردي، زعموا أنَّ حاتماً كان فيه غفلة، إلا أنَّ كتابه صالح.

وقال أبو حاتم: هو أحبُّ إليَّ من سعيد بن سالم.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال محمد بن سعد: . . . كان ثقة مأموناً كثير الحديث»[٢].

(٣) **هشام بن عمار:**

روى عنه: البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وابنه أحمد بن هشام بن عمار، وأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، ترجم له المزي، فقال: «قال معاوية بن صالح وإبراهيم بن الجنيد، عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال أبو حاتم، عن يحيى بن معين: كيّس كيّس.

وقال العجلي: ثقة. وقال في موضع آخر: صدوق.

وقال أحمد بن خالد الخلال، عن يحيى بن معين: حدثنا هشام بن عمار وليس بالكذوب، فذكر عنه حديثاً.

وقال هاشم بن مرثد الطبراني: سمعت يحيى بن معين يقول: هشام بن عمار

١- المزي، تهذيب الكمال، ج٢٣، ص٥٢٨ ـ ٥٢٩.

٢- المزي، تهذيب الكمال، ج٥، ص١٩٠.

أحبُّ إليَّ من ابن أبي مالك.

وقال النسائي: لا بأس به.

وقال الدارقطني: صدوق، كبير المحل.

وقال عبدان بن أحمد الجواليقي، عن هشام بن عمار: ما أعدت خطبة منذ عشرين سنة. وقال في موضع آخر: ما كان في الدنيا مثله»[١].

(٤) **بكير بن مسمار:**

روى له مسلم والدارمي وأحمد والترمذي والنسائي والبيهقي وأبو يعلى الموصلي والطبراني وغيرهم، قال ابن عدي في كتابه الذي وضعه في الضعفاء: «وبكير بن مسمار لم أخرج له شيئاً ها هنا؛ لأنّي لم أجد في رواياته حديثاً منكراً، وأرجو أنَّه لا بأس به. قال الشيخ: والذي قاله البخاري هو كما قال، روى عنه أبو بكر الحنفي أحاديث لا أعرف فيها شيئاً منكراً، وعندي أنَّه مستقيم الحديث، فاستغني عن أنْ أذكر له حديثاً؛ لاستقامة حديثه ولأنَّ من روى عنه صدوق»[٢].

وقال الذهبي: «وذكره ابن عدي في كامله، وقال: مستقيم الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الحاكم: استشهد به مسلم في موضعين»[٣].

وقال ابن حجر: صدوق[٤].

وقال العجلي: ثقة[١].

١- المزي، المصدر السابق، ج٣٠، ص٢٤٧ ـ ٢٤٨.

٢- عبد الله بن عدي، الكامل، ج٢، ص٤٢.

٣- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٣٥١.

٤- ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص١٣٨.

(٥) عامر بن سعد:

هو عامر بن سعد بن أبي وقاص، من رجال الصحاح الستة، وثّقه ابن حجر[٢].

فالحديث بهذا السند لا غبار عليه، فهو صحيح، لذا قال ابن حجر في الإصابة: «وأخرج الترمذي بسندٍ قوي، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ،عن أبيه، قال: أمر معاوية سعداً، فقال له: ما يمنعك أنْ تسبَّ أبا تراب فقال ما ذكرت. . . »[٣].

٧ـ حديث عمرو بن ميمون

قال: «إنّي لجالس إلى ابن عباس إذ أتاه تسعة رهط فقالوا: يا ابن عباس، إمّا أنْ تقوم معنا، وإمّا أنْ تخلونا هؤلاء، قال: فقال ابن عباس: بل أقوم معكم. قال: وهو يومئذ صحيح قبل أنْ يعمى. قال: فابتدءوا فتحدَّثوا، فلا ندري ما قالوا. قال: فجاء ينفض ثوبه ويقول: أف وتف، وقعوا في رجل له عشر، وقعوا في رجل قال له النبي صلى الله عليه وآله: لأبعثنَّ رجلاً لا يخزيه الله أبداً، يحبُّ الله ورسوله. قال: فاستشرف لها من استشرف. قال: أين علي؟ قالوا: هو في الرحل يطحن. قال: وما كان أحدكم ليطحن.

قال: فجاء وهو أرمد لا يكاد يبصر. قال: فنفث في عينيه ثم هزَّ الراية ثلاثاً فأعطاها إياه، فجاء بصفية بنت حيى. قال: ثم بعث فلاناً [أي أبا بكر] بسورة التوبة فبعث علياً خلفه فأخذها منه. قال: لا يذهب بها إلا رجل منّي وأنا منه.

قال: وقال لبني عمه: أيُّكم يواليني في الدنيا والآخرة؟ قال: وعلي معه جالس، فأبوا، فقال علي: أنا أواليك في الدنيا والآخرة. قال: أنت وليي في الدنيا والآخرة،

١- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٤٣٤.

٢- ابن حجر، المصدر السابق، ج١، ص ٤٦٠.

٣- ابن حجر، الإصابة، ج٤، ص٣٦٨.

قال: فتركه ثم أقبل على رجل منهم، فقال: أيُّكم يواليني في الدنيا والآخرة، فأبوا، قال: فقال علي: أنا أواليك في الدنيا والآخرة، فقال: أنت وليي في الدنيا والآخرة.

قال: وكان أول من أسلم من الناس بعد خديجة.

قال: وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله ثوبه فوضعه على علي وفاطمة وحسن وحسين فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، قال: وشرى عليٌّ نفسه، لبس ثوب النبي صلى الله عليه وآله ثم نام مكانه. . . »[1].

٨ـ حديث الإمام زين العابدين عليه السلام

أخرجه ابن جرير الطبري في جامع البيان عن السدي، عن أبي الديلم، قال: قال علي بن الحسين لرجل من أهل الشام: أما قرأت في الأحزاب: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، قال: ولأنتم هم؟ قال: نعم[2].

ونحن إنَّما اقتصرنا على ثمانية منها مع أنَّ العدد يربو على ذلك بكثير، خوف السأم والإسهاب. وفيما أوردناه حجة قاطعة للآمدي على أنَّ المراد من أهل البيت في الآية هم خصوص علي وفاطمة وابناهما عليهم السلام وليس أزواج

١- أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج١، ص٣٣٠ ـ ٣٣١؛ النسائي، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، ص٦٢ ـ ٦٤؛ الطبراني، المعجم الكبير، ج١٢، ص٧٧؛ الموفق الخوارزمي، المناقب، ص١٢٥ـ ١٢٦؛ وأخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٣٢ـ ١٣٤. وقال بعد إيراده: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة». وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، ج٩، ص١١٩ـ١٢٠. وعقَّب عليه بقوله، رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبى بلج الفزاري وهو ثقة. . . ».

٢- ابن جرير الطبري، جامع البيان، ج٢٢، ص١٢، ح٢١٧٣٧.

النبي صلى الله عليه وآله كما زعم.

ثانيا

آراء فقهاء أهل السنة ومفسريهم في بيان المراد من أهل البيت في الآية

أصبح واضحاً جداً من هو المراد من أهل البيت في آية التطهير، وهو ما صرّح به طائفة كبيرة من الروايات المعتبرة عند أهل السنة، والتي تُعَد ممَّا أجمعت عليه الأمة الإسلامية وأدرجته في أمهات مصنفاتها المعتبرة إدراج المسلمات، ونحن نضيف إليها بعض كلمات مفسري العامة لكي يتبن خطل الرأي الذي يذهب إليه الآمدي ويتبنّاه:

١ـ السمعاني

قال في تفسيره: ذهب أبو سعيد الخدري وأمُّ سلمة وجماعةٌ كثيرةٌ من التابعين منهم مجاهد وقتادة وغيرهما أنَّ الآية في أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، وهم علي وفاطمة والحسن والحسين. وروت أمُّ سلمة: «أنَّ النبي كان في بيتها وعنده علي وفاطمة والحسن والحسين، فأنزل الله تعالى هذه الآية فجللهم بكساء وقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي. قالت أمُّ سلمة: فقلت: يا رسول الله، وأنا من أهل بيتك؟، فقال: إنّك إلى خير»[1]. وفيه دلالة صريحة على أنَّ القول باختصاص لفظ أهل البيت بعلي وفاطمة والحسن والحسين أمر ليس ممّا ينفرد الشيعة بالذهاب إليه، بل هو رأي الكثيرين من غير الشيعة.

١- السمعاني، تفسير السمعاني، ج٤، ص٢٨١.

٢ـ أبو بكر النقاش

قال في تفسيره: «أجمع أكثر أهل التفسير أنّها نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم»[١].

٣ـ أبو بكر الحضرمي

قال في رشفة الصادي: والذي قال به الجماهيرُ من العلماء، وقطع به أكابرُ الأئمة، وقامت به البراهين، وتضافرت به الأدلة: أنَّ أهل البيت في الآية هم سيدنا علي وفاطمة وابناهما... وما كان تخصيصهم بذلك منهﷺ إلا عن أمر إلهي ووحي سماوي... والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وبما أوردته منها يُعلم جزماً أنَّ المراد بأهل البيت في الآية هم علي وفاطمة وابناهما رضوان الله عليهم، ولا التفات إلى ما ذكره صاحب روح البيان من أنَّ تخصيص الخمسة المذكورين عليهم السلام بكونهم أهل البيت من أقوال الشيعة؛ لأنَّ ذلك محض تهور يقتضي بالعجب، وبما سبق من الأحاديث وما في كتب أهل السنة السنية يسفر الصبح لذي عينين... ثم قال:... وقد أجمعت الأمة على ذلك فلا حاجة لإطالة الاستدلال له[٢].

٤ـ ابن عطية الأندلسي

قال في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: قالت فرقة هي الجمهور: ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ علي وفاطمة والحسن والحسين، وفي هذا أحاديث عن النبيﷺ، قال أبو سعيد الخدري قال رسول اللهﷺ: نزلت هذه الآية في خمسة فيَّ وفي علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم... ثم أضاف قائلاً:... إنَّ أمَّ

١- أبو بكر النقاش، جواهر العقدين، ١٩٨.

٢- الحضرمي، رشفة الصادي من بحر فضائل بني النبي الهادي، ص١٣ـ ١٦.

سلمة قالت: نزلت هذه الآية في بيتي، فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فدخل معهم تحت كساء خيبري، وقال: هؤلاء أهل بيتي. وقرأ الآية، وقال: اللهم أذهب عنهم الرِّجس وطهِّرهم تطهيراً. قالت أمُّ سلمة: فقلت: وأنا يا رسول الله، فقال: أنت من أزواج النبي، وأنت إلى خير[1].

وفيه تصريح بأنَّ نساء النبي لسن من أهل البيت كما هو واضح وصريح.

٥ـ الطحاوي

قال في مشكل الآثار بعد ذكر أحاديث الكساء: فدلَّ ما روينا في هذه الآثار ممّا كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أمِّ سلمة ممّا ذكرنا فيها، لم يرد أنَّها كانت ممّا أريد به ممّا في الآية المتلوة في هذا الباب، وأنَّ المراد بما فيها هم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين دون ما سواهم[2].

٦ـ الحافظ الكنجي

قال: الصحيح أنَّ أهل البيت علي وفاطمة والحسنان[3].

٧ـ الإمام عز الدين السلمي الدمشقي الشافعي

قال في تفسيره: ﴿الرِّجْسَ﴾ الإثم، أو الشرك، أو الشيطان، أو المعاصي، أو الشك، أو الأقذار. ﴿أَهْلَ البَيتِ﴾ علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم أجمعين، قاله أربعةٌ من الصحابة رضوان الله تعالى عنهم... ﴿وَيُطَهِّرَكُم﴾

١- ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج٤، ص٣٨٤

٢- الطحاوي، مشكل الآثار، ج١، ص٢٣٠، ح ٧٨٢.

٣- الحافظ الكنجي، كفاية الطالب، ص٥٤.

من الإثم، أو السوء، أو الذنوب[١].

٨ـ محمد جسوس

قال في شرح الشمائل: . . . ثم جاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معهم، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّهم المراد بأهل البيت في الآية[٢].

٩ـ الإمام القرطبي

في تفسيره الجامع لأحكام القرآن: قالت فرقة منهم الكلبي: هم علي وفاطمة والحسن والحسين خاصة، وفي هذا أحاديث عن النبي عليه السلام، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿**لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾، بالميم ولو كان للنساء خاصة لكان (عنكن ويطهركن). . . وإنّما قال: ﴿**وَيُطَهِّرَكُمْ**﴾؛ لأنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وعلياً وحسناً وحسيناً كان فيهم، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر»[٣].

وما نقلنا من كلامه يبين عمق دلالة الآية، وأنّها تحوي العديد من القرائن اللفظية التي تصرف المعنى إلى ما نقول به، أعني اختصاصها بعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، هذا مع غض النظر عن التفسير الروائي المتواتر عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

١- عز الدين السلمي الدمشقي الشافعي، تفسير العز بن عبد السلام، ج٢، ص٥٧٥.

٢- جسوس، شرح الشمائل المحمدية، ج١، ص١٠٧.

٣- القرطبي، الجامع لأحكام القران، ج١٤، ص١٨٢ـ ١٨٣.

١٠ـ الإمام النووي

قال في شرح صحيح مسلم: وأمّا قوله في الرواية الأخرى: «نساؤه من أهل البيت ولكن أهل بيته من حرم الصدقة، قال وفي الرواية الأخرى: فقلنا: مَن أهل بيته؟ نساؤه؟ قال: لا. فهاتان الروايتان ظاهرهما التناقض، والمعروف في معظم الروايات في غير مسلم أنَّه قال: «نساؤه لسن من أهل بيته»، فتتأول الرواية الأولى على أنَّ المراد أنَّهن من أهل بيته الذين يسكنونه ويعولهم... ولا يدخلن فيمن حُرِمَ الصدقة[١].

١١ـ القاسمي

قال: ولكن هل أزواجه من أهل بيته؟ على قولين هما روايتان عن أحمد: أحدهما أنَّهن لسن من أهل البيت، ويروى هذا عن زيد بن أرقم[٢].

١٢ـ الحمزاوي

قال: واستدل القائل على عدم العموم بما روي من طرق صحيحة: «أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ومعه علي وفاطمة والحسن والحسين. . . »، وذكر أحاديث الكساء، إلى أنْ قال: ويحتمل أنَّ التخصيص بالكساء لهؤلاء الأربع لأمرٍ إلهي يدلُّ له حديثُ أمِّ سلمة، قالت: فرفعت الكساء لأدخل معهم، فجذبه من يدي[٣].

١٣ـ مجد الدين الفيروزآبادي

قال: المسألة العاشرة: هل يدخل في مثل هذا الخطاب (الصلاة على النبي) النساء؟ ذهب جمهور الأصوليين أنّهن لا يدخلن، ونصَّ عليه الشافعي، وانتقد عليه، وخطِّئ المنتقد[٤].

١- صحيح مسلم بشرح النووي، ج١٥، ص ١٨٠.

٢- القاسمي، محاسن التأويل، ج١٣، ص٤٨٥٤.

٣- الحمزاوي، مشارق الأنوار، ص١١٣.

٤- الفيروز آبادي، الصلات والبشر في الصلاة على خير البشر، ص٣٢.

١٤ـ الشيخ الشبلنجي

قال: ويشهد للقول بأنَّهم علي وفاطمة والحسن والحسين ما وقع منه صلى الله عليه وسلم حين أراد المباهلة، هو ووفد نجران كما ذكره المفسرون[١].

١٥ـ الشوكاني

قال في إرشاد الفحول في الردِّ على من قال: أنَّها مختصة بالنساء: ويُجاب عن هذا بأنَّه قد ورد بالدليل الصحيح أنَّها نزلت في علي وفاطمة والحسنين[٢].

١٦ـ الملا علي القاري

قال: الأصح أنَّ فضل أبنائهم على ترتيب فضل آبائهم إلا أولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها فإنّهم يفضلون على أولاد أبي بكر وعمر وعثمان؛ لقربهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فهم العترة الطاهرة والذرية الطيبة الذين أذهب الله عنهم الرِّجس وطهَّرهم تطهيراً[٣].

١٧ـ ابن تيمية

قال ـ كما صرَّح به عبد اللطيف عاشور في تعليقته على كتاب إتحاف السائل للمناوي ـ: «إنَّ المختص بأهل البيت هم الأربعة: علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام»[٤].

١- الشبلنجي، نور الأبصار، ص١٢٢.

٢- الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، ٨٣.

٣- شرح كتاب الفقه الأكبر لأبي حنيفة، ص٢١٠، مسألة في تفضيل أولاد الصحابة.

٤- إتحاف السائل لما لفاطمة من الفضائل، (الحاشية لعبد اللطيف عاشور)، ص٦٩ ـ ٧٠.

١٨ـ توفيق أبو علم

قال: فالرأي عندي أنَّ أهل البيت هم أهل الكساء: علي وفاطمة والحسن والحسين ومن خرج من سلالة الزهراء وأبي الحسنين رضي الله عنهم أجمعين[١].

وقال في موضع الرد على عبد العزيز البخاري: أما قوله: إنَّ آية التطهير المقصود منها الأزواج، فقد أوضحنا بما لا مزيد عليه أنَّ المقصود من أهل البيت هم العترة الطاهرة لا الأزواج[٢].

وقال: وأما ما يتمسَّك به الفريق الأعم والأكبر من المفسرين فيتجلّى فيما روي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نزلت هذه الآية في خمسة؛ فيَّ وفي علي وحسن وحسين وفاطمة»[٣].

١٩ـ أحمد بن محمد الشامي

قال: وقد أجمعت أمهاتُ كتب السنة وجميعُ كتب الشيعة على أنَّ المراد بأهل البيت في آية التطهير؛ النبي صلى الله عليه وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين؛ لأنَّهم الذين فسَّر بهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم المرادَ بأهل البيت في الآية، وكلُّ قولٍ يخالفُ قولَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم من بعيد أو قريب مضروبٌ به عرضَ الحائط، وتفسيرُ الرسول صلى الله عليه وسلم أولى من تفسير غيره؛ إذ لا أحد أعرف منه بمراد ربِّه[٤].

١- توفيق أبو علم، أهل البيت عليهم السلام، ص٩٢.

٢- توفيق أبو علم، المصدر السابق، ص٣٥.

٣- توفيق أبو علم، المصدر السابق، ص١٣.

٤- الشامي، جناية الأكوع، ص١٢٥.

٢٠ـ عباس محمود العقاد

قال: واختلف المفسرون فيمن هم أهل البيت: أما الفخر الرازي في تفسيره، والزمخشري في كشافه، والقرطبي في تفسيره، وفتح القدير للشوكاني، والطبري في تفسيره، والسيوطي في الدر المنثور، وابن حجر العسقلاني في الإصابة، والحاكم في المستدرك، والذهبي في تلخيصه، والإمام أحمد في الجزء الثالث صفحة: ٢٥٩؛ فقد قالوا جميعا: إنَ أهل البيت هم علي والسيدة فاطمة الزهراء والحسن والحسين رضي الله عنهم[١].

٢١ـ حسن السقاف

قال: «وأهل البيت هم سيدنا علي والسيدة فاطمة وسيدنا الحسن وسيدنا الحسين عليهم السلام، وذريتهم من بعدهم ومن تناسل منهم. . »[٢].

وأضاف لكلامه كلامه نكتةً لطيفةً ينبغي ذكرها، قال: «وقد حاول النواصب وهم المبغضون لسيدنا علي رضوان الله عليه ولذريته ـ وهم عترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأطهار ـ أنْ يصرفوا الناس عن محبَّة آل البيت، التي هي قربة من القرب، فوضعوا أحاديث في ذلك، وبنوا عليها أقوالاً فاسدة، منها:

أنَّهم وضعوا حديث: «آل محمد كل تقي»، وحديث: «أنا جدُّ كل تقي»، ونحو هذه الأحاديث التي هي كذب من موضوعات أعداء أهل البيت النبوي»[٣].

١- العقاد، فاطمة الزهراء عليها السلام، ص ٧٠.

٢- حسن السقاف، صحيح شرح العقيدة الطحاوية، ص٦٥٥.

٣- حسن السقاف، صحيح شرح العقيدة الطحاوية، ص٦٥٦.

ثالثاً: إقرار نساء النبي صلى الله عليه وآله بخروجهن عن دائرة أهل البيت:

وأخيراً أود أن أضيف إلى ذلك نكتة ظريفة قطعاً لحجة المتقوِّل، وهي أنَّ الشيعة الإمامية لم يتمسَّكوا بدلالة قول النبي صلى الله عليه وآله الذي ذكره الآمدي فحسب، وإنْ كان في الاستدلال به كفاية، ولكنهم استفادوا ذلك من قول النبي صلى الله عليه وآله مع إقرار نساء النبي بأنَّ النبي صلى الله عليه وآله أخرجهن من عنوان أهل البيت في هذه الآية، فكيف يدَّعى لهنَّ منقبة نفينها عن أنفسهن؟

أما عائشة فقد روى الثعلبي وابن كثير والحضرمي والحاكم وصححه عن العوام بن حوشب، عن مجمع، قال: دخلت مع أمي على عائشة، فسألتها أمي، فقالت: أرأيت خروجك يوم الجمل؟ قالت: إنَّه كان قدراً من الله سبحانه، فسألتها عن علي، فقالت: تسأليني عن أحبِّ الناس كان إلى رسول الله صلى الله عليه، وزوج أحبِّ الناس كان إلى رسول الله، لقد رأيت علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، جمع رسول الله صلى الله عليه بثوب عليهم، ثم قال: اللهم، هؤلاء أهل بيتي وحامتي، فأذهب عنهم الرِّجس، وطهِّرهم تطهيراً. قالت: فقلت: يا رسول الله، أنا من أهلك؟ قال: تَنَحِّي، فإنَّك إلى خير[1]. فقوله: «تَنَحِّي» ظاهر في خروجها عن أهل البيت. وأما إقرار أمِّ سلمة بخروجها عن دائرة أهل البيت عليهم السلام وتأكيدها على ذلك، فسوف نذكره في بحثٍ مستقل تحت عنوان: (المقام الأول في ما ذكره من المنافاة).

١- الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج٨، ص٤٢ ـ ٤٣؛ ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج٣، ص٤٩٣ـ ٤٩٤؛ الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل ،ج٢، ص٦٢؛ الحضرمي، القول الفصل، ج٢، ص٢١٥.

المبحث الثاني

نقض كلام الآمدي في التمسّك بسياق الآية

قال الآمدي: ويدل على ذلك أول الآية وآخرها، وهو قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاء النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَّعْرُوفاً﴾ إلى قوله: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأولى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[1].

أقول: إنَّ لتفسير الآية بالزوجات قشَّة تمسَّك بها الآمدي وأمثاله ـ وهم نزرٌ قليل ـ وهي أنَّ الآية جاءت ضمن مجموعةِ آياتٍ تتحدثُ عن نساء النبيصَلَّىاللّهُعَلَيْهِوَآلِهِ، فيجب أنْ يكون المراد من هذه الآية نساء النبيصَلَّىاللّهُعَلَيْهِوَآلِهِ أيضاً، ومنبع هذا الرأي وأساسه هو عِكرمة. . . . . ونحن سوف نسلط الضوء على حجة هذا التفسير ومنبعه فنقول:

١- الأحزاب، ٣٣.

منشأ التفسير بزوجات النبي صلى الله عليه وآله ومنبعه

عرفت إلى هنا بأنَّ القول باختصاص الآية بالخمسة البررة ـ علي وفاطمة والحسنين عليهم السلام ـ هو رأيُ الصحابة كأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وواثلة بن الأسقع، وعائشة، وأم سلمة، وابن أبي سلمة، ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وسعد بن أبي وقاص، وزيد ابن أرقم، وغيرهم، كما هو رأي أهل البيت بالإجماع، وقال به المفسرون والمحدِّثون، كالفخر الرازي في التفسير الكبير، والزمخشري في الكشاف والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن، والشوكاني في فتح القدير، والطبري في جامع البيان، والسيوطي في الدار المنثور، وابن حجر العسقلاني في الإصابة، والحاكم في المستدرك، والذهبي في تلخيصه، والإمام أحمد بن حنبل في المسند، وغيرهم. وقد ذكرنا ذلك في المباحث المتقدمة.

وفي قبال ذلك رأيُ عِكرمة البربري مولى عبد الله بن عباس ـ تفرَّد به ـ الذي يصرُّ على أنَّ الآية نازلةٌ في خصوص زوجات النبي صلى الله عليه وآله لا غير، حتى أنَّه كان يمشي في الأسواق ويصدح بهذا الرأي، ويخطّئ الاعتقاد السائد آنذاك باختصاص الآية المباركة بأهل البيت، وأنَّه كان يقول: من شاء باهلته في أنَّ الآية نازلة في أزواج النبي خاصة، وفي تفسير الطبري: إنَّه كان ينادي في الأسواق بذلك، وفي تفسير ابن كثير: إنَّه كان يقول: من شاء باهلته، أنَّها نزلت في نساء النبي خاصة، وفي الدر المنثور، كان يقول: ليس بالذي تذهبون إليه، إنَّما هو نساء النبي صلى الله عليه وآله.

وبناءً على هذا الرأي يجب أنْ نسدل الستار على ما ذكرنا سابقاً من الأحاديث

الصحيحة، ونتمسّك برأي رجلٍ واحدٍ، ليس هو من أهل العلم، بل ليس من أهل الصدق والاستقامة؟ وإليك حاله على لسان علماء الجرح والتعديل من أهل السنة.

رأي علماء السنة في عكرمة:

إذا أدرنا أنْ نعرف قيمة الرأي الذي ينتحله عكرمة ويقول به ويدعو له، علينا أنْ نعرف من هو عكرمة صاحب الرأي، ليتبين لنا خلفيات هذا الرأي، والدوافع السياسية والمذهبية التي دفعته للإصرار عليه، رغم مخالفته الصريحة للنصوص الصحيحة، فنقول:

هو عكرمة البربري مولى ابن عباس، ذكر له المزي ترجمةً وافيةً، نورد منها، ما قاله «علي بن المديني: كان عكرمة يرى رأي نجدة الحروري.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إنَّما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة؛ لأنَّ عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية.

وقال عمر بن قيس المكي، عن عطاء: كان عكرمة أباضياً.

وقال علي بن المديني: حكي عن يعقوب الحضرمي عن جده، قال: وقف عكرمة على باب المسجد، فقال: ما فيه إلا كافر، قال: وكان عكرمة يرى رأي الأباضية.

وقال أبو خلف عبد الله بن عيسى الخراز عن يحيى البكاء: سمعت ابن عمر يقول لنافع: اتق الله ويحك يا نافع، ولا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس، كما أحل الصرف، وأسلم ابنه صيرفياً.

وقال إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب: أنَّه كان يقول لغلام له، يقال له بُرد: يا بُرد، لا تكذب عليَّ كما يكذب عكرمة على ابن عباس.

وقال جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد، دخلت على علي بن عبد الله بن عباس وعكرمة مقيد على باب الحِش، قال: قلت: ما لهذا كذا؟ قال: إنَّه يكذب على أبي.

وقال وهيب بن خالد: سمعت يحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب ذكر عكرمة، فقال يحيى: كان كذَّاباً.

وعن هشام بن عبد الله بن عكرمة المخزومي: سمعت ابن أبي ذئب يقول: رأيت عكرمة مولى ابن عباس، وكان غير ثقة.

وقال إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن معن بن عيسى ومطرف بن عبد الله المدني ومحمد بن الضحاك الحزامي، قالوا: كان مالك لا يرى عكرمة ثقة، ويأمر أنْ لا يُؤخذ عنه.

وقال أيوب عن قتادة: ما حفظت عن عكرمة إلا بيت شعر.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: رأيت في كتاب علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: حدَّثوني والله عن أيوب، أنَّه ذُكر له: أنَّ عكرمة لا يُحسنُ الصلاة، قال: أيوب: وكان يُصلّي؟.

وقال الفضل بن موسى عن رشدين بن كريب: رأيت عكرمة قد أقيم قائماً في لعب النرد»[1].

وبعد أنْ عرفت حاله هان عليك الخطب، ومع ذلك نقول:

إنَّ ما تفرَّد به من الرأي لا يمكن الاعتماد عليه، وذلك:

أولاً: إنَّ أقل ما يمكن أنْ يقال بحقِّ هذا الرأي أنَّه قول عِكرمة نفسه، وهو

١ـ المزي، تهذيب الكمال، ج٢٠، ص٢٧٨ ـ ٢٨٤.

اجتهادٌ قد أخطأ فيه، وليس هو قول النبي ﷺ، أو قول أحد الصحابة.

ثانياً: إنَّ هذا الرأي مخالف للأحاديث الصحيحة المعتبرة المعتمدة المتَّفق عليها بين المسلمين، والتي تصرِّح بأنَّ أهل البيت هم غير من ذكر، وكيف يمكن تكذيب تلك الأحاديث الصحيحة الصريحة، ويُعتمد على رأي رجل خارجي، حروري، أباضي، مبغض لأهل البيت عليهم السلام، كذَّاب، يلعب بالنرد، ليس بثقة، و. . . هذا ما لا يذهب إليه عاقل.

ثالثاً: إنَّ عكرمة متَّهمٌ بهذا الحديث؛ لما ثبت من كونه منحرفاً عن أهل البيت عليهم السلام، ومعادياً لهم، فإنَّه من دعاة الخوارج.

رابعاً: إنَّ رأي عكرمة دليل على صحّة ما نذهب إليه من اختصاص الآية بأصحاب الكساء الخمسة، وذلك لأنَّه يصرّح بأنَّ ما يذهب إليه من الرأي مخالفٌ للفهم العام والرأي السائد بين الصحابة آنذاك، وهو بالإضافة إلى كونه من أشدِّ الموهنات لرأيه، فهو إقرارٌ ضمني بأنَّ رأي الأغلبية المسلمة كان على خلاف رأيه، وعليه فلا مبرر لترك رأي الأغلبية المسلمة المعاصرة للنص، المؤَّيد رأيها بالأحاديث الصحيحة الصريحة والتمسك برأي رجل يقول بمقالة الخوارج ويتبنى أفكارهم.

حجة التفسير بالأزواج

لقد رأى الآمدي أنْ يترك النقل الصريح والخبر المتواتر الصحيح، ويتمسَّك بالسياق لتأييد ما ذهب إليه، وهو بلا شك أوهن من بيت العنكبوت، إذ مادام النبي ﷺ صرّح بخروجهن عن دائرة أهل البيت، ووصل إلينا ذلك بالنقل

الصحيح، الذي تسالمت الأمةُ على نقله، وأدرجه المحدثون في أمهات صحاحهم إدراج المسلمات، فأيُّ قيمةٍ للاستدلال بالسياق إذن؟ خصوصاً وأنَّ ترتيب الآيات على ما هي عليه اليوم لم يكن بحسب النزول، سيَّما وأنَّ المصاحف جُمعتْ ورُتّبتْ في زمن عثمان، وليس في زمن النبيﷺ، فلا مانع من أنْ تكون هذه الآية قد أقحمت في غير محلها، كما حدث لغيرها، ومع ذلك نبسط الكلام في ما استدل به:

مغالطة الآمدي في التمسك بالسياق

تذرَّع الآمدي بتفسير الآية بأزواج النبيﷺ بأنَّها جاءت في ضمن سياقٍ يتحدثُ عن نساء النبيﷺ، وعليه فلا يجوز العدول من خطابٍ إلى خطابٍ آخر غريب عنه، ثم العودة إليه ثانيةً.

رد المغالطة

جرت عادة الفصحاء وأرباب البلاغة من العرب في كلامهم، أنَّهم يذهبون من خطاب إلى غيره، ويعودون إليه، ولا يُنكر ذلك من أحدٍ منهم أبداً، والقرآن مليء بالكثير من هذا الكلام.

ورود الاستطراد والاعتراض في القرآن الكريم

إنَّ الكلام العربي عموماً والقرآن على الخصوص يدخله الاستطراد والاعتراض، الذي هو تخلل الجملة الأجنبية بين الكلام المنتظم، وآية التطهير كغيرها من الآيات التي وردت ضمن سياق لا يتعلق بها، وليس هذا الأسلوب غريباً، فقد استعمله القرآن الكريم في مناسبات عدة، منها:

١- قوله تعالى في حكاية ملكة سبأ: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً

أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ﴾[١]، فقوله: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، جملةٌ معترضةٌ من قِبل الله تعالى، بين كلام ملكة سبأ.

٢- قوله تعالى في حكاية خطاب عزيز مصر لزوجته، إذ يقول: ﴿قَالَ إِنَّهُ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾[٢]، فكلامه ليوسف معترض بين كلامين.

٣- قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾[٣]، أي فلا أقسم بمواقع النجوم، إنَّه لقرآن كريم، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ اعتراض. وغير ذلك كثير اكتفينا بنماذج يسيرة خوف الإطالة، وعليه فما تذرَّع به الآمدي من التمسّك بالسياق غير متين، خصوصاً وأنَّك عرفت بأنّه منقوض بما أجمع عليه المفسرون وتأكيدهم على نزول الآية بشأن العترة الطاهرة، وليس الزوجات.

١- النمل، ٣٤ ـ ٣٥.

٢- يوسف، ٢٨ـ ٢٩.

٣- الواقعة، ٧٥ ـ ٧٧.

المبحث الثالث

مغالطة الآمدي في عدم المنافاة بين التفسير بالأزواج وأهل البيت عليهم السلام

قال الآمدي: «وقوله عليه السلام: «هؤلاء أهلُ بيتي» لا ينافي كون الزوجات من أهل البيت، ويدل عليه الآية المخاطبة لهم بأهل البيت. والخبر وهو ما روي عن أم سلمة أنَّها قالت للنبي عليه السلام: ألست من أهل البيت؟ قال: بلى إن شاء الله».

أقول: الكلام هنا يقع في مقامين:

المقام الأول: في ما ذكره من المنافاة:

كأنَّ الذي يفهم من كلامه: بأنَّ الشيعة إنَّما صاروا إلى تفسير الآية بأهل البيت عليهم السلام؛ لأنَّ التفسير بأهل البيت ينافي التفسير بالزوجات، والحق أنَّ المنافاة ليست هي الدليل الذي يتمسَّك به الشيعة الإمامية لإثبات نزول الآية في أهل البيت - علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام - وبالتالي ثبوت عصمتهم وحجية أقوالهم، وخروج نساء النبي صلى الله عليه وآله عن دائرة هذه الآية، فلا علاقة للمنافاة في المقام، وإنَّ نساء النبي صلى الله عليه وآله لم يخرجنَ من عنوان أهل البيت بدليل المنافاة، بل الذي يخرجهن أمورٌ عديدةٌ، نكتفي منها:

أولا: روايات نساء النبيﷺ الدالة على خروجهن:

وردت عن طريق نساء النبيﷺ رواياتٌ كثيرةٌ تدلُّ على خروجهن من دائرة أهل البيت، نقتصر في إيرادها على المصادر السنية المعتبرة لا غير، والمصادر السنية حافلة بهذه الروايات التي منها لا على سبيل الحصر:

الرواية الأولى:

عن حكيم بن سعد، قال: ذكرنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند أمِّ سلمة قالت: فيه نزلت: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾، قالت أمُّ سلمة: جاء النبيﷺ إلى بيتي، فقال: لا تأذني لأحد، فجاءت فاطمة، فلم أستطع أنْ أحجبها عن أبيها، ثم جاء الحسن، فلم أستطع أنْ أمنعه أنْ يدخل على جده وأمه، وجاء الحسين، فلم أستطع أنْ أحجبه، فاجتمعوا حول النبيﷺ على بساط، فجللهم نبيُّ الله بكساء كان عليه، ثم قال: هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرِّجس وطهِّرهم تطهيراً، فنزلت هذه الآية حين اجتمعوا على البساط، قالت: فقلت: يا رسول الله: وأنا، **قالت: فو الله ما أنعم وقال: إنَّك إلى خير**»[1]. ولو كانت من أهل البيت لأنعم لها النبيﷺ، وكلامها صريح بأنَّها لا ترى نفسها من أهل البيت المخصوصين بالآية، سيَّما وأنَّها أقسمت لذلك.

الرواية الثانية:

عن أمِّ سلمة قالت: نزلت هذه الآية في بيتي، ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْت**﴾، وفي سبعة جبريل وميكائيل ورسول اللهﷺ وعلي وفاطمة

١- إبن جرير الطبري، جامع البيان، ج٢٢، ص١٢ ـ ١٣، ح٢١٧٣٩.

وحسن وحسين، قالت: وأنا علي باب البيت، فقلت: يا رسول الله، ألست من أهل البيت؟ قال: إنَّك من أزواج النبيصَلَّىاللهُعَلَيهِوَآلِه. **وما قال إنَّك من أهل البيت**[1]. وهذه الرواية كسابقتها في الدلالة.

الرواية الثالثة:

عن عمرة بنت أفعى، عن أمِّ سلمة قالت: نزلت هذه الآية في بيتي: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ**﴾، وفي البيت سبعة جبرئيل، وميكائيل، ورسول الله، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وأنا على باب البيت فقلت: يا رسول الله: ألست من أهل البيت؟! فقال: إنَّك إلى خير، إنَّك من أزواج النبي. وما قال: إنَّك من أهل البيت»[2]. ولو كانت منهم لقال: بلى، أنت من أهل البيت.

الرواية الرابعة:

عن شهر بن حوشب عن أمِّ سلمة: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة: ائتيني بزوجك وابنيه، فجاءت بهم، فألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم كساءً فدكياً، ثم وضع يده عليهم، ثم قال: اللهم إنَّ هؤلاء آل محمد صلى الله عليه وسلم فاجعل صلواتك وبركاتك على آل محمد فإنَّك حميد مجيد»، قالت أمُّ سلمة: **فرفعت الكساء لأدخل معهم فجذبه من يدي، وقال: «إنَّك على خير»**[3].

وأخيراً أقول للقارئ المنصف: ماذا تدل عبارة: «فقلت: يا رسول الله: وأنا،

١- الزرندي الحنفي، نظم درر السمطين، ص٢٣٨.

٢- الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ج٢، ص١٢٤؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج١٤، ص١٤٥.

٣- الطبراني، المعجم الكبير، ج٣، ص٥٣، ح٢٦٦٤.

قالت: فو الله ما أنعم، وقال: إنَّك إلى خير». في الرواية الأولى؟

وكذا عبارة: «قال: إنَّك من أزواج النبيﷺ. وما قال: إنَّك من أهل البيت». في الرواية الثانية؟

وكذا عبارة: «فقال: إنَّك إلى خير، إنك من أزواج النبي. وما قال: إنَّك من أهل البيت»، في الروايات الثالثة؟

وأخيراً جذب الرداء من يدها وعدم إذنه لها بالدخول معها.

ثانيا: تأكيد النبي ﷺ على انحصار أهل البيت بعلي وفاطمة وابنيهما:

كان النبيﷺ يستشف من وراء الغيب ما سيحدث لأهل بيته من محاولات الإقصاء، وما سيلاقونه من الامتهان، ويتعرضون له من الظلم والاضطهاد، من قِبَل سلاطين الجور وعلماء السوء، الأمر الذي حدا به أنْ يسلك كل السبل، ويستنفذ كل الطرق والوسائل في سبيل التأكيد على فضلهم، والتدليل على عصمتهم وطهارتهم، ومن أبرز ما قام بهﷺ أنَّه كان يأتي كل صلاة ـ ولمدةٍ لا تقل عن ستة أشهر متتالية ـ إلى باب علي وفاطمة وابنيهماعليهم السلام، ويرفع صوته قائلاً: «الصلاة، الصلاة، يا أهل البيت، إنَّما يريد الله ليذهب عنكم الرِّجس أهل البيت ويطهِّركم تطهيراً»، وهذا لعمري من أقوى الأدلة على تفسير الآية بهم، وأرقى الوسائل في التدليل على انحصارها بهم، وأنجح الطرق الهادفة إلى تقرير هذا المعنى في نفوس أصحابه وتابعيه، وقد روى ذلك أهلُ السنة بكل تأكيد، وأدرجوه في مصنفاتهم إدراج المسلمات، ومن أشهر ما رووه في هذا المجال ما عن أبي الحمراء، ورواياته على أصناف:

الأول: ما فيه تحديد المدة بستة أشهر:

رواه كلٌّ من الذهبي في سير أعلام النبلاء، والإمام جلال الدين السيوطي في الدر المنثور، ونصُّهُ عند الاثنين: «عن أبي الحمراء رضي الله عنه، قال: رأيت رسول صلى الله عليه وآله يأتي باب علي وفاطمة ستة أشهر، فيقول: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾»[١].

الثاني: ما فيه تحديد المدة بسبعة أشهر:

رواه كلٌّ من الطبري في جامع البيان وفي ذيل المذيل، وابن كثير في تفسيره، وفي البداية والنهاية والسيرة النبوية، والمقريزي في فضل آل البيت، وابن عدي في الكامل، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، والمزي في التهذيب، وغيرهم بألفاظ متقاربة، ومن ألفاظه: «رابطت المدينة سبعة أشهر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: رأيت رسول صلى الله عليه وآله إذا طلع الفجر جاء إلى باب علي وفاطمة رضي الله عنهما، فقال: الصلاة، الصلاة، ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾»[٢].

وفي لفظ ابن زمنين في تفسيره: «عن أبي داود، عن أبي الحمراء، قال: رابطت المدينة سبعة أشهر مع النبي صلى الله عليه وآله، وسمعت النبي إذا طلع الفجر جاء إلى باب علي وفاطمة، فقال: الصلاة ثلاثاً، ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ**

١- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢، ص١٣٤؛ جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج٥، ص١٩٩.

٢- إبن جرير الطبري، جامع البيان، ج٢٢، ص١٠؛ ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج٣، ص٤٩٢؛ الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد، ج١١، ص١٤؛ الطبري، المنتخب من ذيل المذيل، ص٨٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٥، ص٣٤٣؛ المقريزي، فضل آل البيت، ص٢٦-٢٧؛ عبد الله بن عدي، الكامل، ج٧، ص٦١؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٤، ص٢٩٠؛ المزي، تهذيب الكمال، ج٣٣، ص٢٦٠؛ ابن كثير، السيرة النبوية، ج٤، ص٦٣٤؛ عبد بن حميد بن نصر، منتخب مسند عبد بن حميد، ص١٧٣، ح٤٧٥.

وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[١].

الثالث: ما فيه تحديد المدة بثمانية أشهر:

رواه «ابن جرير وابن المنذر والطبراني عن أبي الحمراء، قال: حفظت من رسول الله ﷺ ثمانية أشهر، وفي لفظ الطبراني: رأيت رسول الله ﷺ بالمدينة ليس من مرة يخرج إلى صلاة الغداة إلا أتى باب علي فرفع يده على جنبي الباب، ثم قال: الصلاة، الصلاة، **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾**[٢].

الرابع: ما فيه تحديد المدة بتسعة أشهر:

رواه كل من البخاري في كتاب الكنى، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، وهو ـ واللفظ للبخاري ـ: «عن أبي الحمراء قال: صحبت النبي ﷺ تسعة أشهر، فكان إذا أصبح كلَّ يوم يأتي باب علي وفاطمة، فيقول: السلام عليكم أهل البيت، **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾**»[٣].

الخامس: ما ليس فيه تحديد المدة:

أورده ابن الأثير في أسد الغابة، قائلاً: «روى عنه أبو داود: أنَّ النبي ﷺ كان إذا طلع الفجر يمرُّ ببيت علي وفاطمة عليهما السلام فيقول: السلام عليكم أهل البيت الصلاة، الصلاة، **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾**،

١- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، تفسير ابن زمنين، ج٣، ص٣٩٨ ـ ٣٩٩.

٢- الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد، ج١١، ص١٣.

٣- البخاري، كتاب الكنى جزء من التاريخ الكبير، ص٢٥ ـ ٢٦؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص١٣٧.

أخرجه الثلاثة»[1].

وفي نظم درر السمطين، قال: كان النبيﷺ يجيء عند صلاة كل فجر فيأخذ بعضادة هذا الباب، ثم يقول: السلام عليكم يا أهل البيت ورحمة الله وبركاته. ثم يقول: الصلاة رحمكم الله، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، قال: قلت يا أبا الحمراء مَن كان في البيت؟ قال: علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام[2].

فهل هنالك أسلوب في التبليغ أوضح وأبلغ ممَّا سلكه النبيﷺ في بيان دلالة الآية على هؤلاء؟ وإذا كان المراد من الآية مبهم وملتبس، مع كل هذا البيان فما هو السبيل لبيان حقائق الدين؟ وهل هناك من الأمور قد تطرّق لها البيان بمثل ما ذكرنا؟ كلٌّ ذلك يوحي بأنَّ هنالك مؤامرة مدروسة، وإستراتيجية مبرمجة، الهدف من ورائها النيل من أهل البيتﷺ، عن طريق التشكيك بكل ما يمتُّ لهم بصلة.

رابعا: الروايات السنة الصحيحة الدالة على خروجهن:

روى مسلم في الصحيح والطبراني، وابن كثير، والآلوسي، والمقريزي، والقندوزي الحنفي، وغيرهم، عن يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم قال ـ واللفظ لمسلم في الصحيح ـ: دخلنا عليه، فقلنا له: لقد رأيت خيراً لقد صاحبت رسول اللهﷺ، وصلّيت خلفه، وساق الحديث بنحو حديث أبي حيان، غير أنَّه قال: ألا وإنّي تارك فيكم ثقلين؛ أحدهما كتاب الله عز وجل هو حبل الله من اتَّبعه كان على الهدى ومن تركه كان على ضلالة، وفيه: فقلنا: من أهل بيته نساؤه؟ **قال: لا**،

1- ابن الأثير، أسد الغابة، ج٥، ص١٧٤.

2- الزرندي الحنفي، نظم درر السمطين، ص٢٣٩.

وأيم الله، إنَّ المرأة تكون مع الرجل العصرَ من الدهر ثم يطلّقها فترجع إلـى أبيهـا وقومها، أهلُ بيته أصلُهُ وعصبتُهُ الذين حُرِمُوا الصدقةَ بعده»[١].

والخبر من الأخبار الصحيحة وفق المباني السنية، وهو صريحٌ في الدّلالـة علـى خروج نساء النبيصَلَّىاللهُعَلَيهِوَآلِه من دائرة أهل البيت، وإنَّ ما يحاولُ البعضُ من التمسُّك بـه لإدخالهن تحت عنوان أهل البيت محاولة قاصرة، ودعوى فارغـة، بـل مجازفـة لا يعضدها دليل، ولا يسندها برهان.

تعقيب ومناقشة:

لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ مسلم النيسابوري روى حديثاً آخر عن زيد بن أرقم: «قال: قام رسول اللهصَلَّىاللهُعَلَيهِوَآلِه يوماً فينا خطيباً بماء يُدعى خمّاً بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر، ثم قال: أما بعد، ألا أيُّها الناس، فإنَّما أنا بشـر يُوشـك أنْ يأتي رسولُ ربّي فأجيب، وأنا تاركٌ فيكم ثقلين: أولهما كتـاب الله فيـه الهـدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحثَّ على كتاب الله ورغَّب فيه، ثم قال: وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله فـي أهل بيتي، فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهـل بيتـه؟ قـال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حُرِمَ الصدقة بعده»[٢].

وجوابه:

١- مسلم النيسابوري، صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٣؛ الطبراني، المعجم الكبير، ج٥، ص١٨٢؛ ابن كثير، تفسير ابـن كثيـر، ج٣، ص٤٩٤؛ الآلوسـي، تفسـير الآلوسـي، ج٢٢، ص١٤؛ المقريـزي، إمتـاع الأسـماع، ج٥، ص٣٧٧؛ القندوزي، ينابيع المودة لذوي القربى، ج١، ص٩٧.

٢- مسلم النيسابوري، صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٣.

١. إنَّه مُعارَضٌ بما نقله مسلم في الصحيح والطبراني وغيرهما، من قوله: «فقلنا: مِن أهل بيته نساؤه؟ قال: لا، وأيم الله، إنَّ المرأة تكون مع الرجل العصرَ من الدهر ثم يطلّقها فترجع إلى أبيها وقومها، أهلُ بيته أصلُهُ وعصبتُهُ الذين حُرِمُوا الصدقةَ بعده»، وقد ذكرناه آنفاً فراجعه.

٢. إنَّ البيت تارةً يُراد به بيت السكن وأخرى يُراد به معنى أعلى وأجل من ذلك، وهو البيت النَّسَبي، والثاني هو المراد من الآية، كما صرَّح به المفسرون، قال الآلوسي: «إنَّ المتبادر من البيت الذي هو قسم من القبيلة: البيت النَّسَبي»[1]، وعليه فيكون المراد من كلامه: نساؤه من أهل بيته» أي بيت السكنى، وهذا لا يستتبع فضلاً، فإنَّه على هذا المعنى يكون خدمه وإمائه من أهل بيته أيضاً، وقوله: «أهل بيته من حُرِمَ الصدقة من بعده»، إشارةٌ إلى المعنى الثاني. قال ابن تيمية في رسالة فضل أهل البيت وحقوقهم: «روى الإمام أحمد والترمذي وغيرهما عن أمِّ سلمة: أنَّ هذه الآية، لمّا نزلت: أدار النبي صلى الله عليه وسلم، كساءه على علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم، فقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرِّجس وطهِّرهم تطهيراً». ثم قال: «وسنته صلى الله عليه وسلم، تفسير كتاب الله وتبينه، وتدل عليه وتعبر عنه، فلمّا قال: هؤلاء أهل بيتي، مع أنَّ سياق القرآن يدلُّ على أنَّ الخطاب مع أزواجه، عَلِمنا أنَّ أزواجه ـ وإنْ كنَّ من أهل بيته، كما دلَّ عليه القرآن ـ فإنَّ هؤلاء (أي الإمام علي والسيدة فاطمة الزهراء والحسن والحسين) أحقُّ بأنْ يكونوا أهل بيته، لأنَّ صلة النسب أقوى من صلة الصهر،

١- الآلوسي، تفسير الآلوسي، ج٢٢، ص١٤.

والعرب تطلق هذا البيان للاختصاص بالكمال لا للاختصاص بأصل الحكم»(١).

وممّا يمكن أنْ يكون قرينةً في تعيين المراد من أهل بيت، وأنّه بيت النبوة لا بيت السكن، أو بيت الزوجية، أنَّ بيت الزوجية لم يكن بيتاً واحداً، وإنَّما كان بيوتاً متعددة تسكنها زوجات النبي صلى الله عليه وآله، ولمّا أريد على الخصوص عبَّر عنه القرآن بالجمع، فقال: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[2]، بينما نرى الخطاب في آية التطهير موجّه لبيت واحد، فعُلِمَ منه أنَّ المراد بيتٌ واحد لا بيوت شتى.

٣. يمكن أنْ يكون المراد من قوله: «نساؤه من أهل بيته» على نحو الاستفهام الإنكاري، كمن يقول لك: هل الحجاج بن يوسف مسلم؟ فتقول له: الحجاج مسلم؟ المسلم من سلم الناس من يده ولسانه. للتدليل على أنَّ الحجاج لم يسلم الناسُ من يده ولسانه، وعليه فيكون معنى الرواية: ليس نساؤه من أهل بيته، كما هو صريح معظم الروايات في غير صحيح مسلم، بل في صحيح مسلم غير هذا الخبر، ويكون زيدُ ممَّن يرى أنَّ نساءه صلى الله عليه وآله لسنَ من أهل البيت أصلاً. ويؤيد هذا أنَّ الصدقة لم تحرَّم على نساء النبي من بعده، فلسنَ من أهل بيته.

٤. إنَّ للتفسير بأهل البيت أعني علياً وفاطمة والحسنين عليهم السلام، مؤيدات أخرى، ومن أبرزها حديث الثقلين، «إنّي تارك فيكم الثقلين؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، وغيره من القرائن التي تفوق حدَّ الحصر.

٥. يمكن القول بأنَّ زيداً إنَّما قال ذلك تقيةً، لما هو معلوم من أنَّ الظروف التي مرَّت على الأمة بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله لا تسمح له بتفسيرها بعلي وفاطمة وابنيهما عليهم السلام.

١- ابن تيمية، رسالة فضل أهل البيت وحقوقهم، ص٢٠ ـ٢١.

٢- الأحزاب، ٣٣.

٦. يمكن أنْ يقال: أنَّ زيداً أخطأ في ذلك وإنْ كان يرى خلافه واقعاً، لا لأنَّه بشرٌ يصيب ويخطئ وحاله كحال غيره، فإنَّ هذا وارداً في كل الروايات، ولكن لأنَّ زيداً سُئل عن أهل البيت بعد أنْ كبُرت سنه، وتقادم عهده، ونسي بعض ما كان يعيه من رسول الله صلى الله عليه وآله، الأمر الذي صرَّح به بنفسه قبل الإجابة عن سؤال الحصين بن نمير، وقد ذكر مسلم في صحيحه ذلك صراحةً، قال: «... يزيد بن حبان، قال: انطلقت أنا، وحصين بن شبره، وعمر بن مسلم، إلى زيد بن أرقم فلمَّا جلسنا إليه، قال حصين: لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، رأيت رسول صلى الله عليه وآله، وسمعت حديثه، وغزوت معه، وصلّيت معه، لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، حدثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله. قال: يا بن أخي، والله لقد كبرت سني، وقدم عهدي، ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله صلى الله عليه وآله، فما حدثتكم فاقبلوه، وما لا أحدثكم فلا تكلفونيه، ثم ذكر الحديث[1].

وعليه فالآية خاصة بأصحاب الكساء الخمسة عليهم السلام، ولا يدخل فيها نساء النبي صلى الله عليه وآله.

المقام الثاني: ما يتعلق بالخبر الذي ذكره:

قال الآمدي: «والخبر هو ما روي عن أمِّ سلمة، أنَّها قالت للنبي صلى الله عليه وآله: ألست من أهل البيت؟ قال: بلى، إنْ شاء الله».

أقول: وهذا الخبر لا يصحُّ أبداً، وعلى فرض صحّته فإنّه مُعارَض بأخبارٍ أجمعت الأمة بمختلف مذاهبها واختلاف مشاربها على صحّتها، وتسالم أصحابُ

١- مسلم النيسابوري، صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٣.

الصحاح السنية على نقلها، ولم يقدح فيها أحدٌ من علماء المذاهب، ومن هذه الروايات:

ما رواه الطبراني في المعجم الكبير بإسناده عن أمِّ سلمة قالت: نزلت هذه الآية في بيتي: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، وهي جالسة على الباب فقلت: يا رسول الله، ألستُ من أهلِ البيت؟ قال: أنت إلى خير»[١].

وفي رواية أخرى قالت: «فأدخلت رأسي البيت، فقلت: يا رسول الله، وأنا معكم؟ قال: «أنت على خير»، مرتين[٢].

وفي رواية ثالثة، قالت: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: أنت زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وإلى أو على خير»[٣].

وفي رواية ابن جرير الطبري، أنَّها قالت: «أنا معهم [قال:] «مكانك، وأنت على خير»[٤].

وفي رواية الحاكم في المستدرك على الصحيحين: قالت أمُّ سلمة: إنَّ هذه الآية نزلت في بيتي: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ. . . ﴾، قالت: وفي البيت رسول الله وعلي والحسن والحسين وفاطمة، وأنا جالسة على باب البيت، قلت: يا رسول الله، ألست

١- الطبراني، المعجم الكبير، ج٣، ص٥٢ ـ ٥٣، ح٢٦٦٢.

٢- الطبراني، المعجم الكبير، ج٣، ص٥٤، ح٢٦٦٦.

٣- الطبراني، المصدر السابق، ج٣، ص٥٥، ح٢٦٦٨.

٤- إبن جرير الطبري، جامع البيان، ج٢٢، ص١٢، ح٢١٧٣٦

من أهل البيت؟ قال: أنت من أزواج رسول الله[1].

وفي رواية ابن كثير في كتاب التفسير: أنَّها قالت: وأنا جالسة على باب البيت فقلت: يا رسول الله ألستُ من أهل البيت؟ فقال صلى الله عليه وسلم: إنَّك إلى خير، أنت من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم»[2].

وفي رواية ابن مردويه الأصفهاني، والمقريزي، وابن عساكر، ونقلها عن الأول السيوطي والآلوسي في تفسيريهما: عن أمِّ سلمة قالت: نزلت هذه الآية في بيتي... وأنا على باب البيت، قلت: يا رسول الله، ألستُ من أهل البيت؟ قال: إنَّك إلى خير، إنَّك من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم»[3]. إضافة لما ذكرناه من قولها، في الرواية السالفة: «قالت أمُّ سلمة: **فرفعت الكساء لأدخل معهم فجذبه من يدي، وقال: «إنَّك على خير»**.

ولذا قال الحمزاوي: ويحتمل أنَّ التخصيص بالكساء لهؤلاء الأربع لأمرٍ إلهي يدلُّ له حديث أمِّ سلمة، قالت: فرفعت الكساء لأدخل معهم، فجذبه من يدي[4].

وأخيراً في مقام التعقيب على هذه الروايات أكتفي بإيراد كلام الآلوسي في تفسيره، ونصُّه: «وأخبار إدخاله صلى الله عليه وسلم علياً وفاطمة وابنيهما رضي الله

١- الحاكم الحسكاني شواهد التنزيل، ، ج٢، ص٨٢.

٢- ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج٣، ص٤٩٣.

٣- أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه الأصفهاني، مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، ص٣٠١، ح٤٧٨؛ المقريزي، فضل آل البيت، ص٣٠؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج١٤، ص١٤٥؛ جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج٥، ص١٩٨؛ الآلوسي، تفسير الآلوسي، ج٢٢، ص١٤.

٤- الحمزاوي، مشارق الأنوار، ص١١٣.

تعالى عنهم تحت الكساء، وقوله عليه الصلاة والسلام: «اللهم، هؤلاء أهل بيتي» ودعائه لهم، وعدم إدخال أمٍّ سلمة، أكثر من أنْ تُحصى، وهي مخصّصة لعموم أهل البيت بأيِّ معنى كان البيت، فالمراد بهم من شملهم الكساء، ولا يدخل فيهم أزواجُهُ صلى الله عليه وسلم، وقد صرَّح بعدم دخولهن من الشيعة عبد الله المشهدي، وقال: المراد من البيت؛ بيت النبوة، ولا شك أنَّ أهل البيت لغةً شامل للأزواج بل للخدام من الإماء اللائي يسكنَّ في البيت أيضاً: وليس المراد هذا المعنى اللغوي بهذه السعة بالاتفاق، فالمراد به آل العباء الذين خصصهم حديث الكساء، وقال: أيضاً: إنَّ كون البيوت جمعاً في ﴿بُيُوتِكُنَّ﴾ وإفراد البيت في ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ يدلُّ على أنَّ بيوتهن غير بيت النبي صلى الله عليه وسلم»[1].

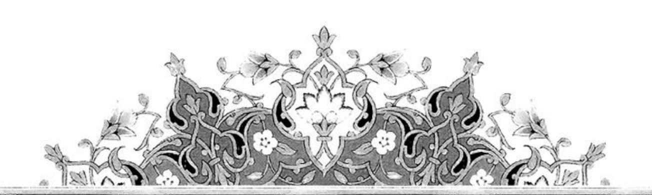
قال الآمدي: فإن قيل: لو كان المراد بقوله: ليذهب عنكم الرجس أهل البيت الزوجات، لقال: «عنكن».

قلنا: إنما قال: ﴿عَنْكُم﴾؛ لأنَّ أوّلَ الآية وإنْ كان خطاباً مع الزوجات، غير أنّه لمَّا خاطبهن بأهل البيت أدخل معهن غيرهن من الذكور كعلي والحسن والحسين، فجاء بخطاب التذكير؛ لأنَّ الجمع إذا اشتمل على مذكر ومؤنث، غلب جمع التذكير، وصار كما في قوله تعالى في حقِّ زوجه إبراهيم: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَـذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ قَالُواْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾[2]، فكان ذلك عائداً إليها وإلى من حواه بيت إبراهيم من ذكر وأنثى.

١- الآلوسي، تفسير الآلوسي، ج٢٢، ص١٤ ـ ١٥.

٢- هود، ٧١ ـ ٧٣.

أقول: ولعمري لقد أعاد الكلام إلى نقطة البداية، فإنَّ الذي فسَّر دخولَ زوجةِ إبراهيم في أهل بيته هو النزول، ونحن نتمسَّك بالنزول أيضاً، ولا ننظر هنا إلى سياق الآية، فكما أنّك لم تنظر إلى سياق الآية عند نزولها في زوجة إبراهيم، كذلك نحن لا نكترث بالسياق عند ثبوت الغرض من الآية من قول النبي صلى الله عليه وآله القطعي وسبب النزول المجمع عليه، على أننا نسلم أنَّ السياق له دورٌ في فهم الآية وبيان المراد منها، ولكننا إنّما نلجأ للسياق، عند الحاجة إليه، ولا حاجة للرجوع إلى السياق عن ثبوت صحة بيان النبي صلى الله عليه وآله وتفسيره بخلاف السياق.



الفصل الثاني

نقض مغالطات الآمدي فيما يتعلق بحديث الثقلين

المبحث الأول: قدح الآمدي في حديث الثقلين وجوابه

المبحث الثاني: مغالطة الآمدي في الجمع بين الحديثين وجوابها

المبحث الثالث: مصادر الحديثين في كتب أهل السنة

المبحث الرابع: إدّعاء الآمدي معارضة حديث الثقلين ونقضه

المبحث الخامس: دلالات حديث الثقلين

المبحث الأول

قدح الآمدي في حديث الثقلين وجوابه

قال الآمدي: «وعن الخبر أنَّه من باب الآحاد، وعندهم أنَّه ليس بحجة، وإنْ كان حجة، ولكن لا نسلم أنَّ المراد بالثقلين الكتاب والعترة، بل الكتاب والسنة على ما روي أنَّه قال: كتاب الله وسنتي وإنْ كان كما ذكروه، غير أنَّه أمكن حمله على الرواية عنه عليه السلام وروايتهم حجة.

ويجب الحمل على ذلك جمعاً بين الأدلة، وإنَّما خصَّهم بذلك، لأنَّهم أخبر بحاله من أقواله وأفعاله».

أقول: ليس عند الآمدي من حجة في الرَّدِّ على حديث الثقلين بلفظ (وعترتي)، فلجأ إلى التلبيس والافتراء، فقال: «**أنَّه من باب الآحاد**»، وإنَّما قلنا تلبيس وافتراء؛ لأنَّ حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة عند الفريقين، بمختلف مذاهبهم وتوجهاتهم فضلاً عن الشيعة الإمامية، وليس من أخبار الآحاد كما يدَّعي، وإليك الحديث على بساط البحث بصورة مختصرة، فكن الحَكَم المنصف:

حديث (وعترتي)، بعض طرقه وقيمته الروائية:

روى حديث (وعترتي) جماعة من الصحابة، منهم:

١ـ حديث زيد ابن أرقم:

روي عنه بطرق متعددة، منها:

(١) طريق أبي الطفيل: أخرجه النسائي[١]، والترمذي، عن علي بن المنذر، عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت... الخ[٢].

وأخرجه الطبراني، عن أحمد بن يحيى عن عبد الرحمن بن شريك عن أبيه عن حبيب بن أبي ثابت... الخ[٣].

وقد صحَّحه الذهبي كما قال ابن كثير الدمشقي في البداية والنهاية، فإنَّه عندما أورد الخبر تعقَّبه بقوله: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح»[٤]. وأخرجه الحاكم وصحَّحه على شرط الشيخين[٥].

(١) طريق أبي الضحى عن زيد بن أرقم، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير[٦].

(٣) طريق مسلم بن صبيح عن زيد بن أرقم، أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك، وقال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ على شرطِ الشيخين ولم يُخرجاه»[٧].

١- النسائي، السنن الكبرى، ج٥، ص٤٥.

٢- الترمذي، سنن الترمذي، ج٥، ص٣٢٩.

٣- الطبراني، المعجم الكبير، ج٥، ص١٦٩.

٤- ابن كثير، البداية والنهاية، ج٥، ص٢٢٩.

٥- الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص ١١٠.

٦- الطبراني، المعجم الكبير، ج٥، ص١٦٩ ـ١٧٠.

٧- الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٤٨.

(٤) طريق علي بن ربيعة عن زيد بن أرقم، أخرجه الإمام أحمد في مسنده[١]، قال النميسي: «أخرج أحمد، والطبراني، والطحاوي من طريق علي بن ربيعة قال: لقيت زيد بن أرقم وهو داخل على المختار أو خارج من عنده، فقلت له: أسمعت رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يقول: إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي؟

قال: نعم.

وإسنادُهُ صحيحٌ، ورجالُهُ رجالُ الصحيح»[٢].

(٥) طريق يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم، أخرجه الدارمي، عن زيد بن أرقم قال: «قام رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يوماً خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أيُّها الناس، إنَّما أنا بشر يُوشك أنْ يأتيني رسول ربّي، وإنّي تارك فيكم الثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فتمسكوا بكتاب الله وخذوا به، فحثَّ عليه ورغَّب فيه، ثم قال: وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ثلاث مرات»[٣].

٢ـ حديث زيد بن ثابت:

وله عدة طرق رويت عن الثقات من الرواة، ومنها:

(١) طريق القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، عنه، قال: «قال رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إنّي تاركٌ فيكم خليفتين: كتاب الله حبلٌ ممدودٌ ما بين السماء والأرض أو ما بين السماء إلى الأرض، وعترتي أهل

١- أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج٤، ص٣٧١.

٢- المقريزي، إمتاع الأسماع، ج٦، ص١٤. بحاشية النميسي.

٣- عبد الله بن بهرام الدارمي، سنن الدارمي، ج٢، ص٤٣٢.

بيتي، وإنَّهما لن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض»[١]، وأخرجه الهيثمي، مصرِّحاً بقوة إسناده، قائلاً: «رواه أحمد وإسناده جيد»[٢].

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده، وابن أبي شيبة في المصنف، وابن بشكوال[٣]، والطبراني، بإسناده عنه من ثلاثة طرق، وهو الذي أخرجه الهيثمي، وقال: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات»[٤].

(٢) طريق أبي الطفيل عن زيد بن ثابت، أخرجه الطبراني، ولفظه: «عن زيد بن أرقم قال: لمَّا رجع رسول الله صلى الله عليه وآله من حجَّة الوداع ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقمت، ثم قام فقال: كأنّي قد دُعيت فأجبت، إنّي تاركٌ فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنَّهما لن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض، ثم قال: إنَّ الله مولاي، وأنا وليُّ كل مؤمن، ثم أخذ بيد علي، فقال: مَن كنت مولاه فهذا مولاه، اللُّهم والِ مَن والاه وعاد من عاداه. . . »[٥]. وهو لا يختلف عن سابقه.

٣ـ حديث جابر بن عبد الله الأنصاري:

وهو كسابقيه، روي بطرق متعددة، من أعلاها سنداً، ما أخرجه الترمذي في

١- أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج٥، ص١٨٢ ـ ١٨٣.

٢- الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩، ص١٦٣.

٣- عبد بن حميد، مسند عبد بن حميد، ص١٠٨؛ إبن أبي شيبة، المصنف، ج٧، ص٤١٨؛ ابن بشكوال، جزء بقي بن مخلد، ص١٣٧؛ الطبراني، المعجم الكبير، ج٥، ص١٥٤.

٤- الهيثمي، المصدر السابق، ج١، ص١٧٠.

٥- الطبراني، المعجم الكبير، ج٥، ص١٦٦.

سننه وحسَّنه، عن جعفر بن محمد، عن أبيهعليهما السلام، عن جابر بن عبد الله، قال: «رأيت رسول اللهصلى الله عليه وآله في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: يا أيُّها الناس، إنّي تركت فيكم من [ما] إنْ أخذتم به لن تضلّوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي»[1]. وأخرجه الطبراني في الأوسط والكبير[2]، وأخرجه الألباني في صحيح الجامع الصحيح مؤكّداً على صحته ومصرِّحاً بها[3].

٤ـ حديث حذيفة بن أسيد:

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء، والخطيب البغدادي، والحافظ ابن عساكر[4]، والطبراني في معجمه الكبير، بإسناده «عن حذيفة بن أسيد الغفاري، قال: لمَّا صدر رسول اللهصلى الله عليه وآله من حجَّة الوداع... وإنّي سائلكم حين تردون عليَّ عن الثقلين، فانظروا كيف تخلفوني فيهما: الثقل الأكبر كتاب الله عز وجل سبب طرفة بيد الله وطرفة بأيدكم فاستمسكوا به لا تضلوا ولا تبدِّلوا، وعترتي أهل بيتي، فإنَّه نبَّأني اللطيفُ الخبيرُ أنَّهما لن ينقضيا حتى يردا عليَّ الحوض»[5]. وخرجه الزيلعي مختصراً[6]، وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: «رواه الطبراني، وفيه زيد بن الحسن الأنماطي، قال أبو حاتم: منكر الحديث، ووثَّقه ابن حبان،

١- الترمذي، سنن الترمذي، ج٥، ص٣٢٨.

٢- الطبراني، المعجم الأوسط، ج٥، ص٨٩ المعجم الكبير، ج٣، ص٦٦.

٣- الألباني، صحيح الجامع الصحيح، رقم ٢٧٤٨ و٧٨٧٧.

٤- الحافظ أبو نعيم، حلية الأولياء، ج١، ص٣٥؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٨، ص٤٤٣؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص٢١٩.

٥- الطبراني، المعجم الكبير، ج٣، ص١٨١.

٦- الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار، ج٢، ص٢٣٧.

وبقية رجال أحد الإسنادين ثقات»[١].

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: «قواه ابن حبان»[٢].

وقال الهيثمي في مورد آخر: «رواه الطبراني بإسنادين، وفيهما زيد بن الحسن الأنماطي وثَّقه ابن حبان، وضعَّفه أبو حاتم، وبقية رجال أحدهما رجال الصحيح، ورجال الآخر كذلك، غير نصر بن عبد الرحمن الوشاء، وهو ثقة»[٣].

٥ـ حديث أبي سعيد الخدري:

أخرجه المحدِّثون عنه بطرقٍ متعددةٍ، نكتفي بإيراد طريقين منها، وهما:

(١) طريق عطية العوفي عن أبي سعيد، أخرجه الترمذي وحسَّنه، وأبو يعلى، وابن الجعد والطبراني، وابن عساكر، والدارقطني[٤]، وأحمد في مسنده، عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّي تارك فيكم الثقلين: أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود من المساء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنَّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض». وليس في حديثه من تكلَّم القوم فيه إلا عطية بن سعيد العوفي، وقد بينا حقيقة الحال في تخريج حديث أبي سعيد الخدري عند ذكر روايات أهل السنة بشأن نزول آية التطهير بشأن أهل البيت عليهم السلام، ونضيف هنا بحثاً مختصراً بعنوان:

١- الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩، ص١٦٥.

٢- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص١٠٢.

٣- الهيثمي، المصدر السابق، ج١٠، ص٣٦٣.

٤- الترمذي، سنن الترمذي، ج٥، ص٣٢٩؛ أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى، ج٢، ص٣٠٣؛ علي بن الجعد بن عبيد، مسند ابن الجعد، ص٣٩٧؛ الدارقطني، المؤتلف والمختلف، ج٤، ص٢٠٦٠؛ الطبراني، المعجم الأوسط، ج٣، ص٣٧٤، وج٤، ص٣٣؛ ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج٤، ص١٢٢ ـ ١٢٣؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٥٤، ص٩٢.

منشأ الخطأ في تضعيف عطية العوفي

إنَّ السبب الوحيد الذي تمسَّك به بعضُ علماء الجرح والتعديل في تضعيف عطية العوفي على الرّغم من وثاقته وجلالة قدره، هو ـ على ما قاله ابن حبان وغيره ـ ما زُعِمَ من أنَّه لمَّا مات أبو سعيد الخدري جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله كذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد ويروي عنه، فإذا قيل له من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنَّه يريد أبا سعيد الخدري وإنَّما أراد الكلبي، وهذا نصُّ كلام ابن حبان: «... سمعت أبا خالد الأحمر يقول: قال لي الكلبي: قال لي عطية: كنيتك بأبي سعيد، فأنا أقول: حدَّثني أبو سعيد»[1].

وهكذا زعم الكلبي أنَّ عطية كنَّاه بأبي سعيد فوهم الناسُ لذلك. وعليه فحكاية الكلبي هي أصل تضعيف عطية العوفي. وهذا الذي اعتمدوا عليه فيه نظر ولا ينهض كدليل على تضعيفه، ومع كون قولهم جاء عارياً عن الدليل، فإنَّهم لم يذكروا ما يؤيد دعواهم ويقيم صلب مستندهم، ولو وجدوا شيئاً لذكروه، ولمَّا جاء المتأخرون عنهم دأبوا على تقليد الماضين دون أنْ يكلّفوا أنفسهم مؤونة البحث والتحقيق، فحصل التوارد على الخطأ، وكم لهذا من نظائر في كتب الرجال، ثم لو فرضنا بأنَّ عطية كنَّى الكلبي بأبي سعيد فاشتبه الأمر على الناس فما ذنب عطية في ذلك؟ وقد تنبه لهذا الخطأ بعض الحفاظ، منهم:

(١) الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي، فإنَّه بعد أنْ نقل أصل الحكاية عن العلل قال ما نصُّه: «ولكن الكلبي لا يُعتمد على

١- ابن حبان، المجروحين، ج١، ص٨١.

ما يرويه»[١]. فلو قال شيئاً ينبغي أنْ لا يُتابع عليه، فينبغي القدحُ في أصل الحكاية التي منشأها الكلبي ونسبها إلى عطية، لا أنْ يُقدح بوثاقة عطية بالاعتماد على الكلبي الذي ـ كما قيل ـ لا يُعتمد على ما يرويه.

(٢) الحافظ أحمد بن الصديق الغماري، فقال في الهداية في تخريج أحاديث البداية في أثناء كلامه عن عطية العوفي: «وإنَّما نقلوا عنه التدليس في حكاية ما أراها تصح مع الكلبي»[٢]. أي فلا أصل لتلك الحكاية إنَّما هي مختلقة ممَّن لا تروق له رواياتُ عطية.

ثم إنَّ الإمام أحمد بن حنبل خرَّج له العديد من الأحاديث، منها هذا الحديث، وقد عرفت شرطه في تخريج الأحاديث، فإنَّه كان قد شرط ألا يخرج في مسنده حديثاً إلا عمَّن ثبت عنده صدقه، وديانته، دون من طعن في أمانته[٣]. قال أبو موسى: «ومن الدليل على أنَّ ما أودعه مسنده احتاط فيه إسناداً ومتناً، ولم يورد فيه إلا ما صحَّ عنده، ضربه على أحاديث رجال ترك الرواية عنهم في غير المسند»[٤]، وقال ابن تيمية: شرط أحمد في المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه، وقد روى أبو داود عن رجال أعرض عنهم في المسند»[٥].

وبالإضافة إلى ذلك كلّه لو سلَّمنا بضعفه، فإنَّ عطية لم ينفرد برواية حديث

١- أبو الفرج الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص٤١٧.

٢- الحافظ أحمد بن الصديق الغماري، الهداية في تخريج أحاديث البداية، ج٦، ص١٧٢.

٣- محمد بن علي بن حمزة، من له رواية في مسند أحمد، ص٩.

٤- محمد بن علي بن حمزة، المصدر السابق، ص١٠.

٥- محمد بن علي بن حمزة، المصدر السابق، ص٩.

الثقلين عن أبي سعيد، بل رواه غيرُهُ الكثيرون، كما سيأتيك في الطريق الثاني.

(٣) طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّي تاركٌ فيكم الثقلين؛ أحدهما كتاب الله تبارك وتعالى سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم، وعترتي أهل بيتي، وإنَّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض»[1]. قال العقيلي بعد إيراد الخبر في الضعفاء: «هارون بن سعد كوفي كان يغلو في الرفض»، وكأنَّه أراد توهين الخبر بوجود هارون بن سعيد، وقد أجحف في التضعيف، وإليك حقيقة الحال:

هارون بن سعيد الكوفي في ميزان الجرح والتعديل:

أقول: رأى العقيلي أنْ يضعِّفه لا لعدم وثاقته، بل لتشيّعه وأنّه ينسب إلى الرفض، والحق أنَّه أعلى شأناً من أنْ يُضعَّف، أو أنْ يتطرق القدحُ إلى روايته، كيف وقد «قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن هارون ابن سعد، فقال: روى عنه الناس وهو صالح.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عن هارون بن سعد كيف هو؟ قال: ليس به بأس.

وقال عبد الرحمان بن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: لا بأس به، روى عنه الثوري.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

روى له مسلم»[2].

١- العقيلي، الضعفاء، ج٤، ص٣٦٢.

٢ـ المزي، تهذيب الكمال، ج٣٠، ص٨٨؛ وانظر: الرازي، الجرح والتعديل، ج٩، ص٩٠.

وقال الذهبي: «هارون بن سعد العجلي. صدوق في نفسه، لكنّه رافضي بغيض... قال أبو حاتم: لا بأس به»[١].

وقال ابن حجر: «هارون بن سعد العجلي، أو الجعفي، الكوفي، الأعور، صدوق، رمي بالرفض»[٢].

هذا حال الرجل، فهو صدوقٌ ثقةٌ مأمونٌ، ومن رجالِ الصحيح. وعليه فالحديثُ صحيحٌ، ولم يُروَ من طريق عطية.

٦ـ حديث أمير المؤمنين عليه السلام:

أخرجه الدولابي (ت/٣١٠هـ) في الذرية الطاهرة، والمتقي الهندي عن علي عليه السلام قال: أنَّ النبي صلى الله عليه وآله حضر الشجرة بخم، ثم خرج آخذاً بيد علي، فقال: أيُّها الناس! ألستم تشهدون أنَّ الله ربُّكم؟ قالوا: بلى، قال: ألستم تشهدون أنَّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم وأنَّ الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلى، قال: فمَن كان الله ورسوله مولاه فإنَّ هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إنْ أخذتم به لن تضلوا بعده: كتاب الله سببه بيده وسببه بأيديكم، وأهل بيتي». وتعقَّبه المتقي الهندي قائلاً: «[رواه] ابن راهويه، وابن جرير، وابن أبي عاصم، والمحاملي في أماليه، وصُحح»[٣].

وبهذه العجالة نكون قد أتينا بنبذةٍ مقتضبةٍ من روايات وطرق حديث الثقلين بلفظ (وعترتي) لا على سبيل الانتقاء أو الاستقصاء، وأنت أيُّها القارئ اللبيب

١ـ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٢٨٤.

٢ـ ابن حجر، تقريب التهذيب، ج٢، ص٢٥٨.

٣- الدولابي، الذرية الطاهرة، ص١٦٨؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج١٣، ص١٤٠.

حَكَم فهل يُقال لمثل هذا الحديث بتعدد روايات وطرقه أنَّه من أخبار الآحاد؟ لا أظن أنَّ منصفاً يقول ذلك؛ وقد صرَّح الجهابذة من علماء البلاط الإسلامية بتواتره، قال الشافعي: «فحديث العترة بعد ثبوته من أكثر من ثلاثين طريقاً... وصحته التي لا مجال للشك فيها، يمكننا أنْ نقول: أنَّ بلغ حدَّ التواتر»[١].

حديث (وسنتي)، طرقه وقيمته الروائية:

قلنا في المقدمة بأننا نقطع أنَّ الآمدي على يقينٍ تامٍ بضعف الأدلة التي يتمسَّك بها، لذا هو لمّا قدح بحديث الثقلين وقال بأنَّه من أخبار الآحاد، رجع ليقول: «لا نسلم أنَّ المراد بالثقلين الكتاب والعترة، بل الكتاب والسنة على ما روي أنَّه قال: كتاب الله وسنتي وإنْ كان كما ذكروه، غير أنَّه أمكن حمله على الرواية عنه عليه السلام وروايتهم حجة»، لذا سوف نأتي بكل ما عثرنا عليه من حديث الثقلين بلفظ (وسنتي) على نحو الاستقصاء، ونبين ما قاله بشأنه العلماء، ليتبين كيف أنَّ الآمدي لا يبحث عن الحقيقة بل تحركه العصبية والأهواء.

فنقول: ذُكرت لهذا الحديث (حديث وسنتي) روايات عن أربعةٍ من الصحابة، ونحن نستعرض هذه الروايات مع بيان القيمة السندية لها، ليتسنى للقارئ اللبيب المقارنة بينها وبين حديث العترة الصحيح المتواتر الذي أوردناه آنفاً، ليتضح له حقيقة الحال، وحقيقة ما ذهب إليه الآمدي في كلامه السابق.

١ـ حديث عبد الله بن عباس:

رواه الحاكم قال: «حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، أنبأ العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا إسماعيل بن أبي أويس.

١- الشافعي، الزهرة العطرة في حديث العترة، ص٦٩ ـ ٧٠.

وأخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، ثنا جدي، ثنا ابن أبي أويس، حدثني أبي، عن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة، عن ابن عباس: «أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله خطب الناس في حجة الوداع، فقال: «قد يئس الشيطان بأنْ يُعبَدَ بأرضِكم، ولكنَّه رضي أنْ يُطاع فيما سوى ذلك ممّا تحاقرون من أعمالكم فاحذروا، يا أيُّها الناس، إنّي قد تركت فيكم ما إنْ اعتصمتم به فلن تضلُّوا أبداً: كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله...»[1].

وقفة قصيرة مع سند الرواية:

لا نطيل الكلام في بيان حال رجال سند الرواية، بل نكتفي بإشارةٍ عابرةٍ لحال بعضهم:

(١) **إسماعيل بن أبي أويس:**

قال المزي في تهذيب الكمال: «قال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: صدوق ضعيف العقل، ليس بذاك، يعني أنَّه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه.

وقال معاوية بن صالح، عن يحيى: أبو أويس وابنه ضعيفان.

وقال عبد الوهاب بن أبي عصمة، عن أحمد بن أبي يحيى، عن يحيى بن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث.

وقال إبراهيم بن عبد الله الجنيد، عن يحيى: مخلّط، يكذب، ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: محلُّه الصدق، وكان مغفلاً.

١ـ الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج١، ص٩٣.

وقال النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بثقة»[١].

فإسماعيل بن أبي أويس ضعيف جداً على ما عرفت، فهو لا يحسن الحديث، بل يسرق الحديث، مخلّط، مغفَّل، ليس بثقة، هذه كلمات أهل الفن فيه.

(٢) أبوه:

وهو عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك، ترجم له المزي فقال: «قال معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين: ليس بقوي.

وقال في موضع آخر: أبو أويس ضعيف مثل فليح.

وقال في موضع آخر: أبو أويس وابنه ضعيفان.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: أبو أويس ضعيف، وفليح ضعيف، ما أقربهما.

وقال عباس الدوري، عن يحيى: صدوق، وليس بحجة.

وقال في موضع آخر: أبو أويس مثل فليح، فيه ضعف.

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، عن يحيى: ضعيف الحديث.

وقال علي بن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً.

وقال عمرو بن علي: فيه ضعيف، وهو عندهم من أهل الصدق.

وقال النسائي: مدني، ليس بالقوي.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وليس بالقوي».

فقد اتَّفقت كلماتُ مَنْ أوردناهم من علماء الجرح والتعديل على تضعيفه،

١ـ المزي، تهذيب الكمال، ج٣، ص١٢٧ ـ ١٢٨.

وبعد أنْ عرفت حال الإبن وأبيه، نقف على حال عِكرمة، فنقول:

(٣) عِكرمة:

هو عِكرمة البربري مولى ابن عباس، ذكر له المزي ترجمةً وافيةً، نورد منها، ما قاله «علي بن المديني: كان عكرمة يرى رأي نجدة الحروري.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إنَّما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة؛ لأنَّ عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية.

وقال عمر بن قيس المكي، عن عطاء: كان عكرمة أباضياً.

وقال علي بن المديني: حكي عن يعقوب الحضرمي عن جده، قال: وقف عكرمة على باب المسجد، فقال: ما فيه إلا كافر، قال: وكان عكرمة يرى رأي الأباضية.

وقال أبو خلف عبد الله بن عيسى الخراز عن يحيى البكاء: سمعت ابن عمر يقول لنافع: اتق الله ويحك يا نافع، ولا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس، كما أحل الصرف، وأسلم ابنه صيرفياً.

وقال إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب: أنَّه كان يقول لغلام له، يقال له بُرد: يا بُرد، لا تكذب عليَّ كما يكذب عكرمة على ابن عباس.

وقال جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد، دخلت على علي بن عبد الله بن عباس وعكرمة مقيد على باب الحش، قال: قلت: ما لهذا كذا؟ قال: إنَّه يكذب على أبي.

وقال وهيب بن خالد: سمعت يحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب ذكر عكرمة،

فقال يحيى: كان كذاباً.

وعن هشام بن عبد الله بن عكرمة المخزومي: سمعت ابن أبي ذئب يقول: رأيت عكرمة مولى ابن عباس، وكان غير ثقة.

وقال إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن معن بن عيسى ومطرف بن عبد الله المدني ومحمد بن الضحاك الحزامي، قالوا: كان مالك لا يرى عكرمة ثقة، ويأمر أنْ لا يُؤخذ عنه.

وقال أيوب عن قتادة: ما حفظت عن عكرمة إلا بيت شعر.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: رأيت في كتاب علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: حدثوني، والله، عن أيوب أنَّه ذُكر له: أنَّ عكرمة لا يحسن الصلاة، قال: أيوب: وكان يصلي؟.

وقال الفضل بن موسى عن رشدين بن كريب: رأيت عكرمة قد أقيم قائماً في لعب النرد»[١].

فالرواية كما ترى ساقطة سنداً، ولا يمكن الاعتماد عليها أو الاحتجاج بها، ولنا كلامٌ في دلالتها يأتي إنْ شاء الله تعالى.

٢ـ رواية أبي سعيد الخدري:

رواها القاضي عياض اليحصبي بقوله: وقال عليه السلام فيما أخبرنا به القاضي أبو علي الحسين بن محمد ـ رحمه الله ـ قراءة منّي عليه، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو الفضل أحمد بن أحمد الأصبهاني، قال: أخبرنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله

١ـ المزي، تهذيب الكمال، ج٢٠، ص٢٧٨ ـ ٢٨٤.

الحافظ، قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن جعفر، أخبرنا بنان بن أحمد القطان، أخبرنا عبد الله بن عمر بن أبان، أخبرنا شعيب بن إبراهيم، أخبرنا سيف بن عمر، عن أبان بن إسحاق الأسدي، عن الصباح بن محمد، عن أبي حازم، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: أيُّها الناس، إنّي قد تركت فيكم الثقلين: كتاب الله وسنتي، فلا تفسدوه، وإنَّه لا تعمى أبصاركم ولن تزل أقدامكم، ولن تقصر أيديكم، ما أخذتم بهما»[١].

مناقشة سند الرواية:

وضعفُ الروايةِ ظاهرٌ لمن له أدنى معرفة برجال الحديث؛ لتضعيف علماء الجرح والتعديل لأغلب رجال سندها، وإليك حال بعضهم:

(١) عبد الله بن عمر بن أبان:

وهو عبد الله بن عمر بن أبان القرشي، المعروف بـ (مشكدانة) عدَّه العقيلي في الضعفاء[٢]، وقال الذهبي: «. . . حكي لي عن عثمان بن أبي شيبة أو ابن نمير: أنَّه تكلم فيه»[٣].

(٢) شعيب بن إبراهيم

وهو شعيب بن إبراهيم الكوفي، ضعَّفه ابن عدي[٤]، وقال عنه الذهبي: «شعيب بن إبراهيم الكوفي، راوية كتب سيف عنه، فيه جهالة»[٥].

١- القاضي عياض، الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع، ص٨ ـ ٩.
٢- العقيلي، الضعفاء، ج٢، ص٢٨١.
٣- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٤٦٦.
٤- عبد الله بن عدي، الكامل، ج٤، ص٤.
٥- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٢٧٥.

(٣) سيف بن عمر:

سيف بن عمر التميمي البرجمي، السعدي، الضَّبي، الأسيدي، قال عنه الطبراني: ضعيف[١]، وذكره الألباني في ضعيف الترمذي قائلاً: وسيف بن عمر مجهول[٢]، وصرَّح بضعفه يحيى بن معين[٣]، وذكره النسائي في الضعفاء والمتروكين مؤكّداً ضعفَه وسقوطه عن الاعتبار في الرواية[٤]، وكذا فعل العقيلي في الضعفاء[٥]، وقال الرازي في الجَرح والتعديل: «قرئ على العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: سيف بن عمر الضبي الذي يحدّث عنه المحاربي ضعيف الحديث، حدثنا عبد الرحمن قال سُئل أبي عن سيف بن عمر الضبي، فقال: متروك الحديث»[٦]، وقال عنه في موضع آخر: «سيف بن عمر منكر الحديث»[٧].

وقال ابن حبان في كتاب المجروحين: سيف بن عمر الضَّبي الأسيدي أُتُّهم بالزندقة يروي الموضوعات عن الأثبات[٨].

وقال الأصفهاني: سيف بن عمر الضَّبي الكوفي مُتَّهم في دينه، مَرميٌّ بالزندقة،

---

١ - الطبراني، كتاب الأوائل، ص٨١.

٢ - الألباني، ضعيف سنن الترمذي، ص٥١٩.

٣ - يحيى بن معين، تاريخ ابن معين، ج١، ص٣٣٦.

٤ - انظر: النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين، ص١٨٧.

٥ - انظر: العقيلي، الضعفاء، ج٢، ص١٧٥.

٦ - الرازي، الجرح والتعديل، ج٤، ص٢٧٨.

٧ - الرازي، المصدر السابق، ج٨، ص٤٧٩.

٨ - ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٣٤٥.

ساقطُ الحديث، لا شيء[1].

وذكر له ابن الجوزي روايات في الموضوعات وقال عنه: «متَّهم بوضع الحديث»[2]، وعقَّب على بعضها بقوله: «وفيه مجهولون وضعفاء، وأقبحهم حالاً سيف، قال يحيى: فلْس خيرٌ منه، وقال ابن حبان: يروى الموضوعات عن الأثبات، قال: وقالوا إنَّه كان يضع الحديث»[3].

وذكر له المزي ترجمةً وافيةً، جاء فيها: «قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو جعفر الحضرمي، عن يحيى بن معين: فلس خير منه. وقال أبو حاتم: متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي، والدار قطني: ضعيف. وقال أبو أحمد بن عدي: بعض أحاديثه مشهورة، وعامَّتها منكَرة لم يُتابع عليها، وهو إلى الضَّعف أقرب منه إلى الصدق. وقال أبو حاتم بن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات. قال: وقالوا: إنَّه كان يضع الحديث»[4].

(٤) **أبان بن إسحاق:**

هو أبان بن إسحاق الأسدي الكوفي النحوي. وثَّقه العجلي، لكن أبا الفتح الأزدي قال فيه: متروك»[5].

---

١ - أبو نعيم الأصبهاني، كتاب الضعفاء، ص٩١.

٢ - ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص٢٢٣.

٣ - المزي، تهذيب الكمال، ج١٢، ص٣٢٦ ـ ٣٢٧.

٤ - ابن الجوزي، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٠.

٥- المزي، تهذيب الكمال، ج٢، ص٥.

(٥) **صباح بن محمد**:

وهو صباح بن محمد الأحمسي، عدَّه العقيلي في الضعفاء، وقال فيه: «في حديثه وهمٌ، ويرفع الموقوف»[١].

وأدرجه ابن حبان في المجروحين، وقال: «كان ممَّن يروي عن الثقات الموضوعات»[٢].

وذكره الدارقطني في العلل، وقال: «ليس بقوي عن مرة»[٣].

وقال ابن حجر: «ضعيف، أفرط فيه ابن حبان من السابعة»[٤].

فلم يسلم سند الرواية من القدح الفضيع برجالها، فهي ساقطة عن الاعتبار.

٣ـ رواية أبي هريرة:

أخرجها الحاكم، فإنَّه بعد أنْ أخرج رواية ابن عباس السالفة، قال: «وقد وجدت له شاهداً من حديث أبي هريرة، أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ محمد بن عيسى بن السكن الواسطي، ثنا داود بن عمرو الضبي، ثنا صالح بن موسى الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إنّي قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما؛ كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض»[٥].

١- العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج٢، ص٢١٣.

٢- ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٣٧٧.

٣- الدار قطني، علل الدارقطني، ج٥، ص ٢٧٠.

٤- ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص٤٣٤.

٥- الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج١، ص٩٣.

القيمة السندية للرواية:

الرواية ضعيفة أيضاً كسابقتها، وذلك لوجود صالح موسى الطلحي في سندها، وقد ضعَّفه العلماء وجرحوه وقدحوا بروايته.

وخلاصة الكلام فيه: هو صالح بن موسى بن عبيد الله بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله، أدرجه ابن عدي في الضعفاء[١]، وسُئل يحيى بن معين عنه، فقال: «ليس حديثه بشيء»[٢]، وقال النسائي: «صالح بن موسى الطلحي متروك الحديث»[٣]، وعدَّه العقيلي من الضعفاء، وخرَّج له حديثاً، ثم تعقبه بقوله: «لا يُتابع عليه، ولا على غير شيء من حديثه»[٤]، وسَأل عنه عبدُ الرحمن بن حنبل أباه، فقال: «ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، كثير المناكير عن الثقات. قلت: يُكتب حديثه؟ قال: ليس يعجبني حديثه»[٥]. جرحه ابن حبان[٦]، ووهّاه الذهبي[٧]. وكفي بالرواية ضعفاً ووهناً بوجود الطلحي في سلسلة إسنادها.

٤ـ رواية أنس بن مالك:

أخرجها عبد الله بن حبان بهذا السند: حدثنا أحمد بن سعيد، عن عبد الواحد بن غياث، عن هشام بن سليمان، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك،

١- عبد الله بن عدي، الكامل، ج٤، ص٦٨.

٢- يحيى بن معين، تاريخ ابن معين، الدوري، ج١، ص١٦٦.

٣- النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين، ص١٩٤.

٤- العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج٢، ص٢٠٣.

٥- الرازي، الجرح والتعديل، ج٤، ص٤١٥.

٦- ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١، ص٣٦٩.

٧- الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج١، ص٤٩٩.

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لقد تركت فيكم ما إنْ أخذتم به لن تضلّوا كتاب الله وسنة نبيه»[١].

مناقشة سند الرواية

الرواية ضعيفة السند لوجود يزيد الرقاشي، وترجمته في تهذيب الكمال وافية، منها ما قاله المزي: «ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثالثة من أهل البصرة، وقال: كان ضعيفاً قدرياً. . . وقال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد لا يحدِّث عنه. . . وقال إسحاق بن راهويه، عن النضر بن شميل: قال شعبة: لان أقطع الطريق أحبُّ إليَّ من أنْ أروي عن يزيد الرقاشي.

وقال أبو أحمد بن عدي: . . . أخبرني عبد الله بن إدريس، قال: سمعت شعبة يقول: لان يفعل الرجل بزنا خير له من أنْ يروي عن أبان ويزيد الرقاشي.

وقال الحسن بن عثمان التستري، عن سلمة بن شبيب: سمعت يزيد بن هارون يقول: سمعت شعبة يقول: لان أزني أحبُّ إليَّ من أحدث عن يزيد الرقاشي. . . وقال أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا يكتب حديث يزيد الرقاشي. قلت له: فلم ترك حديثه، لهوى كان فيه؟ قال: لا، ولكن كان منكر الحديث. . . وقال معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين: ضعيف. . . وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ميمون بن سياه، وزياد الرقاشي، وزياد النميري كلهم ضعفاء. . . وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف. . . وقال النسائي، والحاكم أبو أحمد: متروك

١- ابن حبان، طبقات المحدثين بأصبهان، ج٤، ص٦٧.

الحديث. وقال النسائي في موضع آخر، والدارقطني، والبرقاني: ضعيف»[١].
ولسنا بحاجةٍ إلى التعقيب على سند الرواية بعد الذي قاله علماء الجرح والتعديل من أهل السنة.

٥ـ مرسلة مالك في الموطأ:

قال: «وحدَّثني عن مالك، أنَّه بلغه أنَّ رسول اللهﷺ قال: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما مسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه»[٢]، وهي روايةٌ مرسلةٌ خاليةٌ من السند أصلاً، ولا يمكن الاعتمادُ عليها، ولا تصلح لمعارضة الأحاديث الصحيحة المتواترة، وإنَّما أوردها مالك ـ ونسبها إليه من جاء بعده[٣] ـ لأنَّه كان يذهب إلى حجية المرسل مطلقاً[٤]، خلافاً للشافعي الذي ذهب إلى ضعف المراسيل وعدم حجيتها مطلقاً[٥]، وخلافاً للمشهور من علماء السنة الذين ذهبوا إلى حجية مراسيل الصحابة فحسب، لما بنوا عليه من القول بعدالة الصحابة أجمعين.

٦ـ مرسلة الطبري:

روى الطبري في تاريخه، قال: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة عن ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيح، قال: ثم مضى رسول اللهﷺ على حجه، فأرى الناس مناسكهم، وأعلمهم سنن حجهم، وخطب الناس خطبته التي بيَّن للناس فيها ما بيَّن، فحمد الله وأثنى عليه... وتركت فيكم ما إنْ اعتصمتم به فلن

١- المزي، تهذيب الكمال، ج٣٢، ص٦٥ ـ ٦٩.
٢- الإمام مالك، الموطأ، ج٢، ص٨٩٩.
٣- الشعراني، العهود المحمدية، ص٦٣٥؛ جلال الدين السيوطي، تنوير الحوالك، ص٦٤٨.
٤- الجزائري، توجيه النظر، ص١٥٢.
٥- الخطيب، أصول الحديث، ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

تضلّوا أبداً، كتاب الله وسنة نبيه...»[١]. والرواية أقل ما يُمكن أنْ يقال فيها: أنَّها ضعيفة مرسلة، وغير صالحة للاحتجاج؛ لأنَّ عبد الله بن أبي نجيح من التابعين والواسطة بينه وبين النبيصلى الله عليه وآله مفقودة، وليس لها شاهدٌ قوي يعضدها، بل كل ما التُمِس لها من مؤيدات، إما ضعيفة كرواية ابن عباس وأبي سعيد السالفتين، أو مرسلة مثلها كرواية مالك في الموطأ.

٧ـ رواية عمرو بن عوف:

أخرجها ابن عبد البر في التمهيد، قال: «حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الديبلي، قال: حدثنا علي بن زيد الفرائضي، قال: حدثنا الحنيني، عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول اللهصلى الله عليه وآله: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسَّكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيهصلى الله عليه وآله»[٢].

مناقشة سند الرواية

الرواية لا تزيد عن الروايات السابقة إلا ضعفاً، بسبب كثير بن عبد الله فإنَّه كذَّابٌ، متروكُ الحديث، ضعيفٌ لا يُحتج به، قال المزي: «قال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: منكر الحديث، ليس بشيء. . . وقال أبو خيثمة: قال لي أحمد بن حنبل: لا تحدِّث عنه شيئاً.

وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: لجده صحبة، وكثير ضعيف الحديث. وقال في موضع آخر: ليس بشيء.

١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٢، ص٤٠٣.

٢- ابن عبد البر، التمهيد، ج٢٤، ص٣٣١.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ليس بشيء.

وقال أبو عبيد الآجري: سئل أبو داود عن كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف المزني، فقال: كان أحد الكذابين، سمعت محمد بن الوزير المصري، قال: سمعت الشافعي، وذكر كثير بن عمرو بن عوف، فقال: ذاك أحد الكذّابين أو أحد أركان الكذب.

وقال عبد الرحمان بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: واهي الحديث، ليس بقوي، قلت له: بهز بن حكيم، وعبد المهيمن، وكثير بن عبد الله، أيُّهم أحبُّ إليك؟ قال: بهز، وعبد المهيمن أحبُّ إليَّ منه. . .

وقال النسائي، والدار قطني: متروك الحديث.

وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة.

وقال أبو حاتم بن حبان: روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على وجه التعجب.

وقال أبو أحمد بن عدي: عامة ما يرويه لا يُتابع عليه»[١].

أقول: ومنه تُعرف القيمة السندية للرواية، فلا حاجة للبحث عن بقية رجال السند.

١ـ المزي، تهذيب الكمال، ج٢٤، ص١٣٧ ـ ١٣٩.

الخلاصة:

هذا كلُّ ما وجدناه من متونِ الحديث وأسانيده، وقد بذلنا جهداً في الاستقصاء والتتبع، واعتمدنا على من سبقنا، فلم نظفر إلا على روايةٍ ضعيفةٍ ساقطةٍ عن الاعتبار، أو من غير سند، وأنت أيُّها القاري اللبيب تعرف بعد ذلك القيمةَ العلميةَ لقول الآمدي حين يَدَّعي أنَّ حديث (وعترتي) من أخبار الآحاد، أو أنَّه معارَضٌ بحديثِ (وسنتي).

المبحث الثاني

مغالطة الآمدي في الجمع بين الحديثين وجوابها

وأما ما يتعلق بقول الآمدي: «**ويجبُ الحملُ على ذلك جمعاً بين الأدلة**».

فنقول: إنَّ الجمع بين الأدلة إنَّما يكون عند حصول التعارض بين الأدلة، ولكنَّ واقعَ الحالِ بعيدٌ عن ذلك، فلا معارضة في البين حتى نلجأ إلى الجمع بين الدليلين المتعارضين، فدعوى المعارضة بين حديث (عترتي) وحديث (سنتي) غيرُ صحيحة، للأسباب التالية:

١. إنَّ حديث (وعترتي) متواتر، بينما حديث (وسنتي) من أخبار الآحاد، وعند تعارض الأدلة لو سلَّمنا بها، يُقَدَّم المتواتر على خبر الآحاد، وأما كون حديث (وعترتي) متواتراً فهو أمرٌ صرَّح به علماء السنة أنفسهم، قال أبو المنذر الشافعي: «فحديث العترة بعد ثبوته من أكثر من ثلاثين طريقاً... وصحّته التي لا مجال للشك فيها يمكننا أنْ نقول أنَّه بلغ حدَّ التواتر...»[1].

٢. إنَّ حديث (وعترتي) صحيح، وأما حديث (وستني) فإنَّه ضعيف، ومتى ما

١- الشافعي، الزهرة العطرة في حديث العترة، ص٦٩ ـ ٧٠.

حصل التعارض بين الصحيح والضعيف يُقَدَّم الصحيح على الضعيف.

٣. إنَّ حديث (وعترتي) أورده الأثبات من العلماء في عشرات المصنفات المعتبرة وبطرق معتبرة أيضاً، خلافاً لحديث (وسنتي) الذي لم يوجد إلا في بعض الكتب التي لعلها لا تتجاوز أصابع اليد عند العد، ككتاب الموطأ لمالك بغير سند، وتاريخ الطبري مرسلاً، والمستدرك للحاكم بسندٍ ضعيفٍ، وهذه ما يُثير الشك باختلاقه ووضعه لتشويش الأذهان وصرف الأنظار عن الحديث الصحيح، أعني: (وعترتي). ويؤيد ذلك ما قاله السقاف: «وأما حديث (تركت فيكم ما إنْ تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي: كتاب الله وسنتي) الذي يردده الناس فيما بينهم، ويقوله الخطباء على المنابر، فحديثٌ موضوعٌ مكذوبٌ، وضعه الأمويون وأتباعهم ليصرفوا الناس عن الحديث الصحيح في العترة، فانتبه لذلك جيداً!!»[1]، وعليه فأين هذا من حديث (وعترتي) الذي قال فيه ابن حجر الهيتمي: «اعلم أنَّ لحديث التمسُّك بذلك طرقاً كثيرةً وردت عن نيف وعشرين صحابياً»[2]، وقال الشريف السمهودي: «وفي الباب عن زيادة على عشرين من الصحابة رضوان الله عليهم»[3].

تنبيه على نقطتين:

قبل أنْ ننتقل إلى البحث اللاحق لا بدَّ من التنبيه على نقطتين مهمتين:

الأولى: إنَّ الذين شمَّروا عن سواعدهم، وحاولوا ردَّ حديث الثقلين بلفظ (وعترتي)، وتمسَّكوا بكل قشَّة من أجلِ صرف الأنظار عنه، وتسليطِ الضوء

١- السقاف، شرح صحيح العقيدة الطحاوية، ص٦٥٤.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص٤٤٠، طبعة مؤسسة الرسالة.

٣- السمهودي، جواهر العقدين، ص٢٣٤.

على حديث (وسنتي)، هم أنفسهم الذين تركوا السنة بعد رحيل النبي ﷺ ومنعوا من كتابتها وتدوينها، بل وإحراقها. فلو كان العاصم من الضلال هو الكتاب والسنة، فلم قائل قائلهم: حسبنا كتاب الله، ثم لِمَ منعَ من تدوين السنة طيلة خلافته وتابعه عليها من جاء بعده، حتى اندرست السنن وضاعت الآثار، وذلك أكثر من سبعين عاماً؟

الثانية: لا ينبغي أنْ يُفهمَ من قولنا: إنَّ حديث (وسنتي) باطلٌ ومكذوبٌ ومفترى أننا لا نقبل السنة النبوية، فالوثائق التاريخية تشهد بأنَّ الشيعة وروادها الأوائل كانوا ولا زالوا حريصين على السنة النبوية أكثر من غيرهم، وسوف يأتيك في البحث الثالث من الفصل الثالث كيف أنَّ عمر كان ينهى عن كتابة السنة وعلي عليه السلام يأمر بها وينادي في الأسواق: «**مَن يشتري منّي علماً بدرهم**»، فاشترى الحارث الأعور صحفاً بدرهم وجاءه بها، فكتب له علماً كثيراً[١].

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص١٦٨؛ الثقفي، الغارات، ج٢، ص٧١٨.

المبحث الثالث

مصادر الحديثين عند أهل السنة

أولا: بعض من أورد حديث (وعترتي) من علماء السنة وجهابذتهم:

نورد بهذه العجالة قائمة بمصنفاتِ جماعةٍ من علماء أهل السنة ممَّن خرَّج حديث (وعترتي)، علماً بأننا لم نستقص جميع المؤلفات، ولم نقف على جميع المصنفات، بل اكتفينا بإلقاءِ نظرةٍ عابرةٍ على بعض مصنفاتهم، ولم ندرج كلَّ ما عثرنا عليه:

١- الحافظ علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (ت/ ٢٠٣ هـ) في مسند ابن الجعد، ص٣٩٧.

٢- محمد بن سعد (ت/ ٢٣٠ هـ) في الطبقات الكبرى، ج٢، ص١٩٤.

٣- ابن أبي شيبة الكوفي (ت/٢٣٥ هـ) المصنف، ج٧، ص٤١٨.

٤- الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) في المسند، ج٣، ص١٤، وص١٧، وص٢٦، وص٥٩، وج٤، ص٣٧١.

٥- الحافظ عبد بن حميد بن نصر (ت/ ٢٤٩ هـ) في منتخب مسند عبد بن حميد، ص١١٤.

٦- الدارمي عبد الله بن بهرام الدارمي (ت/ ٢٥٥ هـ)، في سنن الدارمي، ج٢، ص٤٣٢.

٧- مسلم النيسابوري (ت/ ٢٦١ هـ) صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٣.

٨- ابن مخلد القرطبي (ت/ ٢٧٦ هـ)في مرويات الصحابة في الحوض والكوثر، ص٨٨.

٩- الإمام الحافظ الترمذي (ت/ ٢٧٩ هـ) في سنن الترمذي أو الجامع الصحيح، ج٥، ص٣٢٨.

١٠- المؤرخ الكبير ابن واضح اليعقوبي (ت/ ٢٨٤ هـ) في تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص١١١، وص١١٢.

١١- الحافظ أبو بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك (ت/ ٢٨٧ هـ) في كتاب السنة، ص٦٢٩.

١٢- الإمام النسائي، أحمد بن شعيب (ت/ ٣٠٣ هـ)، في فضائل الصحابة، (ص١٥، وص٢٢)، وفي السنن الكبرى، ج٥، ص٤٥، وص٥١، وص ١٣٠)، وفي خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، ص٩٣.

١٣- الحافظ أبو يعلى الموصلي (ت/ ٣٠٧ هـ) في مسند أبي يعلى، ج٢، ص٢٩٧، وص٣٠٣، وص٣٧٦.

١٤- الإمام أبو بكر ابن خزيمة السلمي النيسابوري (ت/ ٣١١ هـ) في صحيح ابن خزيمة، ج ٤، ص ٦٣.

١٥- الحافظ الطبراني (ت/ ٣٦٠ هـ) في المعجم الأوسط، ج٣، ص ٣٧٤، وج ٤، ص ٣٣، وفي المعجم الصغير، ج ١، ص ١٣١، وص ١٣٥، وفي المعجم الكبير، ج٣، ص ٦٦، وص ٦٧، وص ١٨٠، وج ٥، ص ١٥٤، وص ١٦٦، وص ١٧٠، وص ١٨٢، وص ١٨٣، وص ١٨٦.

١٦- الإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت/ ٣٨٥ هـ) في العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج ٦، ص ٢٣٦.

١٧- الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت/ ٤٠٥ هـ) في المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٠٩، وص ١٤٨.

١٨- الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه الأصفهاني (ت/ ٤١٠ هـ) في مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام وما نزل من القرآن في علي عليه السلام، ص ٢٢٨.

١٩- الإمام الثعلبي (ت/ ٤٢٧ هـ) في تفسيره الموسوم بالكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج ٩، ص ١٨٦.

٢٠- الحافظ علي بن حزم الأندلسي الظاهري (ت/ ٤٥٦ هـ) في الإحكام في أصول الأحكام، ج ١، ص ٧٤.

٢١- الإمام الحافظ البيهقي (ت/ ٤٥٨ هـ) في السنن الكبرى، ج ٧، ص ٣٠، وج ١٠، ص ١١٤.

٢٢- السرخسي (ت/ ٤٨٣ هـ) في المبسوط (ج١٦، ص٦٩)، وفي أصول السرخسي، ج١، ص٣١٤.

٢٣- السمعاني (ت/ ٤٨٩ هـ) في تفسير السمعاني، ج٥، ص٣٢٩.

٢٤- الإمام البغوي (ت/ ٥٠١ هـ) في تفسير البغوي، ج١، ص٣٣٢، وج٤، ص١٢٥، وص٢٧١.

٢٥- الحافظ ابن عساكر (ت/ ٥١٧ هـ) في تاريخ مدينة دمشق، ج١٩، ص٢٥٨، وج٤١، ص١٩، وج٤٢، ص٢٢٠، وج٥٤، ص٩٢، وج٦٩، ص٢٤١.

٢٦- القاضي عياض اليحصبي (ت/ ٥٤٤ هـ) الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وآله، ج٢، ص٤٨.

٢٧- الإمام الفقيه ابن عطية الأندلسي (ت/ ٥٤٦ هـ) في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج٥، ص٢٣٠.

٢٨- الإمام المحدِّث خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال (ت/ ٥٧٨ هـ) الذيل على جزء بقي بن مخلد من أحاديث الحوض، ص١٣٨.

٢٩- العلامة جار الله الزمخشري (ت/ ٥٨٣ هـ) في كتاب الفايق في غريب الحديث، ج١، ص١٥٠.

٣٠- الموفق بن أحمد الخوارزمي (ت/ ٥٨٦ هـ) في المناقب، ص١٥٤، وص٢٠٠.

٣١- الفخر الرازي (ت/ ٦٠٦ هـ) في التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ج٨، ص١٧٣.

٣٢- المبارك بن محمد الشيباني الشافعي المعروف بابن الأثير الجزري (ت/ ٦٠٦ هـ) في النهاية في غريب الحديث، ج١، ص٢١٦، وج٣، ص١٧٧.

٣٣- علي بن محمد بن محمد الشيباني الموصلي المعروف بابن الأثير (ت/ ٦٣٠ هـ) في أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج٢، ص١٢.

٣٤- محمد بن طلحة الشافعي (ت/ ٦٥٢ هـ) في مطالب السؤول في مناقب آل الرسول صلى الله عليه وآله، ص٢٥.

٣٥- ابن أبي الحديد المعتزلي (ت/ ٦٥٦ هـ) في شرح نهج البلاغة، ج٦، ص٣٧٥، وج٩، ص١٣٣، وج١٠، ص٢٧٠.

٣٦- الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت/ ٦٧٦ هـ) في رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، ص٢١١.

٣٧- محمد بن مكرم ابن منظور (ت/ ٧١١ هـ) في لسان العرب، ج٤، ص٥٣٨، وج١١، ص٨٨.

٣٨- الإمام أبو حيان الأندلسي الجياني (ت/ ٧٤٥ هـ) في تفسير البحر المحيط، ج١، ص١١٧، وج٨، ص١٩٢.

٣٩- الإمام شمس الدين الذهبي (ت/ ٧٤٨ هـ)في سير أعلام النبلاء، (ج٩، ص٣٦٥).

٤٠- محمد بن يوسف الزرندي الحنفي (ت/ ٧٥٠ هـ) في معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول صلى الله عليه وآله، ص٧، ونظم درر السمطين في فضائل المصطفى والمرتضى والسبطين، ص٢٣١.

٤١- الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت/ ٧٧٤ هـ) في تفسير القرآن العظيم ج ٤، ص ١٢٢، والبداية والنهاية ج ٥، ص ٢٢٨، وج ٧، ص ٣٨٦، والسيرة النبوية ج ٤، ص ٤١٦.

٤٢- التفتازاني (ت/ ٧٩١ هـ) في شرح المقاصد في علم الكلام ج ٢، ص ٣٠٣.

٤٣- الحافظ نور الدين الهيثمي (ت/ ٨٠٧ هـ) في مجمع الزوائد ج ٩، ص ١٦٣، وص ١٦٥، وج ١٠، ص ٣٦٣.

٤٤- الفيروز آبادي (ت/ ٨١٧ هـ) في القاموس المحيط، ج ٣، ص ٣٤٢.

٤٥- المقريزي (ت/ ٨٤٥ هـ) في إمتاع الأسماع، ج ٥، ص ٣٧٦، وص ٣٧٨، وج ٦، ص ١٣.

٤٦- الإمام الثعالبي المالكي (ت/ ٨٧٥ هـ) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ج ٢، ص ٣٣٢.

٤٧- الإمام جلال الدين السيوطي (ت/ ٩١١ هـ) في الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ج ٢، ص ٦٠، وطبقات الحفاظ، ص ٣٤٣، والجامع الصغير، ج ١، ص ٢٤٤، وص ٤٠٢.

٤٨- الإمام محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت/ ٩٤٢ هـ) في سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، ج ١١، ص ٦، وج ١٢، ص ٢٣٢، وص ٣٩٦، وص ٣٩٧.

٤٩- المتقي الهندي (ت/ ٩٧٥ هـ) في كنز العمال، ج١، ص١٨٦، وص١٨٧، وص١٨٨، وص١٨٩، وج٥، ص ٢٩٠، وج١٣، ص١٠٤، وص٦٤١، وج١٤، ص٤٣٥.

٥٠- محمد عبد الرؤوف المناوي (ت/ ١٠٣١ هـ) في فيض القدير في شرح الجامع الصغير، ج٣، ص١٩.

٥١- الحلبي (ت/ ١٠٤٤ هـ) في السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، ج٣، ص٣٣٦.

٥٢- اللغوي والمحدث والأصولي الشهير محمد الزبيدي (ت/ ١٢٠٥ هـ) في تاج العروس من جواهر القاموس، ج١٤، ص٨٥.

٥٣- الإمام الشوكاني (ت/١٢٥٠ هـ) في نيل الأوطار، (ج٢، ص٣٢٨).

٥٤- الآلوسي (ت/ ١٢٧٠ هـ) في تفسير الآلوسي، ج٣، ص١٥٦، وج٤، ص١٨، وج٦، ص١٩٤، وج٢٢، ص١٩٥، وج٢٧، ص١١٢.

٥٥- الشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي (ت/ ١٢٩٤ هـ) في ينابيع المودة لذوي القربى، ج١، ص٧٤، وص٩٦، وص٩٧، وص ١٠٠، وص١٠٢، وص١٠٣، وص١٠٥، وص١٠٩، وص١١٢، وص١١٣، وص١١٥، وج٢، ص٨٩، وص١١٢، وص٢٥٣، وص٢٦٩، وص٤٣٦، وج٣، ص٦٥، وص٢٩٤.

٥٦- الإمام الحافظ عبد الرحمن المباركفوري (ت/ ١٣٥٣ هـ) في تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ج١٠، ص١٦٩.

٥٧- عبد الوهاب الشعراني (ت/ ١٣٩٣ هـ) في لواقح الأنوار القدسية في العهود المحمدية، ص٦٣٥.

ثانيا: مصادر حديث (وسنتي):

لقد بذلنا الجهد، واستفرغنا الوسع، ولم نظفر على أكثر ممّا سندرجه من المصادر الأولية التي أوردت حديث الثقلين بلفظ (وسنتي)، وهي كما يلي:

١- الإمام مالك في الموطأ ـ من غير إسناد ـ (ج٢، ص٨٩٩).

٢- ابن جرير الطبري في تاريخه ـ مرسلاً ـ (ج٢، ص٤٠٣).

٣- البيهقي في السنن الكبرى ـ ضعيفاً ـ (ج ١٠، ص ١١٤).

٤- علي بن عمر الدارقطني (ت/٣٥٨ هـ) في سنن الدارقطني ـ ضعيفاً ـ (ج ٤، ص ١٦٠)، وهي نفس الرواية التي أخرجها ابن عبد البر (ت/ ٤٦٣ هـ) في التمهيد (ج ٢٤، ص ٣٣١)، والاستذكار (ج٨، ص٢٥٦)، وأخرجها الحاكم النيسابوري في المستدرك (ج١، ص٩٣)، كما أورد الرواية نفسها المتقي الهندي في كنز العمال (ج١، ص١٧٣).

٥- القاضي عياض في الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع ـ ضعيفاً ـ (ص٨ ـ ٩).

٦- هبة الله اللالكائي في اعتقاد أهل السنة ـ ضعيفاً ـ (ج١، ص ٨٠).

تتمة وتنبيه:

ينبغي الإشارة إلى أنَّ جماعة من أهل السنة أوردوا الحديث في مصنافاتهم، لكن لا على سبيل الاعتماد عليه أو تصحيحه والاستدلال به، بل للقدح في رجال إسناده، منهم:

١- العقيلي في ضعفاء العقيلي، ج٢، ص ٢٥٠.
٢- ابن عدي في كتاب الكامل في الضعفاء، ج٤، ص٦٩، عند ترجمة صالح الطلحي.
٣- الذهبي في ميزات الاعتدال في ترجمة الطلحي، ج٢، ص٣٠٢.

وبعد هذا العرض السريع لمصادر الحديثين ودراسة أسانيدها، يبدو جلياً أنَّ الآمدي أجحف بالحكم على حديث الثقلين، ولم يتناول الحديث تناولاً علمياً، بعيداً عن التعصُّب المقيت.

المبحث الرابع

إدعاء الآمدي معارضة حديث الثقلين ونقضه

قال الآمدي: «ثم ما ذكروه معارَض بقوله عليه السلام: أصحابي كالنجوم بأيِّهم اقتديتم اهتديتم، عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضّوا عليها بالنواجذ، وبقوله: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، وبقوله: خذوا شطر دينكم عن الحميراء. وليس العمل بما ذكرتموه أولى ممَّا ذكرناه».

أقول: هذا ممّا يضحك الثكلى، ويبرز للقارئ الكريم مأساة الإسلام، وشدة التعصُّب والعناد، في ردّ كل ما يمت لأهل البيت عليهم السلام بصلة. والظاهر أنّ الآمدي قد اشتبه عليه معنى التعارض، ثم أين حديث الثقلين الذي أجمعت الأمة على صحته وتواتره، وما ذكره كحديث أصحابي كالنجوم وما بعده، الذي كذَّبه العلماء وقدح به الفقهاء؟! وإليك القيمة العلمية والروائية لما ذكره من أحاديث:

أولا: حديث أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم

والكلام عن هذا الحديث يتم عبر مناقشة السند أولاً، ثم المتن، ليتبين مدى صحَّة الحديث أولاً، وأهليته للاحتجاج وإثبات المدعى، ونحن نجعل الأصل في كلامنا ما خلص إليه علماء المذاهب السنية في تحقيقاتهم، لتعرف مدى جهل الآمدي بعلم الحديث، ومخالفته السافرة لأقوال علماء الإسلام، وتشكيكه بثوابت الدين.

مناقشة سند الحديث

للإنصاف أقول: إنِّي لم أقف على حديثٍ مضطربٍ، يتطرقُ إليه القدحُ من كل زاوية، وتنتصلُ فيه سهامُ التكذيب من كل ناحية، كهذا الحديث، حتى صار غرضاً لتكذيب العلماء المحققين، ومحلَّ استهجان النقّاد المنصفين، فإنَّه لا يسلم له إسناد، ولا يستقيم له عماد، ولا يصح له طريق، ولا يصمد عند وثبة التحقيق، وإليك ملخص ما قاله صاحب تحفة الأحوذي في شرح الترمذي[1] ـ ومثله الشافعي في شرح شفاء القاضي عياض المالكي ـ قال: «**رواه كل من:**

١- عبد بن حميد في مسنده من طريق حمزة النصيبي، عن نافع، عن ابن عمر، وحمزة النصيبي ضعيف جداً، [وقال فيه ابن معين: لا يساوي فلساً. وقدح البخاري في روايته قائلاً: منكر الحديث. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه موضوع، انظر ترجمته في ميزان الاعتدال للذهبي][2].

٢- ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق حميد بن زيد عن مالك. .

١- المباركفوري، تحفة الأحوذي، ج١٠، ص١٥٥ـ ١٥٦. وكلامه متصل، ولكننا فرَّقناه بالترقيم للتعقيب عليه. وجعلنا الإضافة بين عضادتين، وميّزنا كلام المباركفوري بالخط الغامق، فلاحظ.

٢- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٦٠٦.

. وحميد لا يُعرف، ولا أصل له في حديث مالك ولا من فوق، [وقال ابن حجر في لسان الميزان: قال الدارقطني لا يثبت عن مالك، ورواته مجهولون][1].

٣- وذكره البزاز من رواية عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر، وعبد الرحيم كذّاب، ومن حديث أنس أيضاً وإسناده واهي، [قال ابن حجر في تلخيص الحبير[2]: هو متروك وأبوه ضعيف، وذكره البخاري في الضعفاء تحت رقم (٢٣٥)، ودرَجَهُ النسائي في الضعفاء والمتروكين برقم (٣٦٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في الضعفاء بتسلسل (١٤٤)، وقال الرازي في الجرح والتعديل: إنَّ يحيي بن معين قال فيه: ليس بشيء، كان يسند أباه، يحدّث بالطامّات، وسُئل عنه أبو زرعة، فقال: واهي ضعيف الحديث[3]].

٤- ورواه القضاعي في مسند الشهاب له من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي وهو كذّاب، [قال فيه الدارقطني: يضع الحديث، وقال أبو زرعة: روى أحاديث لا أصل لها. وقال ابن عدي: يسرق الحديث ويأتي بالمناكير، وقال الذهبي: ومن بلاياه حديث أصحابي كالنجوم. انظر ترجمته في ميزان الاعتدال الذهبي][4].

٥- ورواه أبو ذر الهروي في كتاب السنة من حديث مندل عن جويبر، عن الضحاك بن مزاحم، منقطعاً، وهو في غاية الضعف، قال أبو بكر البزاز: هذا

١- ابن حجر، لسان الميزان، ج٢، ص١٣٧.

٢- ابن حجر، تلخيص الحبير، ج١، ص٤٠٦.

٣- الرازي، الجرح والتعديل، ج٥، ص٣٤٠.

٤- الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٤١٣.

الكلام لم يصح عن النبيﷺ، وقال ابن حزم: هـذا خبـر مكـذوب موضـوع باطل»[١]. انتهي كلامه وقد ميَّزنا ما أضفنا إليه بين عضادتين.

نتيجة البحث السندي

الخلاصة التي توصَّلنا إليها بهذه العجالة أنَّ حديث النجوم ممَّا يُقطع بكذبه، وعدم صدوره عن النبي الأكرمﷺ، بل هو من اختلاق الكذابين وافتراء وعاظ السلاطين.

مناقشة المتن

بعد أنْ عرفت سند الحديث، فلنسلط الضوء على متنه:

١- لنا أن نقول: مَن المخاطب بهذا الحديث؟ فإنْ كانوا هم الصحابة أو الصحابة مع غيرهم فلا يستقيم الحديث على كلا الاحتمالين.

أما الاحتمال الأول: فلا يُساغ للفصيح أنْ يقول لأصحابه: أصحابي كالنجوم بأيِّهم اقتديتم اهتديتم، والمفروض أنَّ المخاطب هم الصحابة أنفسهم، ويلزم منه أنْ يكون المقتدي قُدوة، والقدوة مقتدياً في عين الحال ونفس الموضوع، وهذا ما لا يقبل به أحد، كما يلزم منه أنْ يطلب النبيﷺ الاهتداء ممن أُحرزت هدايته وعدالته بل وحسنت عاقبته، ويكون الطلب حينئذٍ تحصيل الحاصل، وهذا لا يصير إليه عاقل، فضلاً عن النبيﷺ المنزه عن مثل ذلك.

وإن كانوا غير الصحابة أو هم مع غيرهم ـ وهو الاحتمال الثاني ـ فهو خلاف الظاهر، إذ الظاهر أنَّ كل من خاطبه النبيﷺ بهذا الخطاب ـ والذي هو خطاب شفاهي ـ كانوا صحابة؛ لأنَّ الصحابة عند أهل السنة كل من رأى النبيﷺ ولو لحظة واحدة، قال أحمد بن حنبل: إنَّ «كل من صحبه سنةً أو شهراً أو يوماً أو

١- نهاية ما أفاده المباركفوري في تحفة الأحوذي، ج١٠، ص١٥٥ـ ١٥٦.

ساعةً أو رآه، فهو من أصحابه»، وقال البخاري: «من صحب النبيﷺ أو رآه فهو من أصحابه»، وأعقبه الكرماني بقوله: «يعني: الصحابي مسلم صحب النبيﷺ، أو رآه»[1]، وقال علي بن المديني: «من صحب النبيﷺ أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبيﷺ»[2]، وقال ابن الصلاح والقرطبي ـ ولفظهما واحد ـ: «المعروف من طريقة أهل الحديث أنّ كل مسلم رأى النبيﷺ فهو من الصحابة»[3].

٢- استحالة ترتب الهداية على الاقتداء بعموم الصحابة؛ لتناقض سيرة الكثير منهم، وهذا ما خلص إليه الآمدي في نفس كتاب الإحكام، حيث قال: «من المحال أنْ يأمر رسولﷺ باتّباع كلّ قائلٍ من الصحابة رضي الله عنهم، وفيهم من يحلل الشيء، وغيره منهم يحرّمه، ولو كان ذلك لكان بيعُ الخمرِ حلالاً اقتداءً بسمرة بن جندب، ولكان أكلُ البَرَد للصائم حلالاً اقتداءً بأبي طلحة، وحراماً اقتداء بغيره منهم، ولكان ترك الغسل من الاكسال واجباً اقتداءً بعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب، وحراماً اقتداءً بعائشة وابن عمر، ولكان بيع الثمر قبل ظهور الطيب فيها حلالاً اقتداءً بعمر، وحراماً اقتداءً بغيره منهم، وكل هذا مروي عندنا بالأسانيد الصحيحة»[4].

---

١ ـ العيني، عمدة القاري، ج١٦، ص١٦٩.

٢ ـ ابن حجر، فتح الباري، ج٧، ص٤.

٣ ـ عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح، ص١٧٥؛ القرطبي، تفسير القرطبي، ج٨، ص٢٣٧.

٤- ابن حزم، الإحكام، ج٦، ص٨١١. أقول، ولكان بيع الذهب والفضة بأكثر من وزنهما حلالاً اقتداءً بمعاوية ابن أبي سفيان. (الغزالي، المستصفى، ص ١١٩).

بل الأكثر من ذلك فإنَّ الصحابة لعن بعضهم بعضاً، وقتل بعضهم بعضاً، فهل يقول عاقل أنَّ عمار بن ياسر وأصحابه مهتدون؛ لأنَّهم اقتدوا بعليﷺ، وبنفس الوقت يقول بأنَّ أبا الغادية (قاتل عمار) مهتدٍ أيضاً؛ لأنَّه اقتدى بمعاوية، وبناءً على ذلك كيف يصح للنبيﷺ حينئذٍ أنْ يسميهم الفئة الباغية في الحديث الذي أجمعت الأمة على صحَّته: «**يا عمار، تقتلك الفئة الباغية**»[1].

وبناءً على هذا الاحتمال يكون عامة مَنْ قُتل بالبصرة من البغاة مهتدياً؛ لأنَّهم اقتدوا بطلحة والزبير وعائشة، والذين قتلوا عثمانَ بنَ عفان مهتدين؛ لأنَّهم صحابة، ومن ظريف القول أنَّ ابن سعد يروي في الطبقات الكبرى عن شيخٍ من كلب، قوله: سمعت عبد الملك بن مروان يقول: لولا أنَّ أمير المؤمنين مروان أخبرني أنَّه هو الذي قتل طلحة ما تركت من ولد طلحة أحداً إلا قتلته بعثمان بن عفان[2].

فكيف يكون عثمان مهتدياً وقاتله مهتدياً أيضاً وقاتل قاتله مهتدياً كذلك؟ كل ذلك ممَّا يوجه ضربةً قاصمةً للحديث الذي تمسَّك به الآمدي، ويفيدنا بالقطع واليقين أنَّه من دسّ الدساسين وانتحال المبطلين، ولهذا نصَّ على بطلانه علماءُ

---

١ - الطبراني، المعجم الأوسط، ج٧، ص٢٩١ الحاكم النيسابوري ،المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص ١٤٨؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩، ص٢٩٦؛ النووي، شرح مسلم، ج ١٨، ص٤٠؛ النسائي، السنن الكبرى، ج٥، ص٧٥؛ ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٤٥١؛ العيني، عمدة القاري، ج١، ص١٩٧؛ سليمان بن داود الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي، ص٨٤؛ علي بن الجعد بن عبيد، مسند ابن الجعد، ص ١٨٢؛ الحارث بن أبي أسامة، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، ص٣٠٣؛ الضحاك، الآحاد والمثاني، ج٣، ص٤٣٦؛ النسائي، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، ص١٣٢؛ أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى، ج٧، ص١٩٥؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ٨، ص١٠؛ العيني، عمدة القاري، ج ١٥، ص٥٠؛ المباركفوري، تحفة الأحوذي، ج١٠، ص٢٠٤.

٢- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٣، ص٢٢٣.

الإسلام وفي طليعتهم: إمامُ الحنابلة أحمد بن حنبل، وأبو إبراهيم المزني، وأبو بكر البزاز، وابن حزم، والبيهقي، وابن عساكر، وابن الجوزي، والشوكاني، والذهبي، وابن القيم، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، وغيرهم الكثير ممن وقفنا عليهم، ومن أراد المزيد فليراجع مجلة تراثنا في جزئها الرابع عشر[١].

الخلاصة:

إنَّ من تتبَّع كلمات أئمة السنة وآرائهم في هذا الحديث وأسانيده ومتنه يقطع بأنَّه موضوع وباطل ومفترى بجميع ألفاظه وأسانيده، وقد مرّ عليك ما نقلناه من أوثق مصادرهم وأثبت مؤلفاتهم، ولم ننقل إلا عن أعيان المشاهير وأئمة الحديث والتفسير.

وبناءً على ذلك فهل يرى القارئ المنصف صحَّة ما قاله الآمدي من أنَّ حديث الثقلين مُعَارض بحديث أصحابي كالنجوم؟ لا أعتقد أنَّ أحداً يرضى لنفسه أنْ يجانب الأسس العلمية الواضحة، ويقول بمقالةٍ يأباها العقل والمنطق ويردّها الدليل القاطع كهذه.

ثانيا: حديث خذوا شطر دينكم من الحميراء

أما ما يتعلق بحديث «خذوا شطر دينكم من هذه الحميراء»، فإنّي اكتفي بإيراد بعض ما ذكره علماء أهلُ السنة بشأن هذا الحديث، فإنَّ كلماتهم تكفينا مؤونة الرَّدِّ والنقاش:

١- مجلة تراثنا، ج١٤، ص١٤٢.

١ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني:

قال: «لا أعرف له إسناداً ولا روايةً في شيء من كتب الحديث إلا في النهاية لابن الأثير، ولم يذكر من خرَّجه»[١].

٢ـ الحافظ عماد الدين ابن كثير:

نقل عن ابن كثير قوله: «أنَّه سأل المزي والذهبي عنه فلم يعرفاه»[٢].

٣ـ السخاوي:

قال: «ذكره في الفردوس بغير إسناد وبغير هذا اللفظ، ولفظه: خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء. وبيَّض له صاحب مسند الفردوس: ولم يخرج له إسناداً»[٣].

٤ـ المزي:

قال المزي: كلُّ حديثٍ فيه يا حميراء فهو موضوع، إلا حديث عن النسائي[٤]. وفي كشف الخفاء للعجلوني: إنَّ الحافظ ابن كثير سأل المزي عن الحديث فلم يعرفه، وقال: لم أقف له على سند إلى الآن[٥].

٥ـ الزركشي:

قال الزركشي في الإصابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة في أثناء

١- المباركفوري، تحفة الأحوذي، ج١٠، ص٢٥٩؛ العجلوني، كشف الخفاء، ج١، ص٣٧٤.

٢- المباركفوري، المصدر السابق، ج١٠، ص٢٥٩؛ العجلوني، المصدر السابق، ، ج١، ص٣٧٤؛ الفتني، تذكرة الموضوعات، ص١٠٠.

٣- المباركفوري، تحفة الأحوذي، ج١٠، ص٢٥٩.

٤- الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد، ج٢، هامش ص١٢٢.

٥- العجلوني، كشف الخفاء، ج١، ص٣٧٤.

تعديد خصائصها: (السابعة والعشرون) جاء في حقها: «خذوا شطر دينكم عن الحميراء»، وسألت شيخنا الحافظ عماد الدين بن كثير رحمه الله عن ذلك، فقال: كان شيخنا حافظ الدنيا أبو الحجاج المزي رحمه الله تعالى يقول: كل حديث فيه ذكر الحميراء باطل، إلا حديث في الصوم في سند النسائي[١].

٦ـ الإمام جلال الدين السيوطي:

قال الإمام السيوطي: لم أقف عليه[٢].

٧ـ الملا علي القاري:

قال: وقد اشتهر أيضاً حديث كلمتين يا حميراء، وليس له أصل عند العلماء[٣].

٨ـ ابن القيم الجوزية وابن الغرس:

قال ابن الغرس: رأيت في الأجوبة على الأسئلة الطرابلسية لابن قيم الجوزية أنَّ كل حديث فيه يا حميراء أو ذكر الحميراء فهو كذب مختلق، كحديث: يا حميراء، لا تأكلي الطين، فإنَّه يورث كذا وكذا، وحديث خذوا شطر دينكم عن الحميراء[٤].

٩ـ المزني والذهبي:

ذكر الفتني في تذكرة الموضوعات: أنَّه «سئل المزني والذهبي فلم يعرفاه»[٥].

ونقل في كشف الخفاء عن الحافظ ابن كثير أنَّه قال: «وقال شيخنا الذهبي: هو من

١- الصالحي الشامي، المصدر السابق، ج٢، هامش ص١٢٢.

٢- المباركفوري، المصدر السابق، ج١٠، ص٢٥٩؛ العجلوني، المصدر السابق، ج١، ص٣٧٤ ـ ٣٧٥.

٣- العجلوني، كشف الخفاء، ج١، ص٣٧٤ ـ ٣٧٥.

٤- العجلوني، المصدر السابق، ج١، ص٣٧٤ ـ ٣٧٥.

٥- الفتني، تذكرة الموضوعات، ص١٠٠.

الأحاديث الواهية التي لا يعرف لها سند»[١].

وأخيراً: فأنت أيُّها القاري اللبيب حَكَم، فهل يصحُّ هذا الحديث، فضلاً عن أهليته لمعارَضة حديث الثقلين الصحيح؟ لا أظنّ ذلك، سيَّما بعد تصريح جهابذة أهل السنة وعلمائهم بافترائه واختلاقه، فهو ساقطٌ عن الاعتبار في نفسه ولا يصلح لمعارضة حديث الثقلين الذي عرفت صحته وتواتره وقوة أسانيده.

١- التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، ج٢، ص٣٠٣.

المبحث الخامس

دلالات حديث الثقلين

بعد أنْ ثبتتْ صحةُ حديث الثقلين وتواتره بلفظ (وعترتي) وسلامته من المعارضة، يبقى الكلامُ في دلالات الحديث وما يمكن أنْ يُستفاد منه، فنقول:

١ـ دلالة الحديث على إمامة أهل البيت عليهم السلام:

لا شكَّ في إنَّ حديث الثقلين من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة على إثبات إمامة أهل البيت عليهم السلام، ووجوب اتّباعهم والتمسك بهم، واقتفاء أثرهم والاقتداء بهم والاستضاءة بنورهم، الأمر الذي فهمه كلٌّ من تعرَّض لبيان مفردات الحديث بالشرح والبيان، قال التفتازاني في شرح المقاصد: «ألا يرى أنَّه صلى الله عليه وسلم قرنهم بكتاب الله في كون التمسك بهما منقذاً من الضلالة، ولا معنى للتمسك بالكتاب إلا الأخذ بما فيه من العلم والهداية، فكذا في العترة»[1].

وقال المناوي: «يعني إنْ ائتمرتم بأوامر كتابه، وانتهيتم بنواهيه، واهتديتم بهدي عترتي، واقتديتم بسيرتهم، اهتديتم، فلم تضلوا، قال القرطبي: وهذه الوصية وهذا

١- العجلوني، كشف الخفاء، ج١، ص٣٧٤ ـ ٣٧٥.

التأكيد العظيم يقتضي وجوب احترام أهله وإبرارهم وتوقيرهم ومحبَّتهم وجوب الفروض المؤكّدة التي لا عذر لأحد في التخلُّف عنها.

هذا مع ما عُلم من خصوصيتهم بالنبيﷺ، وبأنَّهم جزء منه، فإنَّهم أصوله التي نشأ عنها وفروعه التي نشأوا عنه، كما قال: «**فاطمة بضعة منّي**».

ومع ذلك فقابل بنو أمية عظيم هذه الحقوق بالمخالفة والعقوق، فسفكوا من أهل البيت دماءهم، وسبوا نساءهم، وأسروا صغارهم، وخربوا ديارهم، وجحدوا شرفهم وفضلهم، واستباحوا سبَّهم ولعنهم، فخالفوا المصطفىﷺ في وصيته، وقابلوه بنقيض مقصوده وأمنيته، فوا خجلهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يُعرضون عليه»[١].

وقال السقاف: «ففي هذا الحديث دلالة واضحة على أنَّ النبيﷺ أمر بالتمسُّك بكتاب الله تعالى، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبفهم وحبِّ علماء آل البيت النبوي الأتقياء المخلصينعليهم السلام!! والتمسُّك بكفتهم ومعاداة أعدائهم وموالاة أنصارهم!! نسأل الله تعالى أنْ يجعلنا منهم ومن محبيهم آمين»[٢].

وقال: «والمراد بالأخذ بآل البيت والتمسُّك بهم، هو محبتهم، والمحافظة على حرمتهم، والتأدّب معهم، والاهتداء بهديهم وسيرتهم، والعمل برواياتهم، والاعتماد على رأيهم ومقالتهم واجتهادهم، وتقديمهم في ذلك على غيرهم»[٣].

١- المناوي، فيض القدير في شرح الجامع الصغير، ج٣، ص٢٠.

٢- حسن السقاف، شرح العقيدة الطحاوية، ص١٧٨.

٣- حسن السقاف، شرح العقيدة الطحاوية، ص٦٥٤.

وقال الملا علي القاري: «والمراد بالأخذ بهم التمسُّك بمحبتهم ومحافظة حرمتهم، والعمل برواياتهم، والاعتماد على مقالتهم»[١]، وقال: «ومعنى التمسُّك بالعترة محبتهم والاهتداء بهديهم وسيرتهم»[٢].

أقول: وإذا كان مراد النبيﷺ في الحديث هو التمسُّك بهم، والاعتماد على رأيهم، ومحبتهم وموالاتهم، والاهتداء بهديهم وسيرتهم، والعمل برواياتهم، وتقديمهم على غيرهم، كما صرَّحوا بذلك، فهل يبقى للإمامة معنى غير ذلك؟ وعلى كل حال فجميع ما أفادوه هو معنى الإمامة صراحةً أو ما يفضي إليها أو يكون من ملازماتها.

ويؤيد هذا كلَّه ما ورد في بعض نصوص الحديث، أنَّهﷺ قال في نفس سياق حديث الثقلين: «**من كنت مولاه فهذا علي مولاه**»، كما أخرجه الحاكم في المستدرك بطريقين صرَّح بصحتهما، وقد مرَّت عليك مصادر الحديث[٣]، فإنَّ فيه التصريح بما استفدناه من الحديث أعني: دلالته على إمامة أهل البيتعليهم السلام.

وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ في النص ما يشير إلى إمامتهم صراحةً، إضافةً لما ذكرنا من قوله: «**فهذا علي مولاه**»، كتشديده الوصية بعد التقدُّم على أهل البيتعليهم السلام أو التخلُّف عنهم، وجعله ذلك من أسباب الهلاك، قالﷺ: «أيُّها الناس، إنِّي قد تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وأهل بيتي، فإنَّ اللطيف الخبير قد

١- الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح، ج١٠، ص٥٣٠.

٢- الملا علي القاري، المصدر السابق، ج١٠، ص٥٣١.

٣- الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١١٠.

عَهِد إليَّ: أنَّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض كهاتين (وجمع بين سبابتيه)... فتمسَّكوا بهما لا تضلُّوا ولا تولوا، **لا تقدموهم فتهلكوا**...»[١].

٢ـ دلالته على عصمة أهل البيت عليهم السلام:

ودلالة حديث الثقلين على عصمة العترة الطاهرة من الأمور الواضحة الظاهرة، وذلك لسببين رئيسيين، هما:

السبب الأول: إنَّ النبي صلى الله عليه وآله قرن الكتاب بالعترة، وجعل التمسُّك بهما معاً ـ لا بواحدٍ منهما ـ عاصماً من الضلال، فكما أنَّ الكتاب ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ**﴾[٢]، فكذلك أهل البيت عليهم السلام لا يتطرق إليهم الباطل والخطأ والزلل، وإلا لما صحَّ هذا الاقتران، فلو كانوا ممّن يقارف الذنب أو يواقع المعصية أو يسلك سبيل الخطأ والخطل لما كان التمسُّك بهم والتقيد بسيرتهم والسير على منهاجهم موجباً للهداية ومنقذاً من الضلالة، كيف وأنَّ فاقد الشيء لا يعطيه.

وأما كون النبي صلى الله عليه وآله قرنهما معاً وجعلهما معاً سبباً للهداية، وأنَّ المؤدي للهداية والنجاة هو التمسُّك بهما معاً أمرٌ من الصراحة بمكان لا يحتاج إلى الحجةِ والبرهانِ، وقد أقرَّ به علماءُ السنة قبل غيرهم، فهذا المناوي يقول في فيض القدير ما نصُّهُ: «قوله أولاً: إنّي تارك فيكم، تلويحٌ بل تصريح بأنَّهما كتوأمين، خلَّفهما ووصَّى أمَّته بحُسن معاملتهما وإيثار حقّهما على أنفسهما، والاستمساك بهما في الدين...»[٣].

١- كتاب سليم بن قيس الهلالي، ص٤١٥.

٢- المناوي، فيض القدير في شرح الجامع الصغير، ج٣، ص٢٠.

٣- فصلت، ٤٢.

وقال ابن حجر الهيتمي: «فتأمَّل كونهﷺ قرنهم بالقرآن في أنَّ التمسك بهما يمنع الضلال ويوجب الكمال»[١].

السبب الثاني: قول النبيﷺ: «**وإنَّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض**»، ومن المعلوم صراحةً أنَّ وقوعَ المعصيةِ وصدورَ الخطأ موجبٌ لافتراق العترة عن القرآن، ولكن بما أنَّ عدمَ الافتراق متحققٌ يقيناً وأبداً عُلِمَ منه عدمُ جواز الخطأ والمعصية وصدورها منهمعليهم السلام، الذي هو سبب الافتراق، وبهذا تثبت العصمة.

أمَّا كون ذلك يقين؛ لكونه إخبار الصادق الأمين الذي ﴿**مَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾[٢]، سيّما وأنَّهﷺ نسبه إلى السماء.

وأما كون ذلك حاصل دائماً وأبداً فهو مفاد (لن) التي تفيد التأبيد.

وعليه فلو حصل الاختلافُ بين الكتاب والعترة ولو في موردٍ واحد ـ سواء أكان على سبيل العمد أو الخطأ والنسيان ـ لحصل الافتراق، ولما كان التمسك بهما معاً موجباً للهداية، فلو ذهب أحدهما إلى حرمة شيء وذهب الآخر إلى القول بوجوبه، حصل الاختلافُ وانتفى الاهتداء؛ إذ الواقع لا يخلو من أحد الأمرين، إمّا الحرمة أو الوجوب، وعليه فلم يكن التمسُّك بهما حينئذ مؤدياً للهداية، وبما أنَّ الهداية أمر معلّق على التمسك بهما معاً، عُلم منه عدمُ اختلافهما وهو معنى العصمة.

وأمّا كون الاقتران بين الكتاب والعترة يوجب المطابقةَ في الشريعة والمنهج والطريقة والهدي، فهو أمرٌ قاله المخالفُ والموالفُ، وواضح للأذهان كوضوح

١- ابن حجر، شرح القصيدة الهمزية، ص٢٢٦.

٢- النجم، ٤.

الشمس للعيان، قال الملا علي القاري: «قلت: في إطلاقهﷺ [إي إطلاق التمسُّك بهما من دون تحديده بأمرٍ دون آخر] إشعارٌ بأنَّ من يكون من عترته في الحقيقة لا يكون هديُهُ وسيرتُهُ إلا مطابقاً للشريعة والطريقة»[1]. على إننا معاشر الشيعة لا نريد من العصمة إلا المطابقة التامة للشريعة.

٣ـ دلالته على أعلمية أهل البيت عليهم السلام:

الأدلة على أعلمية أهل البيت عليهم السلام تفوق حدَّ الحصر، ولعل من أقواها دلالةً حديث الثقلين؛ لأنَّ اقتران أهل البيت عليهم السلام بالكتاب؛ الذي هو مجمعُ العلوم اللدنية والأسرار الحكمية، موجبٌ لكونهم عليهم السلام كذلك، وإلا لزم منه مساواة الجاهل بالعالم، وهو أمرٌ لا يصير إليه حكيمٌ، فضلاً عن سيدِ الحكماءﷺ، سيّما مع قول الله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ**﴾[2].

وهذا من الأمور الواضحة، قال ابن حجر الهيتمي في مقام تسميتهما بالثقلين: «ثقلين؛ لأنَّ الثقلَ كلُّ نفيسٍ خطيرٍ مصونٍ، وهذان كذلك، إذ كلٌّ منهما معدنٌ للعلوم اللَّدُنيّة والأسرار والحكم العَليّة والأحكام الشرعية»[3].

وقال السمهودي: «والحاصل أنَّه لمَّا كان كل من القرآن العظيم والعترة الطاهرة معدن للعلوم اللدنية، والأسرار والحكم النفسية الشرعية، وكنوز دقائقها،

١- الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح، ج١٠، ص٥٣١.

٢- الزمر، ٩.

٣- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ج٢، ص٤٤٢.

أطلق صلى الله عليه وآله عليهما الثقلين، ويرشد لذلك حثُّه في بعض الطرق السابقة على الاقتداء والتمسّك والتعلُّم من أهل بيته... »[1].

وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ في بعض نصوص الحديث إشارةً صريحةً إلى ما ذكرناه من الأعلمية المطلقة لأهل البيت عليهم السلام، حيث جاء في بعض ألفاظه: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّي مخلفٌ فيكم الثقلين؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ألا وإنَّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟ أيُّها الناس، **لا تعلموهم فإنَّهم أعلم منكم**»[2].

٤ـ دلالته على امتداد إمامتهم وعدم انقطاعها:

ذكرنا سابقاً دلالةَ حديث الثقلين على إمامةِ أهل البيت عليهم السلام وجوداً، وعلاوةً على ذلك يمكن أن تُستفاد منه إمامتهم بقاءً، بمعنى عدم انقطاعها إلى أن يردا عليه الحوض، وهذا أمرٌ ظاهرٌ لمن تأمَّل في الحديث تأمُّلاً موضوعياً؛ لأنَّه صلى الله عليه وآله أوجب التمسُّك بهما على نحو الإطلاق، أي لم يخصص ذلك بزمانٍ دون زمان، فلابدَّ من وجود صنو القرآن إلى جنب القرآن نفسه دائماً وأبداً، وقد صرَّح بذلك جماعةٌ من علماء أهلِ السنة، قال ابنُ حجر: «وفي أحاديث الحثِّ على التمسُّك بأهل البيت إشارةٌ إلى عدمِ انقطاع متأهِّلٍ منهم للتمسُّك به إلى يومِ القيامة، كما أنَّ الكتابَ العزيزَ كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهلِ الأرض كما يأتي، ويشهد لذلك الخبرُ السابقُ: في كل خَلَفٍ من أمَّتي عُدول من أهل بيتي... »[3].

١- السمهودي، جواهر العقدين، ص٢٤٣.

٢- القندوزي الحنفي، ينابيع المودة، ج١، ص١٣٢.

٣- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ج٢، ص٤٤٢.

وقال الشريف السمهودي: «إنَّ ذلك يُفهِم وجودَ من يكون أهلاً للتمسُّك من أهل البيت والعترةِ الطاهرة في كلّ زمانٍ وجدوا فيه إلى قيام الساعة، حتى يتوجَّه الحثُّ المذكور إلى التمسُّك به، كما أنَّ الكتابَ العزيز كذلك، ولهذا كانوا ـ كما سيأتي ـ أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهبَ أهلُ الأرض»[1].

وكلماتُهُم غنيةٌ عن التعقيب في الدلالة على ما ذكرنا، وفي ألفاظ الحديث ما يدلُّ على ذلك بكلّ صراحة، فقد روى أبو نعيم في حلية الأولياء، والخطيب البغدادي، والحافظ ابن عساكر[2]، والطبراني في معجمه الكبير، بإسناده «عن حذيفة بن أسيد الغفاري، قال: لمَّا صدر رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه من حجَّة الوداع... وإنّي سائلكم حين تردون عليَّ عن الثقلين، فانظروا كيف تخلفوني فيهما: الثقل الأكبر كتاب الله عز وجل سبب طرفة بيد الله وطرفة بأيدكم فاستمسكوا به لا تضلوا ولا تبدِّلوا، وعترتي أهل بيتي، فإنَّه نبَّأني اللطيفُ الخبيرُ أنَّهما **لن ينقضيا حتى يردا عليَّ الحوض**»[3]، فإنَّ قوله: «لن ينقضيا»، صريحٌ بالدلالة على ما قلناه.

٥ـ دلالته على نجاة المتمسكين بولايتهم:

من الأمور المحورية التي بيَّنها حديث الثقلين، نجاة المتمسّكين بأهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ السائرين على نهجهم، القائلين بإمامتهم، ونحن نبين ذلك عبر ثلاث نقاط، وعلى نحو الاختصار:

١- السمهودي، جواهر العقدين، ص٢٤٤.

٢- الحافظ أبو نعيم، حلية الأولياء، ج١، ص٣٥؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٨، ص٤٤٣؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق ،ج٤٢، ص٢١٩.

٣- الطبراني، المعجم الكبير، ج٣، ص١٨١.

١. إنَّ المراد بالتمسُّك بأهل البيتعليهم السلام والأخذ بهم مع الكتاب، المأمور به في حديث الثقلين، هو كما بينه الملا علي القاري حيث قال: «والمراد بالأخذ بهم التمسُّك بمحبتهم ومحافظة حرمتهم، والعمل برواياتهم، والاعتماد على مقالتهم»[(١)]، وقال: «ومعنى التمسُّك بالعترة محبتهم والاهتداء بهديهم وسيرتهم»[(٢)]، وقال السقاف: «المراد بالأخذ بآل البيت والتمسُّك بهم، هو محبتهم، والمحافظة على حرمتهم، والتأدّب معهم، والاهتداء بهديهم وسيرتهم، والعمل برواياتهم، والاعتماد على رأيهم ومقالتهم واجتهادهم، وتقديمهم في ذلك على غيرهم»[(٣)].

فالمراد من الأخذ والتمسُّك بهم: محبتهم ورعاية حرمتهم والعمل برواياتهم وفقههم والاعتماد على مقالتهم في العقيدة والسياسة بل في كل شؤون الحياة وتقديهم على غيرهم في كل ذلك، هذا هو كلام من ذكرناهم من الأعلام.

٢. بعد أنَّ عرفت معنى التمسُّك بأهل البيتعليهم السلام والأخذ بهم، نقول: بأنَّ النبيصلى الله عليه وآله علَّق الهداية على التمسُّك والأخذ بهم، بمعنى أنَّ الذي لا يحبُّهم ولا يُراعي حرمتَهم ولم يعملْ برواياتهم ولم يأخذْ بفقههم ولم يعتمدْ على مقالتهم في العقيدة والسياسة والأخلاق والآداب، بل في كل شؤون الحياة، ويقدِّم عليهم غيرَهم في كل ذلك، لا يكون من المهتدين ولا من الناجين.

١- الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح، ج١٠، ص٥٣٠.

٢- الملا علي القاري، المصدر السابق، ج١٠، ص٥٣١.

٣- حسن السقاف، شرح العقيدة الطحاوية، ص٦٥٤. وانظر فيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي (ج٣، ص٢٠)، فإنَّ كلامه لا يختلف عن كلام السقاف.

٣. وبعد أنْ عرفت معنى التمسُّك بهمعليهم السلام وأنَّ النجاة معلَّقة عليه، نقول: إنَّ الشيعة تنفردُ من بين المسلمين بمحبَّتهم ورعاية حرمتهم والعمل برواياتهم وفقههم والاعتماد على مقالتهم في العقيدة والسياسة بل في كلّ شؤون الحياة وتقديهم على غيرهم في كل ذلك، فتثبت النجاةُ لهم، ويكون ذلك من أقوى الأدلة على سلامة عقيدتهم ونجاتهم وعدم ضلالتهم. وأما غيرُ الشيعة فكما يقول السقاف نفسه: «وقد نصَّ على محبةِ العترة جمهورُ أهل السنة والجماعة، لكنها بقيت مسألة نظرية لم يطبِّقها كثيرون، فهي مفقودةٌ حقيقة في أرض الواقع، وهذا ممَّا يؤسف له جد الأسف»[1]. ومعنى ذلك انتفاء التمسُّك المأمور به في حديث الثقلين، ولو انتفى التمسُّك انتفت الهداية والنحاة المعلَّقتين عليه.

١- حسن السقاف، شرح العقيدة الطحاوية، ص٦٥٤.



الفصل الثالث

قدح الآمدي بأهلية أهل البيت عليهم السلام وعصمتهم ونقضه

المبحث الأول: كلام الآمدي حول من له أهلية الاستنباط ومناقشته

المبحث الثاني: كلام الآمدي في نفي العصمة في آية التطهير وجوابه

المبحث الثالث: كلامه حول موقف أمير المؤمنين× من سيرة السلطة ونقضه



المبحث الأول

قدح الآمدي بعصمة أهل البيت عليهم السلام وأهليتهم لاستنباط الأحكام وجوابه

قال الآمدي: «أما اختصاصهم بالشرف والنسب، فلا أثر له في الاجتهاد واستنباط الأحكام من مداركها، بل المعوّل في ذلك إنَّما هو على الأهلية للنظر والاستدلال ومعرفة المدارك الشرعية وكيفية استثمار الأحكام منها، وذلك ممَّا لا يؤثر فيه الشرف ولا قرب القرابة.

وأمّا كثرة المخالطة للنبي عليه السلام، فذلك ممّا يشاركُ العترةَ فيه الزوجاتُ، ومن كان يصحبه من الصحابة في السفر والحضر من خدمه وغيرهم».

أقول: لم يدّعِ أحدٌ من الشيعة على الإطلاق أنَّ الشرف والنسب له مدخليةٌ في الاستنباط، فكم من شريفٍ لا يعرف الكافَ من اللام، وكم من ذي نسبٍ عالٍ نزل به الجهلُ إلى الحضيض، ونحن نتَّفق مع الآمدي في أنَّ الاجتهادَ واستنباطَ الأحكام مبنيٌّ على الأهليةِ للنظر ومعرفة المدارك، ولنا الحقُّ في أنْ نتساءل عمَّن يملك أهليةَ الاستنباط والإفتاء بعد النبي صلى الله عليه وآله، ونقول هل بيّن النبي صلى الله عليه وآله مَن له

القابليةُ والأهليةُ لذلك؟ ثم أليس من الأجدر بنا البحث في معرفة من يملكُ الأهلية؟ سوف نجيب عن هذا التساؤل عبر محورين:

المحور الأول: الأهلية المطلقة لأهل البيت عليهم السلام:

ونحن نذكر من ذلك ما يخصُّ علياً عليه السلام وحده وعلى نحو الاختصار، ولو أردنا بيان الأدلة على أهلية أهل البيت عليهم السلام بصورة عامة لاحتجنا إلى مصنفٍ مستقل، فنقول: لا شك في أنَّ علياً عليه السلام تفرَّد من بين الصحابة بالأهلية المطلقة للاستنباط ومعرفة أحكام الشرع، لما يملكه من مؤهلاتٍ وخصائص يفتقر إليها غيرُهُ، منها:

الأول: إنَّ عنده علم الكتاب بل علم كل شيء

وتقريره: إنَّ علياً عليه السلام عنده علمُ الكتاب، والكتاب فيه تبيانٌ لكل شيء، فعليٌّ عنده علم كلّ شيء، وهذا من أهمِّ مناشئ الأهلية في الاستنباط.

أما المقدمة الأولى: إنَّ علياً عليه السلام عنده علمُ الكتاب فقد دلَّت عليه ـ بالإضافة إلى الروايات المتعددة ـ الآية المباركة: ﴿**وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾[1].

فإنَّه وإنْ شذَّ بعضٌ فذهب إلى أنَّ المراد بـ ﴿**مَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ في هذه الآية؛ عبد الله بن سلام، فإنَّ أكثرَ أهل العلم من المذاهب السنية، ومن يُعتد بهم ذهبوا إلى أنَّها نصٌّ بشأن علي بن أبي طالب عليه السلام، وأنَّ ﴿**مَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ هو لا غير. فقد أخرجه ابن مردويه والمتقي الهندي والقندوزي الحنفي وابن أبي

---

١ - الرعد، ٤٣.

الحديد[١]، والسيوطي في الدر المنثور، وابنُ أبي حاتم، وأبو نعيم في المعرفة عن علي بن أبي طالبعليه السلام[٢]، ورواه الثعلبي في تفسيره، والحاكم الحسكاني، عن ابن الحنفية[٣]، وأخرجه الحاكم الحسكاني والقندوزي الحنفي، عن أبي سعيد الخدري[٤]، وأخرجه الحاكم الحسكاني والقندوزي الحنفي، وابن الجوزي عن ابن عباس[٥].

وأورده القندوزي مع إضافةٍ لطيفةٍ، قال: «إنَّما هو عليٌّ، لقد كان عالماً بالتفسير والتأويل والناسخ والمنسوخ»[٦]، ورواه أيضاً عن سلمان الفارسي[٧]، وعن قيس بن سعد بن عباده[٨].

وأما المقدمة الثانية: أي أنَّ القرآن فيه تبيان لكل شيء، فهو صريح قوله تعالى: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**﴾[٩].

---

١ - ابن مردويه الأصفهاني، مناقب الإمام عليعليه السلام، ص٢٦١؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٦، ص١٣٧؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج٢، ص٤٣٩؛ القندوزي الحنفي، ينابيع المودة، ج٣، ص٣٦٤.

٢ - السيوطي، الدر المنثور، ج٣، ص٣٢٤.

٣ - الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج٥، ص٣٠٢-٣٠٣؛ الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ج١، ص٤٠١.

٤ - الحاكم الحسكاني، المصدر السابق، ج١، ص٤٠٠؛ القندوزي الحنفي، المصدر السابق، ج١، ص٣٠٧.

٥ - الحاكم الحسكاني، المصدر السابق، ج١، ص٤٠٠؛ ابن الجوزي، زاد المسير، ج٤، ص٢٢٣.

٦ - القندوزي الحنفي، المصدر السابق، ج١، ص ٣٠٥ ـ ٣١٠.

٧ - القندوزي الحنفي، المصدر السابق، ج١، ص ٣٠٥ ـ ٣١٠.

٨ - القندوزي الحنفي، ينابيع المودة، ج١، ص ٣٠٥ ـ ٣١٠.

٩ - النحل، ٨٩.

الثاني: أنه الإذن الواعية التي حفظت كلَّ شيء عن النبي صلى الله عليه وآله

تؤكّد الكثير من الروايات عن النبي صلى الله عليه وآله أنَّ علي بن أبي طالب عليه السلام هو الأذن الواعية التي امتدحها الله تعالى بقوله: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾[1].

ومن هذه الروايات ما أخرجه الثعلبي وابن أبي حاتم الرازي والحاكم الحسكاني في أكثر من طريق، والواحدي النيسابوري والشوكاني والمتقي الهندي والسيوطي، ونقله عن جماعة، قال: «أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم والواحدي وابن مردويه وابن عساكر وابن النجاري عن بريدة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي: إنَّ الله أمرني أنْ أدنيك ولا أقصيك، وأنْ أعلّمك وأنْ تعي، وحق لك أنْ تعي، فنزلت هذه الآية: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾»[2].

وأخرجه الزيلعي والزرندي الحنفي وابن أبي حاتم الرازي والسمعاني والحاكم الحسكاني في أكثر من طريق والسيوطي والمغربي والماوردي والقرطبي، وغيرهم، عن علي بن حوشب قال: سمعت مكحولاً يقول: لمَّا نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «سألت ربّي أنْ يجعلها أذن علي».

قال مكحول: فكان عليٌّ يقول: «ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً قط

---

١ - الحاقة، ١٢.

٢ - الشوكاني، فتح القدير، ج٥، ص٢٨٢؛ جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج٦، ص ٢٦٠؛ الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ج٢، ص٣٦٦؛ الواحدي النيسابوري، أسباب نزول الآيات، ص٢٩٤؛ الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج١٠، ص٢٨؛ ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم، ج١٠، ص٣٣٦٩ ـ ٣٣٧٠؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج١٣، ص١٣٥ ـ ١٣٦.

فنسيته»[١]. وأخرجه السيوطي والمتقي الهندي، وغيرهم عن علي عليه السلام قال في قوله ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: سألت الله أن يجعلها أذنك يا علي! فما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً فنسيته». ونسبه المتقي الهندي لا بن مردويه وأبي نعيم في المعرفة[٢].

قال الفخر الرازي في تفسير الآية: «فإنْ قيل: لم قال: ﴿أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ على التوحيد والتنكير؟

قلنا: للإيذان بأنَّ الوعاة فيهم قلة، ولتوبيخ الناس بقلة من يعي منهم، وللدلالة على أنَّ الأذن الواحدة إذا وعت وعقلت عن الله فهي السواد الأعظم عند الله، وأن ما سواها لا يلتفت إليهم، وإنْ امتلأ العالم منهم»[٣].

الثالث: شهادة النبي صلى الله عليه وآله بأنه أعلم الأمة بعده

وذلك من خلال التأكيد على:

---

١ - الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار، ج٤، ص٨٤؛ ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم، ج١٠، ص٣٣٦٩؛ السمعاني، تفسير السمعاني، ج٦، ص٣٦؛ الزرندي الحنفي، نظم درر السمطين، ص٩٢؛ الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ج٢، ص٣٦٥ وص٣٦٨؛ جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج٦، ص٢٦٠؛ المغربي، فتح الملك العلي، ص٤٩؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج١٨، ص٢٦٤.

٢ - جلال الدين السيوطي، المصدر السابق، ج٦، ص٢٦٠؛ أحمد بن الصديق المغربي، المصدر السابق، ص٤٩؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج١٣، ص١٧٧.

٣ - المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج٣، ص٦٠؛ الغرناطي الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج٤، ص١٤٢ ـ ١٤٣؛ ابن العربي، تفسير ابن عربي، ج٢، ص٣٤٥؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٧، ص٢٢٠، وج١٨، ص٣٧٥ ـ ٣٧٦؛ الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار، ج٤، ص٨٤؛ أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي، ص٤٩؛ ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج٥، ص٣٥٨؛ الرازي، مفاتيح الغيب، ج٣٠، ص١٠٧.

١ـ أنه أقضى الأمة:

وقد دلَّ عليه قولُهُ صلى الله عليه وآله ـ فيما رواه جماعةٌ من العلماء ـ: «**عليٌّ أقضاكم**»[1]، والقضاءُ يحتاج إلى جميع العلوم، فيكون عليٌّ عليه السلام أعلمهم.

(١) قال ابن أبي الحديد المعتزلي: «روت العامة والخاصة قوله صلى الله عليه وآله: «**أقضاكم علي**»، والقضاء هو الفقه، فهو إذا أفقههم.

وروى الكل أيضاً أنَّه عليه السلام قال له ـ وقد بعثه إلى اليمن قاضياً ـ: «اللهم اهد قلبه وثبّت لسانه»، قال: فما شككت بعدها في قضاءٍ بين اثنين»[2].

(٢) قال الباقلاني: «فإنْ قال قائل: ما الدليل على إثبات إمامة علي، وأنَّه أهلٌ لما قام به وأسند إليه ومستحق لإمامة الأمة؟ قيل له: الدليل على ذلك كمال خلال الفضل فيه، واجتماعها له؛ لأنَّه... وما روي فيه من الفضائل المشهورة عن النبي صلى الله عليه وآله نحو قوله: «أقضاكم علي... مع العلم بأنَّ القضاء يشتمل على معرفة أبواب الحلال والحرام وأحكام الشرع وما يحتاج إلى علمه إمام الأمة»[3].

(٣) قال التفتازاني في سياق الأدلة على تفضيله عليه السلام من السنة النبوية: «وأما السنة فقوله عليه السلام: «من أراد أنْ ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوح في تقواه وإلى إبراهيم في حلمه وإلى موسى في هيبته وإلى عيسى في عبادته فلينظر إلى علي بن أبي طالب»، ولا خفاء في أنَّ من ساوى هؤلاء الأنبياء في هذه الكمالات

---

١ - الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢١، ص١٧٩؛ البري، الجوهرة، ص٧١؛ الإيجي، المواقف، ج٣، ص٦٢٧؛ العجلوني، كشف الخفاء، ج١، ص١٦٢ ـ ١٦٣؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٣، ص١١٠١.

٢ - ابن أبي الحديد، المصدر السابق، ج١، ص١٨.

٣ - الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص٥٤٣ ـ ٥٤٤.

كان أفضل وقوله صلى الله عليه وآله: «أقضاكم علي»، والأقضى أكمل»[١].

وممَّا يؤكّد كونه أقضى الصحابة رجوعُ كبارهم إليه واعتمادهم على رأيه، وافتقارهم إلى علمه، «فإنَّ فقهاء الصحابة كانوا: (عمر بن الخطاب) وعبد الله بن عباس، وكلاهما أخذ عن علي عليه السلام. أما ابن عباس فظاهر، وأما عمر فقد عرف كلُّ أحدٍ رجوعه إليه في كثير من المسائل التي أشكلت عليه وعلى غيره من الصحابة. وقوله غير مرة: لولا عليٌّ لهلك عمر، وقوله: لا بقيت لمعضلة ليس لها أبو الحسن.

وقوله: لا يفتينَّ أحدٌ في المسجد وعليٌّ حاضر، فقد عرف بهذا الوجه أيضاً انتهاء الفقه إليه»[٢].

وأخرج الحافظ عبد الملك بن سليمان قال: ذُكر لعطاء أكان أحدٌ من الصحب أفقه من علي؟ قال: لا والله[٣].

وقال الشعبي: من كان أحد من هذه الأمة أعلم بما بين اللوحين وبما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله من علي[٤].

وقال مسروق: وجدت العلم عند ستة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب ثم انتهى علمهم إلى علي وابن مسعود»[٥].

قال العجلوني حول الحديث ـ وكلامه يتضمن إقرار الصحابة كعمر وابن

---

١ - التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، ج٢، ص٣٠٠.

٢ - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١، ص١٨.

٣ - المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج٣، ص٦٠ ـ ٦١.

٤ - الزرندي الحنفي، نظم درر السمطين، ص١٢٨ ـ ١٢٩.

٥ - الزرندي الحنفي، المصدر السابق، ص١٢٩.

مسعود وابن عباس، بأنّه عليه السلام أقضى هذه الأمة ـ «رواه البخاري وابن الإمام أحمد عن ابن عباس بلفظ قال، قال عمر بن الخطاب: عليٌّ أقضانا وأَبي أقرؤنا، والحاكم وصححه عن ابن مسعود بلفظ: كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي... أنّه صلى الله عليه وآله لمَّا بعثه إلى اليمن قاضياً قال: يا رسول الله، بعثتني أقضي بينهم وأنا شاب لا أدري ما القضاء! فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله في صدره، وقال: اللهم اهده وثبِّت لسانه، قال: فو الذي فلق الحبَّة، ما شككت في قضاء بين اثنين»، وقد رواه ابن حبان عن ابن عباس عنه، وهذه الطرق يقوّي بعضها بعضاً، نعم روى البخاري في التفسير وأبو نعيم عن ابن عباس قال، قال عمر: «أقضانا عليٌّ وأقرؤنا أُبَي»، ونحوه عن أبي وآخرين، وللحاكم عن ابن مسعود قال: «كنا نتحدث أنَّ أقضى أهل المدينة علي»، وقال: صحيح»[1].

٢ـ أنه باب مدينة علم الرسول صلى الله عليه وآله:

روى جماعة من أهل العلم منهم الطبراني والسيوطي والزمخشري والخطيب البغدادي وابن مردويه والحاكم الحسكاني، وغيرهم عن مجاهد عن بن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«أنا مدينة العلم وعليٌّ بابُها، فمن أراد العلم فليأته من بابه»**[2].

---

١ - العجلوني، كشف الخفاء، ج١، ص١٦٢ ـ ١٦٣.

٢ - الطبراني، المعجم الكبير، ج١١، ص٥٥؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩، ص١١٤؛ جار الله الزمخشري، الفايق في غريب الحديث ،ج٢، ص١٦؛ جلال الدين السيوطي، الجامع الصغير، ج١، ص٤١٥؛ أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلى، ص٢٣؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٥، ص١١٠؛ ابن مردويه الأصفهاني، المناقب، ص٨٦؛ البري، الجوهرة، ص٧١؛ الموفق الخوارزمي، المناقب، ص٨٣؛ الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ج١، ص١٠٤؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج١٣، ص١٤٨؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٧، ص٢١٩؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٣، ص١١٠٢؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢١، ص١٧٩.

وأخرجه الحاكم الحسكاني بلفظ: «**أنا مدينة العلم وعليٌّ بابُها، فمن أراد المدينة فليأت الباب**». ونصَّ على تصحيحه قائلاً: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرجاه[1].

وهو من أقوى الشواهد على اختصاص عليﷺ بالعلم من رسول اللهﷺ، فهو باب علم الوحي، ومن طلب العلم من غيره فقد أخطأه، ومن أراد الدخول إلى المدينة من غير بابها عُدَّ سارقاً، وقد أحسن المناوي في شرحه لمَّا قال: «**أنا مدينة العلم وعليٌّ بابُها، فمن أراد العلم فليأت الباب**»، فإنَّ المصطفىﷺ المدينة الجامعة لمعاني الديانات كلّها أو لا بدّ للمدينة من بابٍ، فأخبر أنَّ بابَها هو عليٌّ كرم الله وجهه، فمن أخذ طريقه دخل المدينة، ومن أخطأه أخطأ طريق الهدى.

وقد شهد له بالأعلمية الموافقُ والمخالفُ والمعادي والمحالف، خرّج الكلاباذي أنَّ رجلاً سأل معاوية عن مسألة فقال: سَلْ علياً هو أعلم منّي فقال: أريد جوابَك، قال: ويحك كرهت رجلاً كان رسول اللهﷺ يعزه[يَغُرُّهُ] بالعلم عزا [غَرًّا]، وقد كان أكابر الصحب يعترفون له بذلك، وكان عمر يسأله عمَّا أشكل عليه، جاءه رجل فسأله فقال: ههنا علي فاسأله، فقال: أريد أسمع منك يا أمير المؤمنين، قال: قلا أقام الله رجليك ومحى اسمه من الديوان، وصحَّ عنه من طرق أنَّه كان يتعوذ من قوم ليس هو فيهم»[2].

٣ـ انه أكثر الصحابة علما:

أخرج أحمد بن حنبل في مسنده والطبراني ورجاله ثقات، والهيثمي وابن عبد

---

١ - الحاكم النيسابوري ،المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٢٦.

٢ - المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج٣، ص٦٠ ـ ٦١.

البر، وغيرهم، قال أبو عبد الرحمن ـ واللفظ لأحمد ـ: وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث: «قال: أوما ترضين أنّي أزوجك أقدم أمتي سلماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً»، قال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني، وفيه خالد بن طهمان وثَّقه أبو حاتم وغيره، وبقية رجاله ثقات[١]. والحديث له نظائر كثيرة أعرضنا عن إيرادها رعايةً للاختصار.

٤ـ عنده علم الظاهر والباطن:

روى القندوزي وغيره عن يحيى بن أم الطويل قال: سمعت علياً رضي الله عنه، يقول: «ما بين لوحي المصحف من آية إلا وقد علمت فيمن نزلت؟ وإنَّ بين جوانحي لعلماً جماً، فسلوني قبل أن تفقدوني». وقال: «إذا كنت غائباً عن نزول الآية كان يحفظ عليَّ رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان ينزل عليه من القرآن، وإذا قدمت عليه أقرأنيه، ويقول: يا علي أنزل الله عليَّ بعد كذا كذا وتأويله كذا وكذا، ويعلمني تأويله وتنزيله»[٢].

٥ـ عنده علم الشرائع السابقة:

روى التفتازاني وغيره، عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنَّه «قال: لو كسرت الوسادة ثم جلست عليها لقضيت بين أهل التوراة بتوراتهم وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم وبين أهل الزبور بزبورهم وبين أهل الفرقان بفرقانهم، والله ما من آيةٍ نزلت في برّ وبحر

---

١ - أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج٥، ص٢٦؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٣، ص١٠٩٩؛ ابن أبي الحديد ،شرح نهج البلاغة، ج١٣، ص٢٢٧؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج١١، ص٦٠٥؛ الطبراني، المعجم الكبير، ج٢٠، ص٢٣٠؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩، ص١٠١.

٢ - القندوزي الحنفي، ينابيع المودة لذوي القربى، ج١، ص٢٢٢. والروايات في هذا الباب كثيرة جداً، اكتفينا بواحدة على سبيل المثال.

وسهل أو جبل أو سماء أو أرض أو ليل أو نهار، إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وفي أيّ شيء نزلت»[١].

ولهذا قال الحرالي: «قد علم الأولون والآخرون أنَّ فهم كتاب الله منحصرٌ إلى علم علي، ومن جهل ذلك فقد ضلَّ عن الباب الذي من ورائه يرفع الله عنه القلوبِ الحجابَ حتى يتحقق اليقين الذي لا يتغيّر بكشف الغطاء»[٢].

وفيما أوردنا كفاية في التدليل على غزارة علم أمير المؤمنين عليه السلام، وانقطاعه بالأهلية المطلقة لاستنباط الأحكام والتي حاول الآمدي تجاهلها، بل نفيها عنهم عليهم السلام.

المحور الثاني: كثرة المخالطة

إنّ كلامه: «وأمّا كثرة المخالطة للنبي عليه السلام... الخ» يوهم للقارئ أنَّ الشيعة يتمسَّكون بالمخالطة كدليل على تقديم أهل البيت عليهم السلام على من سواهم، والحق: إننا معاشر الشيعة لم نعتبر المخالطة دليلاً، ولم نحتجْ إلى اللجوء والتمسُّك بها مادامت حجَّتُنا قاطعة، وبراهينُنا ساطعة، ولكن للحقِّ والإنصاف نقول: انَّ عليَ بنَ أبي طالب عليه السلام أكثرُ الناس مخالطةً للنبي صلى الله عليه وآله وألصقَهم به، وأقربَهم إليه، وأكثرَهم ملازمة له، وأوَّلَهم إيماناً به، وأحفظَهم لحديثه، وأوعاهم لكلامه، وأطوَعَهم لأمره، وهذا أمرٌ لا يحتاج إثباته إلى دليل، فمنذ أنْ أصابت قريش المجاعة «أخذ رسول

---

١ - التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، ج٢، ص٣٠٠ ـ ٣٠١. والروايات في هذا المضمون كثيرة جداً.

٢ - المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج٣، ص٦٠ ـ ٦١.

الله ﷺ علياً وضمَّه إليه... فلم يزل مع رسول الله ﷺ حتى بعث الله عز وجل محمداً نبياً، فاتَّبعه علي عليه السلام وآمن به وصدَّقه... وأنَّه أول من أسلم وآمن برسول الله ﷺ من الذكور بعد خديجة. قال الثعلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ﴾[1]: وهو قول ابن عباس، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وزيد بن أرقم، ومحمد بن المنكدر، وربيعة المرائي. وقد أشار علي بن أبي طالب كرم الله وجهه إلى شيء من ذلك في أبياتٍ قالها رواها عنه الثقات الأثبات... ربّاه النبي ﷺ وأزلفه وهداه إلى مكارم الأخلاق والفقه، وكان رسول الله ﷺ قبل بدء أمره إذا أراد الصلاة خرج إلى شعاب مكة مستخفياً وأخرج علياً معه فيصليان ما شاء الله، فإذا قضيا رجعا إلى مكانهما»[2].

وقولُه عليه السلام خيرُ دليلٍ على شدَّة اختصاصه بالنبي ﷺ، بل بانفرادِه بهذا الاختصاص، فإنَّه عليه السلام قال ـ كما في شرح النهج للمعتزلي وينابيع المودة للقندوزي ـ: «وقد علمتم موضعي من رسول الله ﷺ، بالقرابة القريبة، والمنزلة الخصيصة، وضعني في حجره وأنا وليد، يضمُّني إلى صدره، ويكنفني في فراشه، ويمسّني جسده، ويشمّني عرفه، وكان يمضغ الشيء ثم يلقمنيه، وما وجد لي كذبةً في قول، ولا خطلةً في فعل... ولقد كنت اتبعه اتّباع الفصيل أثر أمه، يرفعُ لي في كل يوم من أخلاقه علماً، ويأمرني بالاقتداء به، ولقد كان يجاور في كل سنة بحراء فأراه، ولا يراه غيري، ولم يجمع بيتٌ واحدٌ يومئذٍ في الإسلام غيرَ

---

١ - التوبة، ١٠٠.

٢ - ابن الصباغ المالكي، الفصول المهمة في معرفة الأئمة، ج١، ص١٨١ ـ ١٨٩.

رسولِ الله صلى الله عليه وآله وخديجةَ وأنا ثالثهما، أرى نورَ الوحي والرسالة، وأشمُّ ريحَ النبوة. ولقد سمعتُ رنَّةَ الشيطان حين نزل الوحي عليه صلى الله عليه وآله، فقلت: يا رسولَ الله، ما هذه الرَّنة؟ فقال: هذا الشيطان، قد أيس من عبادته، إنَّك تسمع ما أسمع، وترى ما أرى، إلاّ أنَّك لست بنبي، ولكنَّك لوزير، وإنَّك لعلى خير»[1].

فأين عليٌّ بنُ أبي طالب عليه السلام ـ وهو أخو النبي وربيبه، عاش في حجره، وتتلمذ على يديه منذ نعومة أظفاره ـ من صحبة غيره كنساء النبي صلى الله عليه وآله؟!

ومع ذلك فلو أردنا حساب صحبته عليه السلام مع النبي صلى الله عليه وآله، فأنّه لم يفارقْه منذ قحط قريش، عندما جاء النبيُّ صلى الله عليه وآله مع العباس وحمزة ليخففا عن أبي طالب العيال ـ بل قبل ذلك ـ وبقي إلى جنب النبي صلى الله عليه وآله ما فارقه في حلِّه وترحاله، في ليلٍ أو نهارٍ.

وأما صحبة الزوجات، فلو فرضنا أنَّ النبي صلى الله عليه وآله تزوَّج بهنَّ في بداية الهجرة، فيكون قد عاش معهن عشرةَ أعوامٍ لا غير، وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد زوجاته صلى الله عليه وآله وأنَّهن ثمانية أو تسعة، فيكون قد عاش مع كلّ واحدةٍ منهن ـ مع غض النظر عن أسفاره ـ سنةً وشهرين لا غير، فأين ذلك من مصاحبة عليٍّ عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله؟.

---

١ - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٣، ص١٩٧؛ القندوزي الحنفي، ينابيع المودة لذوي القربى، ج١، ص٢٠٨ ـ ٢٠٩.

المبحث الثاني

مغالطة الآمدي حول نفي العصمة في آية التطهير وجوابها

قال الآمدي: «وأما العصمة، فلا يمكن التمسُّك بها لما بيَّناه في الكتب الكلامية.

وأما الآية فقد بينا أنَّ المراد بنفي الرِّجس إنَّما هو نفي **الظنة والتهمة** عن زوجات النبي ﷺ، وذلك بمعزل عن الخطأ والضلال في الاجتهاد والنظر في الأحكام الشرعية».

أقول:

تهرَّب من التعرُّض للعصمة لانتفائها القطعي عن غير أهل البيت عليهم السلام، ولم يدّعها أحدٌ منهم على الإطلاق، وأمَّا عصمةُ أهل البيت عليهم السلام فقد طفحت المصادرُ السنية والشيعية بأدلتها النقلية عن الحضرة النبوية، وسوف نذكر دلالة الآية على ذلك بعد بيان معنى الرجس.

المراد من الرِّجس في آية التطهير:

وأما قوله حول المراد من الرِّجس، وأنَّه نفي الظنة والتهمة، فلم نجد من المفسرين من فسَّر الرِّجس في الآية المذكورة بذلك، وها نحن نسوق للقارئ ما وقفنا عليه من كلماتِ أرباب اللغة في بيان معنى الرِّجس ثم نتبعها بكلمات المفسرين.

الرجس في اللغة:

يُطلق الرِّجس في لغة العرب على كل ما يُستقذر من القول والفعل، كالذنب والنجاسة والإثم، والعمل القبيح.

١- قال ابن السكيت الأهوازي: «الرِّجس: الشيء القذر»[١].

٢- وقال الجوهري: «الرجس القذر»[٢].

٣- وقال ابن منظور: «الرِّجس القذر، وقيل: الشيء القذر، ورجس الشيء يرجس رجاسةً، وإنَّه لرجس مرجوس، وكل قذر رجس، ورجل مرجوس ورجس: نجس... وقال ابن الكلبي في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾، الرِّجس: المأتم، وقال مجاهد: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللهُ الرِّجْسَ﴾، قال: ما لا خير فيه... قال الزجاج: الرِّجس في اللغة اسم لكل ما استقذر من عمل»[٣].

٤- وقال محمد بن عبد القادر: «الرِّجس القذر»[٤].

٥- وقال الزبيدي: «والرِّجس، بالكسر: القذر، أو الشيء القذر»[٥].

هذه كلماتُ اللغويين، وإليك كلمات المفسرين في بيانِ المرادِ من الرِّجس في خصوص الآية، وأنت الحَكَم:

١- ابن السكيت الأهوازي، ترتيب إصلاح المنطق، ص١٧١.

٢- الجوهري، الصحاح، ج٣، ص٩٣٣.

٣- ابن منظور، لسان العرب، ج٦، ص٩٤ ـ ٩٥.

٤- محمد بن عبد القادر، مختار الصحاح، ص١٢٩.

٥- الزبيدي، تاج العروس، ج٨، ص٣٠٣.

كلمات المفسرين في المراد من الرِّجس في آية التطهير:

١- قال مقاتل بن سليمان: يعني الإثم[١].

٢- قال ابن جرير الطبري: يقول: إنما يريد الله ليذهب عنكم السوء والفحشاء يا أهل بيت محمد، ويطهِّركم من الدنس الذي يكون في أهل معاصي الله تطهيراً[٢].

٣- قال الجصاص: الرِّجس اسم في الشرع لما يلزم اجتنابه، ويقع اسم الرِّجس على الشيء المستقذر النجس[٣].

٤- قال أبو الليث السمرقندي: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ**﴾ يعني الإثم، وأصله في اللغة: كل خبيث من المأكول وغيره. . . ﴿**وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ يعني من الإثم والذنوب[٤].

٥- قال ابن أبي زمنين: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ**﴾ يعني: الشيطان. وقال بعضهم: الرجس: الإثم. وقال محمد: الرِّجس في اللغة: كل مستنكر مستقذر من مأكول أو عمل أو فاحشة[٥].

٦- قال السلمي: قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجس أَهْلَ الْبَيْتِ ويطهِّركم تَطْهِيراً**﴾. قال أبو بكر الوراق: ﴿**الرِّجْسَ**﴾ الأهواء والبدع والضلالات. ﴿**وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ من دنس الدنيا والميل إليها. قال بعضهم: الرِّجس هو الغل

١- مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل بن سليمان، ج٣، ص٤٥.

٢- إبن جرير الطبري، جامع البيان، ج٢٢، ص٨

٣- الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص٥٧٧.

٤- أبو الليث السمرقندي، تفسير السمرقندي، ج٣، ص٥٦.

٥- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، تفسير ابن زمنين، ج٣، ص٣٩٨.

والغش والحسد، ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ بالهدى والتوفيق. وقال علي بن عبد الرحمن في قوله: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجس أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ قال: البخل والطمع[١].

٧- قال الثعلبي: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾ الإثم الذي نهى الله النساء عنه. قاله مقاتل. وقال قتادة: يعني السوء. وقال ابن زيد: يعني الشيطان[٢].

٨- قال الواحدي: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾ وهو كل مستنكر ومستقذر من عمل أهل البيت[٣].

٩- قال السمعاني: وأما الرِّجس فمعناه: ما يدعو إلى المعصية. وقال بعضهم: عمل الشيطان. والرجس في اللغة هو كل مستقذر مستخبث. وقوله: ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ أي: من المعاصي بتقوى الله تعالى، وذهب بعض أصحاب الخواطر إلى أنَّ معنى قوله: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾ أي: الأهواء والبدع، ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ بالسّنة، وقال بعضهم: يذهب عنكم الرِّجس أي: الغل والحسد، ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ بالتوفيق والهداية، وقال بعضهم: يذهب عنكم الرِّجس: البخل والطمع، ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، بالقناعة والإيثار، والتفسير ما بيَّنا من قبل[٤].

١٠- قال البغوي: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجس أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ أراد بالرجس الإثم... وقال مجاهد: الرِّجس الشك[٥].

١- السلمي، تفسير السلمي، ج٢، ص١٤٥.

٢- الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج٨، ص٣٥.

٣- الواحدي، تفسير الواحدي، ج٢، ص٨٦٥.

٤- السمعاني، تفسير السمعاني، ج٤، ص٢٨٢.

٥- البغوي، تفسير البغوي، ج٣، ص٥٢٨.

١١- قال ابن عطية الأندلسي: الرِّجس اسم يقع على الإثم وعلى العذاب وعلى النجاسات والنقائص فأذهب الله جميع ذلك عن أهل البيت[١].

١٢- قال ابن الجوزي: قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الـرِّجْسَ**﴾، للمفسرين خمسة أقوال:

أحدها: الشرك، قاله الحسن.

والثاني: الإثم، قاله السدي.

والثالث: الشيطان، قاله ابن زيد.

والرابع: الشك.

والخامس: المعاصي، حكاهما الماوردي.

قال الزجاج: الرِّجس: كل مستقذر من مأكول أو عمل أو فاحشة[٢].

١٣- قال الرازي: قال الله تعالى في صفة أهل البيت: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجس أَهْلَ الْبَيْتِ ويطهِّركم تَطْهِيراً**﴾، وليست هذه الطهارة إلا عن الآثام والأوزار[٣].

وقال: قوله تعالى: ﴿**لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجس أَهْلَ الْبَيْتِ ويطهِّركم تَطْهِيراً**﴾ فيه لطيفة وهي: أنَّ الرِّجس قد يزول عيناً ولا يطهر المحل، فقوله تعالى: ﴿**لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ**﴾ أي يزيل عنكم الذنوب ويطهِّركم أي يلبسكم خلع الكرامة[٤].

١- ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج٤، ص٣٨٤.

٢- ابن الجوزي، زاد المسير، ج٦، ص١٩٨.

٣- الرازي، مفاتيح الغيب، ج١٦، ص٢٥.

٤- الرازي، المصدر السابق، ج٢٥، ص٢٠٩.

١٤- قال العز بن سلام الدمشقي: الرِّجس الإثم، أو الشرك، أو الشيطان، أو المعاصي، أو الشك، أو الأقذر ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم أجمعين، قاله أربعة من الصحابة رضوان الله تعالى عنهم، أو الأزواج خاصة، أو الأهل والأزواج. ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ﴾ من الإثم، أو السوء، أو الذنوب[1].

١٥- قال أبو حيان الأندلسي: واستعار الرِّجس للذنوب، والطهر للتقوى؛ لأنَّ عرض المقترف للمعاصي يتدنس بها ويتلوث، كما يتلوث بدنه بالأرجاس.

وأما الطاعات، فالعرض معها نقي مصون كالثوب الطاهر، وفي هذه الاستعارة تنفير عما نهى الله عنه، وترغيب فيما أمر به.

والرِّجس يقع على الإثم، وعلى العذاب، وعلى النجاسة، وعلى النقائص، فأذهب الله جميع ذلك عن أهل البيت. وقال الحسن: الرِّجس هنا: الشرك. وقال السدي: الإثم. وقال ابن زيد: الشيطان. وقال الزجاج: الفسق؛ وقيل: المعاصي كلها، ذكره الماوردي. وقيل: الشك؛ وقيل: البخل والطبع؛ وقيل: الأهواء والبدع. وانتصب أهل على النداء، أو على المدح، أو على الاختصاص، وهو قليل في المخاطب[2].

الخلاصة:

وبناء على ذلك فلا أدري من أين أتى الآمدي بتفسير الرِّجس بنفي الظّنة والتُّهمة، وكان الأجدر به أنْ يقتفي أثرَ أهل العلم، ويكتفي بما قاله أهلُ الفن والاختصاص، أو يرجع إلى أحدٍ كتب التفسير السنية.

١- الإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي، تفسير العز بن عبد السلام، ج٢، ص٥٧٥.

٢- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص٢٢٤.

ومن هذا النقل يُعرفُ أنَّ الآيةَ بعيدةٌ جداً عمَّا حاول الآمدي التمسُّك به.

تتمة في دلالة الآية على عصمة أهل البيت عليهم السلام

وبعد أنْ عرفت أنَّ الآية نصٌّ بأهلِ البيتِ الكرام البررة عليهم السلام، نودُّ الإشارةَ إلى إحدى دلالاتها، إتماماً للبحث، وتعميماً للفائدة، فنقول:

إنَّ من ما أهمِّ الدلالات الصريحة لآية التطهير المباركة، إثباتها لعصمة أهل البيت عليهم السلام، وذلك:

١. إنَّ المراد بالرِّجس الوارد في الآية كلٌّ ما يُستقذر ويُستقبح من القول والفعل، كالذنب والفحشاء والغل والحسد والحقد والأهواء والبدع والبخل والطمع والخبائث والنقائص، وغيرها، كما قررناه في المباحث السابقة، من خلال أقوال كلمات علماء اللغة والمفسرين من أهل السنة.

٢. إنَّ كلمة ﴿**إِنَّما**﴾ تدل على الحصر، بل هي أقوى أدوات الحصر، وهذا لا خلاف فيه عند أهل اللغة.

٣. إنَّ الإرادة في قوله: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ**﴾ إرادةٌ تكوينية ـ لا يتخلَّف فيها المراد، بل يقع قطعاً ـ من قبيل قوله تعالى: ﴿**إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾[1]، وليس هي إرادة تشريعية؛ لأنَّ الإرادة التشريعية تتنافي والحصر في الآية، لكونها عامة في جميع بني البشر، ولا تختص بأهل البيت عليهم السلام، فإنَّ الله تعالى يريد ـ بالإرادة التشريعية التي قد يتخلَّف فيها المراد ـ بالإرادة التشريعية أنْ يكون كلٌّ واحد من المكلفين طاهراً، مؤمناً، متنسكاً، ممتثلاً لأمره سبحانه، والتشريعية من

١- يس، ٨٢.

قبيل قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾(١)، فالإرادة هنا تكون تكوينية لا محالة.

وبعد بيان هذه الأمور الثلاثة، نقول: إنَّ الإرادةَ في الآية تكوينيةٌ، والمرادَ هو إذهابُ عمومِ الرِّجس عن أهل البيتعليهم السلام، فثبتت طهارتُهمعليهم السلام عن مطلق الرِّجس والذنوب والآثام؛ لأنَّ اللام في الرِّجس لام الجنس، ونفيُ الماهية نفيٌ لكلّ جزئياتها من الخطأ والزلل، سواء أكان على سبيل العمد أو الخطأ أو النسيان، فيكون نفي الرِّجس المطلق عنهم بالإرادة التكوينية تصريحاً بعصمتهمعليهم السلام، فالآية دالة على العصمة، وهذا ما تعضده أدلَّةٌ عديدةٌ، أعرضنا عنها لئلا نخرج عن الغرض الأصلي للكتاب، ومن أراد المزيد فعليه الرجوع إلى المطوَّلات، كالشافي في الإمامة للشريف المرتضىقدس سره.

قال الآمدي: وعلى هذا، فقد بطل أنْ يكون قولُ الواحد منهم أيضاً حجة.

أقول: بل وعلى هذا فقد بطل كلام الآمدي في ردَّ حجيتهمعليهم السلام، والحطّ من منزلتهم، وثبتت لهم الحجية من أقول مخالفيهم، قولاً وفعلاً وتقريراً.

١- البقرة، ١٨٥.

المبحث الثالث

مغالطة الآمدي حول موقف أمير المؤمنين من سيرة السلطة ونقضها

قال الآمدي: «ويؤيد ذلك أنّ علياًعليه السلام، لم ينكر على أحدٍ ممَّن خالفه فيما ذهب إليه من الأحكام، ولم يقل له: إنَّ الحجة فيما أقول، مع كثرة مخالفيه. ولو كان ذلك منكراً، فقد كان متمكناً من الإنكار فيما خولف فيه في زمن ولايته وظهور شوكته، فتركه لذلك يكون خطأ منه، ويخرج بذلك عن العصمة وعن وجوب إتباعه فيما ذهب إليه».

أقول: حاول الآمدي أنْ يؤيّد رأيه في بطلان حجية قول أهل البيتعليهم السلام بعدمِ إنكارِ أمير المؤمنينعليه السلام على من سبقه من الحكام، وكأنَّ عدمَ إنكار أمير المؤمنينعليه السلام على من سبقه أمرٌ مسلَّم، ونحن نبين ذلك بالاعتماد على المصادر السنية لتعرف حقيقة الحال، فنقول:

تمسَّك هنا بأمرين: أحدهما: عدم إنكار عليعليه السلام على من سبقه، والثاني: أنَّه لم يغيِّر شيئاً ممّا سنَّه الحكام السابقون. وإليك الأمرين كلّاً على حده:

الأمر الأول: إنكار علي عليه السلام على من سبقه:

إنَّ ما ذكره من عدم إنكار علي عليه السلام على من سبقه من الحكام، خلاف ما نُقِلَ عن سيرته عليه السلام، وكتبُ التاريخ مليئةٌ بإنكاره عليه السلام على سيرة من سبقه من الحكام، فيما يخصُّ أحكام الفقه والتفسير والسياسة والاقتصاد وغيرها، ونحن ننقل جزءاً يسيراً من ذلك، لبيان زيف ما ادَّعاه الآمدي من عدم إنكاره عليهم:

أولا: اعتراضه على الجور في القضاء

نكتفي من ذلك بإيراد نموذجين، رعايةً للاختصار، وإنْ كانت المصادر السنية مليئة بالوثائق التي تثبت اعتراضه على قضاء الحكام السابقين:

١- دخل علي عليه السلام على عمر وإذا امرأة حبلى تُقاد لتُرجم، فسأل عنها، فقالوا: أمر بها أمير المؤمنين أنْ تُرجم، فردَّها، وقال لعمر: هذا سلطانك عليها، فما سلطانك على ما في بطنها ؟ ثم قال: لعلك انتهرتها أو أخفتها ؟ قال: قد كان ذلك، قال: أو ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: لا حدَّ على معترف بعد بلاء، فخلى عمرُ سبيلها، ثم قال: عجزتْ النساء أنْ يلدنَ مثلَ علي بن أبي طالب»[1].

وهو كما يرى القارئ الكريم ردٌّ ونقضٌ لرأي قد أبرمه عمر، وإبطالٌ لحكمٍ قد حكم به، وليس الهدف نشوة الاعتراض، بل إنقاذ نفسين أوشكتا على الهلاك بقضاء سيء وحكم جائر عن السنة.

٢- بلغ عمر أنَّ امرأةً من قريش تزوَّجت رجلاً من ثقيف في عدَّتها، فأرسل إليها، ففرَّق بينها وعاقبهما، وقال: لا ينكحها أبداً، وجعل الصداق في بيت المال،

١ـ الجصاص، أحكام القرآن، ج١، ص٥١٥؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٣، ص١٩٤.

فبلغ ذلك علياًعليه السلام فقال: ما بال الصداق وبيت المال؟ إنَّهما جهلا فينبغي للإمام أنْ يردَّهما إلى السنة، قيل: فما تقول أنت فيهما؟ قال: لها الصداق بما استحلَّ من فرجها، ويُفرَّق بينهما، ولا جلد عليهما. . . فبلغ ذلك عمر، فقال: أيُّها الناس ردُّوا الجهالات إلى السنة[1].

ثانيا: إنكاره على منع رواية الحديث وتدوينه

على الرّغم من مشروعية كتابة السنة وتدوينها، وأمرِ النبيصلى الله عليه وآله وحثّه الشديد على ذلك، إلاّ أنَّ عمر بن الخطاب سلك منهجاً مغايراً لمنهج النبيصلى الله عليه وآله، فمنع من تدوين الحديث وكتابته ومذاكرته، وهدد الكثير من الصحابة ممَّن عُرفوا بكثرة الرواية له، فقال لأبي هريرة: «**لتتركنَّ الحديث عن رسول اللهصلى الله عليه وآله أو لأُلحقنَّك بأرض دوس**»[2]، وكان إذا استعمل العمال على الأمصار شدد عليهم الوصية بترك رواية الحديث[3].

وقد وقف عليعليه السلام موقفَ الحريص على السنة، الذائدِ عن حياضها، فشجَّع على تبادل الحديث وأمر بتدوينه وكتابته بأسانيده، بخلاف ما أمر به عمر بن الخطاب، وكان يقول: «**قيّدوا العلم، قيّدوا العلم**»[4]، ويقول: «**تزاوروا، وأكثروا**

٢ـ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١، ص١٨؛ عبد الحليم الجندي، الإمام الصادقعليه السلام، ص٢٧؛ الأحمدي الميانجي، مواقف الشيعة، ج٣، ص١١٦.

١ـ ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٦٧، ص٣٤٣؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢، ص٦٠٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٨، ص١١٥؛ ابن حجر، الإصابة، ج١، ص٦٨؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج١٠، ص٢٩١.

٢ـ الطبري، تاريخ الأُمم والملوك ج٣، ص٢٧٣.

٣ـ الطوسي، ابن حمزة الثاقب في المناقب، ص٢٧٨؛ العاملي، الصحيح من السيرة، ج١، ص٥٣.

ذكر الحديث، فإنَّكم إنْ لم تفعلوا يندرس الحديث»[١]، وكان يرفع صوته قائلاً: من يشتري منّي علماً بدرهم؟ فاشترى الحارث الأعور صحفاً بدرهم وجاءه بها، فكتب له علماً كثيراً[٢].

ثالثا: تشديده في الإنكار على مسح الخفين

من الأمور التي استحدثت على العبادات بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي زمن عمر بن الخطاب تحديداً، المسح على الخفين بدلاً عن القدم، فهل سكت علي عليه السلام، ولم ينكر شيئاً من ذلك كما يدَّعي الآمدي؟ كلا، بل وقف علي عليه السلام بوجهها وقوفاً حازماً، حتى روي أنَّه توضأ أمامه رجلٌ فمسح على خفّيه، ودخل المسجد فصلّى، فجاءه علي عليه السلام فوطأ على رقبته، وقال: ويلك تصلّي على غير وضوء؟ فقال الرجل: أمرني عمرُ بنُ الخطاب بذلك، فأخذه بيده وانتهى به إليه، فقال: انظر ما يروي هذا عنك، ورفع صوتَه، فقال عمرُ: نعم، أنا أمرتُهُ بذلك، إنَّ رسول الله مسح، فقال علي عليه السلام: قبلَ المائدة أو بعدها ؟ فقال عمر: لا أدري. فقال علي عليه السلام: فَلِمَ تفتي وأنتَ لا تعلم؟ سبق الكتاب الخفين[٣].

رابعا: اعتراضه على تعطيل الحدود

إنَّ من الميادين التي شهدت ركوداً في زمن عثمان بن عفان ميادين الحدود، والنصوص التاريخية تؤكّد أنَّ علياً عليه السلام قاد حركةً لها أثرُها في الضغط على عثمان لأجل إقامةِ الحدود، فقد ورد أنَّ الوليدَ بنَ المغيرة شرب الخمر في

٤ـ الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص١٤١؛ ابن عساكر، المصدر السابق، ج٥، ص٣٤٤.

٥ـ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص١٦٨؛ الثقفي، الغارات، ج٢، ص٧١٨.

٤ـ العياشي، تفسير العياشي، ج١، ص٢٩٧؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج٢٧، ص٦٠.

الكوفة، وصلّى بأهلها الصبح أربعاً، وقاءَ في محرابها، فخرج جماعة إلى عثمان، وشهدوا عنده، فأوعدهم وتهددهم، وقال: «**كلَّما غضب رجلٌ منكم على أميره رماه بالباطل؟**»[١]، فعطَّل الحدود، وضرب الشهود، فأتوا علياًعليه السلام وشكوا إليه ذلك، فخرج إلى عثمان مغضباً، فقال: «**عطَّلتَ الحدود، وضربت قوماً شهدوا على أخيك فقلبت الحكم**»[٢]، وأصرَّ عليه بإقامة الحد وعدم توليته شيئاً من أمور المسلمين، فعزله عن الكوفة بسعيد بن العاص، وأذعن بإقامة الحدِّ عليه، ولمّا لم يجرؤ أحدٌ على ذلك خوفاً من سخط السلطة وغضبها، قام عليعليه السلام وأخذ السوط ومشى إليه، فقال له الوليد: نشدتك بالله وبالقرابة، فقال عليعليه السلام: اسكت أبا وهب، فإنَّما هلكت بنو إسرائيل بتعطيلهم الحدود[٣]، فضربه وعثمان ينظر إليه.

خامسا: اعتراضه على إسقاط متعة الحج

لقد كان عمر بن الخطاب يرى لنفسه الأهليةَ في إباحة ما حرَّم الله وتحريم ما أحل، فحرَّم متعتي النساء والحج، ونهى عنهما أشدَّ النهي، قائلاً: «**متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أنهى عنهما وأُعاقب عليهما**»[٤]، فانتهى عنهما الكثيرُ من الصحابة خوفاً من درَّة عمر وسوطه، وقد أجهد عثمانُ نفسه في إمضاء تلك السنة والتأكيد عليها، ولكنَّ علياًعليه السلام جبهه بموقفٍ من الإصرار على سنَّةِ رسولِ

٢ـ الجوهري، السقيفة، ص١٢٤؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧، ص٢٣٢.

٣ـ ابن أبي الحديد، المصدر السابق، ج٣، ص١٩.

١ـ انظر: ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج١، ص٤٠٩.

٢ـ الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص١٩١؛ السرخسي، أصول السرخسي، ج٢، ص٦؛ ابن أبي الحديد، المصدر السابق، ج١٢، ص٢٥١؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٢، ص٣٩٢؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٣٦٦؛ احمد المرتضي، شرح الأزهار، ج٢، ص١٣٩.

الله ﷺ، فقد أورد البيهقي عن مروان بن الحكم أنَّ «**عثمان كان ينهى عن المتعة، وأنْ يجمع بينهما، فلمّا رأى ذلك عليٌّ أهلَّ بهما جميعاً، قال: لبيك عمرة وحجة معاً. فقال عثمان: تراني أنهى عن شيء وتفعله أنت؟ قال: لم أكن لأدع سنة رسول الله 1 لقول أحدٍ من الناس**»[١].

سادسا: اعتراضه على إتمام الصلاة في السفر

إنَّ من المجمع عليه عند أهلِ العلمِ أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يقصرُ الصلاةَ بمنى، وكذا أبو بكر وعمر، بل وعثمان أيضاً شطراً من خلافته، ثم صلاها أربعاً[٢]، لتصبح سنةً من بعده، وقد جوبهت هذه المحاولة لتحريف السنة بالمزيد من استنكارِ الصحابة وخصوصاً علي بن أبي طالب عليه السلام فقد قابل ذلك الانحراف عن الشريعة بالرَّفض القاطع، والإصرار على الحقّ، فقد «**اعتل عثمان وهو بمنى، فأُتي عليٌّ، فقيل له: صلّ بالناس. فقال: إنْ شئتم صليت لكم صلاة رسول الله 1، يعني ركعتين، قالوا: لا، إلاّ صلاة أمير المؤمنين ـ يعنون عثمان ـ أربعاً**»[٣].

٤ـ ابن شبه، تاريخ المدينة، ج٣، ص١٠٤٣؛ أبو يعلي، مسند أبي يعلي، ج١، ص٣٤١؛ البيهقي، السنن الكبري، ج٤، ص٣٥٢؛ الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي، ص١٦.

١ـ الصنعاني، المصنف، ج٢، ص٥١٦؛ أحمد، مسند أحمد، ج٢، ص١٦؛ البخاري، صحيح البخاري، ج٢، ص٣٥؛ مسلم، صحيح مسلم، ج٢، ص١٤٦؛ النسائي، السنن الكبرى، ج١، ص٥٨٧؛ البيهقي، السنن الكبري، ج٣، ص١٢٦؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ج٤، ص٣١٤؛ المباركفوري، تحفة الأحوذي، ج٣، ص٥٣.

٢ـ ابن حزم، المحلى، ج٤، ص٢٧٠.

سابعا: استنكار سياسة التنكيل بالصحابة

وفي زمن عثمان بن عفان وقف عليٌّ عليه السلام موقفاً رافضاً للسياسات الخاطئة التي انتهجها الحاكم وجهازُهُ الحاكم، معلناً غضبَه واستيائه الشديدين من تلك السياسات، والتي كان من مفرداتها انتهاجُ سياسة التنكيل بالمعارضين والمنددين بسياسته، فقد بالغ عثمان في ذلك، فسيَّر أبا ذر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الربذة، ومنع الناسَ من مشايعته، ولكن علياً عليه السلام خفَّ لتوديعه ومعه الحسنان وعقيل وعبد الله بن جعفر، فاعترضهم مروان بن الحكم وجماعته ليردُّوهم، فثار علي عليه السلام، فحمل على مروان وضرب أذني دابته، وصاح به: «**تَنَحَّ نَحَّاك الله إلى النار**»[1]، وودَّع أبا ذر، بما يبطنه من استنكارٍ وتنديدٍ بهذه السياسةِ تجاه صلحاء الصحابة وعظماء الأمة، قائلاً: «**يا أبا ذر، إنَّك غضبت لله فارج من غضبت له، إنَّ القوم خافوك على دنياهم وخفتهم على دينك، فاترك في أيديهم ما خافوك عليه، واهرب بما خفتهم عليه. . . وستعلم من الرابح غداً والأكثر حسداً**»[2].

وقد أثار هذا الموقف غضبَ عثمان، فقيل لعلي عليه السلام: إنَّ عثمان عليك غضبان، قال: «**غضبُ الخيلِ على اللُّجم**»[3].

فهل يصح بعد هذا أن يقال بأنَّ علياً عليه السلام لم يعترض على سياسة من سبقه من الحكام؟ ثم إنَّ ما أوردناه على نحو المثال لا الاستقصاء.

١ـ اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص١٧٢.

٢ـ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٨، ص٢٥٢؛ البروجردي، جامع أحاديث الشيعة، ج١٤، ص٤٥٣.

٣ـ الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ج١، ص١٠٢؛ محسن الأمين، أعيان الشيعة، ج١، ص٤٤٠.

الأمر الثاني: هل نقض عليعليه السلام من سننهم شيئا؟

ذكرنا في الأمر الأول إنكارَ عليعليه السلام على من سبقه من الحكام فيما يراه مخالفاً للقرآن والسنة، وفيما ذكرناه كافٍ لإبطال مقالةِ الآمدي، ولكننا نظيف إلى ذلك ما نقضه عليٌّعليه السلام من سننهم وأبطله من آرائهم، بسبب مخالفتها الصريحة لسيرة النبيصلى الله عليه وآله، التي تمثل الجانب التطبيقي للشريعة المقدسة، وسوف نكتفي من ذلك بثلاثة نماذج:

أولا: إبطال منهج المفاضلة بالعطاء وانتهاج مبدأ المساواة

وما قام به أمير المؤمنينعليه السلام إبَّان خلافته ممّا يُعَدُّ ضربةً لمن سبقه، تهديمُ النظام الطبقي الذي شيَّده الحكام قبله واعتاده الناسُ في ربع قرن، خصوصاً في عصر الخليفتين عمر وعثمان، اللذين اختارا منهج المفاضلة بالعطاء[1]، وعدل منذ يومه الأول عن منهجها في العطاء، وأرجع الناس إلى سيرة النبيصلى الله عليه وآله، فاستهلَّ حكمه بتقسيم بيت المال بالسوية، وأعطى كلاً من المهاجرين والأنصار ومواليهم ثلاثة دنانير، ولم يفضّل أحداً على أحد في العطاء، فأظهرت قريش عدم الرضا، واستولى عليها القلق فعاتبته في ذلك، وقال قائلهم: «**إنَّك جعلت حقَّنا في القسم كحقِّ غيرنا، وسوَّيت بيننا وبين من لا يماثلنا**»[2]، فقالعليه السلام: «**أمّا القسم والأُسوة فإنَّ ذلك أمر لم أحكم فيه بادئ ذي بدء، وقد وجدت أنا وأنتما رسولَ اللهصلى الله عليه وآله يحكم بذلك، وكتابُ الله ناطق به، وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين**

١ـ الشوكاني، نيل الأوطار، ج٨، ص٢٣٥.

٢ـ ابن شدقم، الجمل، ص٧٢؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٧، ص٤١؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج٣٢، ص٢١.

يديه ولا من خلفه»[١]، فلم يفرّق بين الأسود والأبيض، ولا بين الأنصاري والمهاجري، خلافاً لمن سبقه كما هو واضح.

وقد كان يرى المفاضلةَ في العطاء جوراً في الحكم، وخروجاً عن الشرع، ومجانبةً للقيم السماوية، وسيرةِ النبيصَلَّىٰاللّٰهُعَلَيْهِوَآلِهِ، روي أنَّه مشى إليه جماعةٌ من أصحابه، وقالوا: يا أمير المؤمنين، أعط هذه الأموال، وفضّل هؤلاء الأشراف من العرب، وقريش على الموالي والعجم، ومَن تخاف خلافه عليك من الناس، وفراره إلى معاوية، فقال لهم: «**أتأمرونني أنْ أطلب النصرَ بالجور، والله لا أفعل ما طلعت الشَّمس، وما لاح في السَّماء نجم، ووالله لو كان مالهم لي لواسيت**[٢] **بينهم فكيف وإنَّما هي أموالهم**»[٣].

ثانيا: إبطال التصرفات الاقتصادية لعثمان

وكان عليعَلَيْهِالسَّلَامُ يرى بطلانَ التصرفاتِ الماليةِ لعثمان بن عفان، وقد بادر إلى إلغاء الهبات الكبيرة التي أعطاها عثمان، وقرر إرجاع أقطاعاته وهباته، وأمر بردِّها إلى بيت المال، وأعلن مبدأ إرجاع الأموال المنهوبة بقوله: «**ألا وأنَّ كلَّ قطيعةٍ أقطعها عثمان، وكلَّ مالٍ أعطاه من مالِ الله فهو مردود في بيت المال، فإنَّ الحقَّ القديم لا يبطله شيء، ولو وجدته قد تزوّج به النساء، وفرق في البلدان، لرددته إلى**

٣ـ ابن شدقم، الجمل، ص٧٣؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٧، ص٤١؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج٣٢، ص٢٢.

١ـ آساه بماله مؤاساة، جعله أسوته فيه (محمد عبد القادر، مختار الصحاح، ص١٧).

٢ـ الثقفي، الغارات، ج١، ص٧٥؛ المفيد، الأمالي، ص١٧٥؛ الطوسي، الأمالي، ص١٩٤.

حاله فإنَّ في العدل سعة، ومن ضاق عليه الحقُّ فالجورُ عليه أضيق»[١].

ولم يكن ذلك شعاراً، بل جسَّده عملياً على أرضِ الواقع، فقد ورد أنَّ عثمان أعطى الأشعث بن قيس الكندي مائةَ ألفِ درهم، فأمره الإمامُ بإحضارها فامتنع قائلاً: «**إنّي لم أصب ذلك في عملك، فقال له: والله لئن لم تحضرها بيت مال المسلمين لأضربنَّك بسيفي هذا، أصاب منك ما أصاب، فأحضَرَها، وأخذَها منه، وصيَّرَها في بيتِ المال، وتتبَّع عمالَ عثمان فأخذَ منهم كلَّ ما أصابه قائماً وضمَّنهم ما أتلفوا»**[٢].

وأعطى عثمانُ أذربيجان للأشعث طعمةً له ولذريته، فأبطل عليٌّ عليه السلام ذلك[٣]، كما أمر بكلّ ما كان في دارِ عثمان من مالٍ وسلاحٍ، وكلّ ما كان من أموال المسلمين، فقبضه، وترك ما كان لعثمان ميراثاً لورثته[٤].

فهل يصحُّ بعد ذلك النقل الذي اقتصرنا فيه على مصادر أهل السنة، أنْ يقال: أنَّ علياً عليه السلام لم ينكر على أحدٍ ممَّن خالفه من الحكام السابقين؟!

ثالثا: إخراج ولاة عثمان وبطانته من ولاية الأمصار

إنَّ من أهمِّ وأبرز الخطوات التي قام بها أميرُ المؤمنين عليه السلام إبّان حكومته تطهير الجهاز الحكومي ومحيط الحكم من النفعيين وذوي الأطماع والمصالح، والعناصر المنتسبة لهم من الانتهازيين المنتسبين بالقرابة والنسب، إيماناً منه بأنَّ «تولي

٣ـ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١، ص٢٦٩؛ المحمودي، نهج السعادة، ج١، ص١٨٧.

٤ـ القاضي النعمان، دعائم الإسلام، ج١، ص٣٩٦.

١ـ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧، ص٢٥٤.

٢ـ القاضي النعمان، المصدر السابق، ج١، ص٣٩٦.

الأراذل والأحداث الدول دليل على انحلالها وإدبارها»[١]، فبادر إلى إقصاء الانتهازيين وأصحاب المطامع، من الأمويين الذين كانوا الذراع الأيمن لمن قبله من الحكام، وكان المجتمع آنذاك يضمُّ فئةً كبيرةً كمروان بن الحكم، ومعاوية بن أبي سفيان، ويعلي بن أمية، وعبد الله بن أبي سرح، وسعيد بن العاص، ونظرائهم.

وكان مبدأه في ذلك «**إنَّ هذه الإمارة أمانةٌ، فَمَن جعلها خيانةً فعليه لعنةُ الله إلى يوم القيامة، ومن استعمل خائناً فإنَّ محمداً**صلى الله عليه وآله **بريءٌ منه في الدنيا والآخرة**»[٢]، خلافاً لغيره من الحكام، وكان يقول: «**لو كنت مستعملاً أحداً لضرِّه ونفعه لاستعملت معاوية على الشام، ولولا ما ظهر لي من حرصهما على الولاية لكان لي فيهما رأي**»[٣].

فأقصى ـ ومنذ اللحظة الأولى ـ جميعَ ولاةِ عثمان، فأشارَ عليه جمعٌ من أصحابه بإبقاءِ معاوية بن أبي سفيان على الشام ريثما تستتب الأُمور، فقال: «**أما معاوية، فلا والله لا أراني مستعملاً له، ولا مستعيناً به**»[٤].

ولم يكتفِ بذلك بل حذّر ولاته من الاستعانةِ بهم، فكتب لمالك الأشتر: «**إنَّ شرَّ وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً، ومن شركهم في الآثام فلا يكونَنَّ**

٣ـ الليثي، عيون الحكم والمواعظ، ص ٢٠٢.

٤ـ القاضي النعمان، دعائم الإسلام، ج٢، ص٥٣١؛ المحمودي، نهج السعادة، ج٥، ص٣٣.

١ـ ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج١، ص٧١.

٢ـ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٤، ص١٤٤٧.

لك بطانة[١]، فإنَّهم أعوانُ الأثمة وإخوانُ الظلمة»[٢].

وبهذا العرض المختصر والوثائق التاريخية المقتضبة يظهر بطلان ما ادَّعاه الآمدي من عدم إنكار علي عليه السلام على الحكام الذين سبقوه، أو أنَّه لم يُغَيِّر من سننهم شيئاً، وقد عرفت حقيقةَ الحال، وبهذا تنهدم الأسس التي بنى عليها الآمدي مقالته وحاول من خلالها إبطالَ حجيةِ أقوال أهل البيت عليهم السلام، فإذاً لا شكَّ في حجية أقوالهم وأنَّ ما ساقه من الأدلة على بطلانها أوهن من بيت العنكبوت بل هي مجموعة من المغالطات والتقولات لا أكثر.

٣ـ البطانة، بطانة الرجل خاصته، وهو من بطانة الثوب خلاف ظهارته (محمد عبده، شرح نهج البلاغة، ج٣، ص٨٧).

٤ـ نهج البلاغة، ج٣، ص٨٧؛ النوري، مستدرك الوسائل، ج١٣، ص١٦٢.



الخاتمة

توصَّلنا في هـذه الدراسـة المختصـرة والمعتَمـدة علـى المصـادر السـنية وآراء علماء أهل السـنة، إلـى العديـد مـن النقـاط المهمـة، نشـير إلـى بعضـها علـى نحـو الإجمال:

١. ذهب الآمدي إلى القول بعدم حجية أقوال أهل البيت عليهم السلام وأفعالهم معتمداً في ذلك على ردِّ كلّ ما من شأنه أنْ يكون دليلاً على إمامتهم وعصمتهم، فبادر إلى إنكار نزول آية التطهير بشأنهم، وادَّعى أنَّ مورد نزول الآية هو نساء النبي صلى الله عليه وآله لا غير، وبعد عرض هذا الرأي على الروايات السنية الصحيحة تبيَّن أنَّ الأمر على خلاف ما يدَّعيه تماماً، فإنَّ تلك الروايات السنية الصحيحة تؤكّد نزول الآية بشأن أهل البيت عليهم السلام ـ علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام ـ وليس كما يدَّعيه الآمدي، الأمر الذي أكَّدته كلماتُ كبارِ علماء أهل السنة أيضاً، وقد أتحفنا القارئ بنماذج من كلامهم تنيف على العشرين قولاً، وأثبتنا من خلالها مخالفة الآمدي للروايات السنية الصحيحة وآراء كبار علماء أهل السنة.

٢. إنَّ منشأ تفسير الآية بزوجات النبي صلى الله عليه وآله هو عِكرمة البربري، الذي طعن فيه علماءُ الجرح والتعديل من أهل السنة، وكذَّبوه، وجرحوه، إلى درجةٍ لا تدع لأهل العلم مندوحة في الاعتماد على أقواله ورواياته؛ فقد كان خارجياً، اباضياً، يُكَفّر المسلمين، ويلعب بالنرد، وكان تاركاً للصلاة، ومع ذلك فقد اعتمد عليه الآمدي اعتماداً كاملاً، وجعل كلامه هو القول الفصل في المقام، مجانباً قولَ النبي صلى الله عليه وآله الصحيح الصريح، وكان الأجدر به، بل وبكل مسلم، أنْ يعتمد على

قول أمين الوحي وقدّيس الرسالة الأعظمﷺ، خصوصاً وأنَّه قد وصل إلينا بالنقل الصحيح المعتبر.

٣. إنَّ المصادرَ السنية حافلةٌ بالعديد بالروايات الصحيحة عن نساء النبيﷺ أنفسهن، المصرِّحة بنزول الآية في غيرهن، أعني أهل البيتعليهم السلام(علي وفاطمة والحسن والحسينعليهم السلام)، وأقررن بأنَّ النبيﷺ لم يأذن لهُنَّ بالدخول تحت الكساء، بل جذب الرداء من يد إحداهن حين أرادت الدخول معهم، ومع ذلك فقد حاول الآمدي مجانبة ذلك كلّه، وأجهد نفسه في إثبات فضيلةٍ لنساء النبيﷺ نفينها عن أنفسهن.

٤. حاول الآمدي القدح بحديث الثقلين (بلفظ وعترتي)، وتوهينه، والاعتماد على حديث (وسنتي)، ولكن التتبع لروايات الحديثين في كتب الحديث السنية المعتبرة يوصل القارئ إلى نتيجةٍ يقينيةٍ مفادها: إنَّ حديث (وسنتي) من الأحاديث الواهية، والساقطة عن الاعتبار، التي ينأى العالمُ الفطنُ بنفسه عن التمسُّك بها، ولا تزيد المستدلَّ بها إلا ضعفاً ووهناً، فهو لا يوجد إلا في ستَّةِ مصادر ـ حسب استقصائنا ـ جاء في اثنين منها مرسلاً، وفي أربعة منها ضعيفاً وفق المباني السنية في الحديث والدراية، إذ أكثر رجال أسانيده ممّن عرفوا بالضعف واتَّصفوا الكذب، بل بالزندقة في بعضها، بينما تضافرت المصادر السنية على نقل حديث الثقلين بلفظ (وعترتي)، وأخرجه أصحابُ الصحاح والمسانيد المعتبرة عند أهل السنة، كالترمذي، وأحمد بن حنبل، وابن ماجة، والنسائي، والطبراني، والدارقطني، والإمام ابن خزيمة، والإمام أبو يعلى الموصلي، والحاكم الحسكاني،

وصُححت أكثرُ رواياته على شرط الشيخين، وعليه فمن المخجل جداً أنْ يترك العالمُ الحديثَ الصحيحَ المتواترَ، ويتمسَّك بحديثٍ ساقطٍ مفترى، ويعتبره الأساس في تفسير القضايا المحورية في الدين.

٥. حاول الآمدي التقليلَ من القيمة العلمية لحديث الثقلين، فادَّعى معارضته بحديث أصحابي كالنجوم، وحديث خذوا ثلثي دينكم من هذه الحميراء، وعند تتبعنا لأقوال علماء أهل السنة بشأن هذين الحديثين، وجدناهم قد اتَّفقت كلمتهم على القدح بهذين الحديثين المزعومين، وأجمعوا على أنَّهما من الأحاديث المكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وآله والمفتراة عليه، وتأييداً لهذه النتيجة أوردنا كلمات بعضهم، وعليه فليس من الإنصاف أنْ يدَّعي العالمُ معارضةَ حديث الثقلين، الثابت الصحيح المتواتر، بأحاديث أجمع أهلُ العلم على أنَّها من مصانع الدسّ والتزوير.

٦. إنَّ لحديث الثقلين العديد من الدلالات الواضحة، والتي تمثّل ضربةً قاصمةً لما يتبنَّاه الآمدي وأمثالُه من أفكار ومعتقدات، ومن تلك الدلالات: دلالته على إمامة أهل البيت عليهم السلام وعصمتهم وامتداد إمامتهم، بالإضافة إلى نجاة المتمسّكين بهم، والسائرين على نهجهم، وكان من الأجدر بالآمدي وأمثاله أنْ يستفيدوا من دلالات حديث الثقلين في تصحيح عقائدهم، وتعديل أفكارهم، ولكن هيهات! فالتعصُّب البغيض طالما أردى بصاحبه إلى الحضيض.

٧. حاول الآمدي القدح بأهلية أهل البيت عليهم السلام في استنباط الأحكام، مجانباً في ذلك الأسس المنطقية والأصول العلمية الواضحة في تناول القضايا المهمة، وقد أثبتنا في مقام الرَّدِّ عليه انفرادَ أهل البيت عليهم السلام بالأهليةِ المطلقةِ لاستنباطِ الأحكامِ

ومعرفتِها بعد النبيﷺ ـ الأمر الذي يؤكّد مرجعيتَهم الدينية بعد رحيل النبيﷺ ـ؛ لأنَّ عندهم علمُ الكتاب، وأنَّهم الإذن الواعية التي وعت كلَّ شيء عن النبيﷺ، بالإضافة إلى شهادة النبيﷺ لهم بالأعلمية المطلقة، وأنَّهم أعلمُ الأمة، وبابُ مدينةِ علم الرسولﷺ، وبالإضافة إلى ما يمتلكونه من العلم بالظاهر والباطن، واحتوائهم على علم الشرائع السابقة، كلُّ ذلك ثبت لنا من المصادر السنية بالقطع واليقين.

٨. لم يكتفِ الآمدي بهذا القدر من التشكيك والمغالطات، بل حاول نفي العصمة عن أهل البيتعليهم السلام، وقال في المقام: بأنَّ المراد من الرِّجس الذي نفاه الله تعالى عنهم إنَّما هو نفي الظَّنَّة والتُّهمة لا غير، ولكننا عندما عرضنا كلامه على علم اللغة والتفسير وجدناه مخالفاً لجميع كلمات اللغويين والمفسرين، وأنَّ التفسير الذي جاء به ليس له شاهدٌ من أقوال المفسرين، ولا يعضده دليلٌ من اللغة، بل رأينا إجماع اللغويين والمفسرين على أنَّ الرِّجس الذي نفته الآية عن أهل البيت؟عليهم السلام إنَّما هو كلّ قبيح مستقذر من القول والفعل، وهذا ما يثبت العصمة لأهل البيتعليهم السلام.

٩.كما حاول الآمدي تغطيةَ الحالة السياسية بعد رحيل النبي الأكرمﷺ تغطيةً غير سليمة، فخالف مسلَّمات النقل التاريخي، وادَّعى بأنَّ علياًعليه السلام لم ينكر على من سبقه من الحكام أبداً، بل وحتى في فترة خلافته الظاهرية لم يغيِّر من سننهم شيئاً، ولكننا عندما رجعنا إلى مصنفات أهل السنة في التاريخ وجدنا الحقيقةَ تناقض ما يدَّعيه، فلم تكن العلاقةُ بين عليعليه السلام وبين من سبقه من

الحكام يسودها الودُّ والوئام كما يدَّعي، وقد سجَّلت لنا كتبُ التاريخ نماذجَ كثيرة من اعتراضه على سيرة الحكام السابقين وأسلوب إدارتهم للحكم، وقد سقنا نماذج من اعتراضه على الجور في القضاء، وتعطيل الحدود، والمنع من رواية النبي صلى الله عليه وآله، وقد سجَّل اعتراضه عليه السلام وبشدَّة على بعض القضايا التي تمثّل انحرافاً سافراً عن الإسلام، كالمسح على الخفَّين وإتمام الصلاة في السفر، وإسقاط متعة الحج، وفي زمن خلافته الظاهرية بادر ـ ومن أول وهلةٍ ـ إلى إبطال المفاضلة بالعطاء التي سنَّها عمر وسار عليها عثمان من بعده، كما أبطل التصرفات المالية لعثمان وردَّ ما كان أقطعه، وأعلن مبدأ استرداد الأموال المنهوبة، وغيرها ممَّا لا ينكر وقوعه أحد.

وأخيراً: نسال الله تعالى أنْ يرزقنا السلامة في الدين، وينير لنا طريق الحقِّ والاستقامة، ويجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ ينفعنا به ﴿**يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ**﴾[1]، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأزكى التحيات على أشرف الخلق أجمعين أبي القاسم المصطفى محمد وآله الطاهرين.

١ـ الشعراء، ٨٨ ـ ٨٩.



المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم كتاب الله المنزل على نبيه المرسل**صلى الله عليه وآله.

* **نهج البلاغة**، مجموعة خطب أمير المؤمنينعليه السلام، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ.

١-ابن أبي الحديد المعتزلي، أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٨ق، الطبعة الأُولى.

٢-ابن أبي حاتم الرازي، **تفسير ابن أبي حاتم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، صيدا، المكتبة العصرية، بدون تاريخ.

٣-ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، **المصنف**، تحقيق: محمد سعيد اللحام، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩ق، الطبعة الأولى.

٤- ابن الاثير، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، بيروت دار الكتاب العربي، بدون تاريخ.

٥- ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن عبد الله، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٧ق، الطبعة الثانية.

٦-ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، **الموضوعات**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنور، المكتبة السلفية، ١٣٨٦ق، الطبعة الأولى.

٧-ابن الدمشقي، شمس الدين أبو البركات محمد بن أحمد الدمشقي الباعوني الشافعي، **جواهر المطالب في مناقب الإمام الجليل علي بن أبي طالب**، تحقيق:

محمد باقر المحمودي، قم، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ١٤١٥ق، الطبعة الأولى.

٨-ابن العربي، **تفسير ابن عربي**، تحقيق: عبد الوارث محمد علي، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ ـ ٢٠٠١م، الطبعة الأولى.

٩-ابن الصباغ، علي بن أحمد بن محمد المالكي المكي، **الفصول المهمة في معرفة الأئمة**، تحقيق: سامي الغريري، دار الحديث للطباعة والنشر، ١٤٢٢ ق، الطبعة الأولى.

١٠- ابن السكيت الاهوازي، يعقوب، **ترتيب إصلاح المنطق**، تحقيق: الشيخ محمد حسن بكاي، مشهد، مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٢ ق، الطبعة الأولى.

١١- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود، **الذيل على جزء بقي بن مخلد من أحاديث الحوض**، بدون تاريخ.

١٢- ابن تيمية، **رسالة فضل أهل البيت وحقوقهم**، تحقيق: أبو تراب الظاهري، جدة، ١٤٠٥ق.

١٣- ابن حبان، أبو عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبي الشيخ الأنصاري، **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ق، الطبعة الثانية.

١٤- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم، **المجروحين من المحدثين والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، مكة المكرمة، دار الباز للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

١٥- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ق، الطبعة الثانية.

١٦- ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر

العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ق، الطبعة الأولى.

١٧- ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ق، الطبعة الثانية.

١٨- ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٤ق، الطبعة الأولى.

١٩- . ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني، **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

٢٠- ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، الناشر: بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠ق، الطبعة الثانية.

٢١- ابن حجر، **الصواعق المحرقة**، مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ.

٢٢- إبن حمزة، أبو جعفر محمد بن علي الطوسي، **الثاقب في المناقب**، تحقيق: نبيل رضا علوان، قم المقدسة، مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر، ١٤١٢ق، الطبعة الثانية.

٢٣- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، **المحلى**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الفكر، بدون تاريخ.

٢٤- ابن حزم، علي بن حزم الأندلسي الظاهري، **الإحكام في أصول الأحكام**، القاهرة، مطبعة العاصمة، نشر: زكريا علي يوسف، بدون تاريخ.

٢٥- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ١٤١٢ق، الطبعة الثانية.
٢٦- ابن خلدون، عبد الرحمن المغربي، **تاريخ ابن خلدون** المسمى بـ«العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة.
٢٧- ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، لبنان، دار الثقافة، بدون تاريخ.
٢٨- إبن راهويه، اسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي، **مسند ابن راهويه**، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين برد البلوسي، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، ١٤١٢ق، الطبعة الأولى.
٢٩- ابن زمنين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، **تفسير ابن زمنين**، تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، القاهرة، مطبعة الفاروق الحديثة، ١٤٢٣ق، الطبعة الأولى.
٣٠- ابن سعد، محمود بن منيع الزهري، **الطبقات الكبرى**، بيروت، دار صادر، بدون تاريخ.
٣١- ابن شبه، أبو زيد عمرو بن شبه النميري البصري، **تاريخ المدينة المنورة**، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، قم، نشر دار الفكر ،١٤١٠ق.
٣٢- ابن شهر أشوب، مشير الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن شهر آشوب، **مناقب آل أبي طالب**، تحقيق: لجنة من اساتذة النجف، النجف الأشرف ،١٣٧٦ ق.
٣٣- ابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢ق، الطبعة الأولى.

٣٤- ابن عبد البر، **التمهيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدون تاريخ.

٣٥- ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ق.

٣٦- ابن عدي، عبد الله بن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، محرم ١٤٠٩ق، الطبعة الثالثة.

٣٧- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق: علي الشيري، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥ق.

٣٨- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، **الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء**، تحقيق: علي الشيري، قم، الشريف الرضي، ١٣٧١ش، الطبعة الأولى.

٣٩- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، **السيرة النبوية**، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٦ق، الطبعة الأولى.

٤٠- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، **البداية والنهاية**، تحقيق: علي الشيري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨ق، الطبعة الأولى.

٤١- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، **تفسير القرآن العضيم المعروف بتفسير بن كثير**، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢ق.

٤٢- ابن معين، يحيى بن معين بن عون المري الغطفاني البغدادي، **تاريخ يحيى بن معين**، بيروت دار القلم للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

٤٣- إبن مردويه، أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه الأصفهاني، **مناقب علي بن أبي طالب**عليه السلام **وما نزل من القرآن في علي**عليه السلام، تحقيق: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، قم، دار الحديث، ١٤٢٤ق، الطبعة الثانية.

٤٤- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، قم، أدب الحوزة، ١٤٠٥ق، الطبعة الأُولى.
٤٥- أبو ريه، محمود، **أضواء على السنة المحمدية**، دار الكتاب الإسلامي، بدون تاريخ.
٤٦- أبو داود، سليمان بن الاشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق: سعيد محمد اللحام، بيروت، دار الفكر، ١٤٠ق، الطبعة الأولى.
٤٧- أبو حيان الأندلسي، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الجياني، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية ،١٤٢٢هـ، الطبعة الأولى.
٤٨- أبو الليث السمرقندي، **تفسير السمرقندي**، تحقيق: محمود مطرجي، بيروت، دار الفكر.
٤٩- أبو نعيم الأصبهاني، **كتاب الضعفاء** ،تحقيق: الدكتور فاروق حمادة، الدار البيضاء المغرب، دار الثقافة، بدون تاريخ.
٥٠- أبو يعلي الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، **مسند أبي يعلى الموصلي**، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق، دار المأمون للتراث، بدون تاريخ.
٥١- أحمد، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني الوائلي، **مسند أحمد**، بيروت، دار صادر، بدون تاريخ.
٥٢- الآمدي، علي بن محمد، **الإحكام في أصول الأجكام**، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي المكتب الإسلامي، ١٤٠٢ق، الطبعة الثانية.
٥٣- الآمدي، محمد حسن، **المسح في وضوء الرسول**ﷺ، مطبعة أمين، ١٤٢٠ق، الطبعة الأولى.
٥٤- الآلوسي، **تفسير الآلوسي**، بدون تاريخ.

٥٥- الألباني، محمد ناصر، **ضعيف سنن الترمذي**، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي ،١٤١١ق ـ ١٩٩١ م، الطبعة الأولى.

٥٦- الأحمدي الميانجي ،علي، **مواقف الشيعة**، قم المدسة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، رجب المرجب ١٤١٦ق، الطبعة الأولى.

٥٧- الأمين، محسن بن عبد الكريم بن علي بن محمد، **أعيان الشيعة**، تحقيق: حسن الأمين، بيروت، دار التعارف، بدون تاريخ.

٥٨- الأندلسي، ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م، الطبعة الأولى.

٥٩- الإيجي، **المواقف**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت، دار الجيل، ١٤١٧ ـ ١٩٩٧م، الطبعة الأولى.

٦٠- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٣م، الطبعة الثالثة.

٦١- البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة، **التاريخ الكبير**، ديار بكر، المكتبة الإسلامية، بدون تاريخ.

٦٢- البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة، **الكنى**، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الاصفية حيدر اباد الدكن ،١٣٦٠هـ ،الطبعة الأولى.

٦٣- البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة، **صحيح البخاري**، بيروت، دار الفكر، بدون تاريخ.

٦٤- البغدادي، حماد بن زيد، **تركة النبي**صلى الله عليه وآله، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ١٤٠٤ق، الطبعة الأولى.

٦٥- البغوي، **تفسير البغوي**، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ.

٦٦- البروجردي، حسين، **جامع أحاديث الشيعة**، قم، المطبعة العلمية، ١٣٩٩ش.

٦٧- البري، محمد بن أبي بكر الأنصاري التاهساني، **الجوهرة في نسب الإمام علي وآله**، تحقيق: دكتور محمد التونجي، دمشق، مكتبة النوري، ١٤٠٢ق، الطبعة الأولى.

٦٨- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**، بيروت، دار الفكر، بدون تاريخ.

٦٩- الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي الحنظلي الرازي، **كتاب الجرح والتعديل**، بيروت، دار احياء التراث العربي، ١٣٧١ق، الطبعة الأولى.

٧٠- الرازي، **تفسير الفخر الرازي**، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

٧١- الرازي، محمد بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ق، الطبعة الأولى.

٧٢- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الدين السلفي، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥ق، الطبعة الأولى.

٧٣- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣ق.

٧٤- التفتازاني، **شرح المقاصد في علم الكلام**، باكستان، دار المعارف النعمانية، ١٤٠١ق، الطبعة الأولى.

٧٥- الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، **تفسير الثعالبي المسمي بالجواهر الحسان في تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنةوجماعة، بيروت،

دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٨ق، الطبعة الأولى.

٧٦- الثعلبي، **تفسير الثعلبي المسمى تفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير الساعدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢ق ـ ٢٠٠٢م، الطبعة الأولى.

٧٧- الثقفي، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الثقفي، **الغارات**، تحقيق: جلال الدين المحدث، مطبعة مهر، بدون تاريخ.

٧٨- الجصاص، أحمد بن علي الرازي الجصاص، **أحكام القرآن**، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ق، الطبعة الأولى.

٧٩- الجوهري، أبو بكر أحمد بن عبد العزيز، **السقيفة وفدك**، تحقيق: الشيخ محمد هادي الأميني، بيروت، شركة الكتبي، ١٤١٣ق، الطعة الثانية.

٨٠- الجوهري، اسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دارالعلم للملايين، ١٤٠٧ق، الطبعة الرابعة.

٨١- الجندي، عبد الحليم، **الإمام جعفر الصادق**عليه السلام، تحقيق وإشراف: محمد توفيق عويضة، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٧٩ق.

٨٢- الحاكم الحسكاني، عبيد الله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني الحذاء الحنفي، **شواهد التنزيل لقواعد التفضيل**، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي- مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ١٤١١ق، الطبعة الأولى.

٨٣- الحاكم النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: يوسف المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦ق.

٨٤- الحاكم، محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، منشورات دار

الآفاق الحديث، ١٤٠٠ق، الطبعة الرابعة.
٨٥- الحارث بن أبي أسامة، **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
٨٦- الحر العاملي، محمد بن الحسن، **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، نشر المحقق، ١٤١٤ق، الطبعة الثانية.
٨٧- الحضرمي، أبو بكر، **رشفة الصادي في بحر فضائل بني النبي الهادي**، مصر، بدون تاريخ.
٨٨- الحضرمي، علوي بن طاهر الحداد، **القول الفصل**، جاوا، بدون تاريخ.
٨٩- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١٧ـ ١٩٩٧ م، الطبعة الأولى.
٩٠- الخوئي، أبو القاسم علي أكبر، **كتاب الاجتهاد والتقليد**، قم، دار أنصاريان للطباعة والنشر، ١٤١٠ق، الطبعة الثالثة.
٩١- الخوارزمي، الموفق بن أحمد بن محمد المكي، **المناقب**، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، قم، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١١ق، الطبعة الثانية.
٩٢- الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، جدة، مؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣ق، الطبعة الأولى.
٩٣- الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، **تاريخ الإسلام**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ق، الطبعة الأولى.
٩٤- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وحسين الأسد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣ق، الطبعة التاسعة.

٩٥- الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، **تذكرة الحفاظ**، مكة، نشر مكتبة الحرم المكي بإعانة وزارة معاف الحكومة العالية الهندية، بدون تاريخ.
٩٦- الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، **ميزان الاعتدال**، علي محمد البجاوي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢ ـ ١٩٦٣ م، الطبعة الأولى.
٩٧- الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، بيروت، مكتبة الحياة، بدون تاريخ.
٩٨- الزرندي الحنفي، جمال الدين محمد بن يوسف بن الحسن، **نظم درر السمطين في فضائل المصطفى والمرتضى والبتول والسبطين**، ١٣٧٧ق، الطبعة الأولى.
٩٩- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل**، مصر، شركة مصطفى البابي وأولاده وشركاؤه، ١٣٨٥ق.
١٠٠- الزيلعي، جمال الدين، **تخريج الأحاديث والآثار**، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الرياض، دار ابن خزيمة، ١٤١٤ ق، الطبعة الأولى.
١٠١- الدارمي، عبد الله بن بهرام، **سنن الدارمي**، دمشق، مطبعة الاعتدال، ١٣٤٩ق.
١٠٢- الدولابي، محمد بن أحمد، **الذرية الطاهرة النبوية**، تحقيق: سعد المبارك الحسن، الكويت، الدار السلفية، ١٤٠٧ق، الطبعة الأولى.
١٠٣- الزمخشري، جار الله محمد بن عمر، **الفائق في غريب الحديث**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ق.
١٠٤- السرخسي، أبو بكر محمد بن احمد، **أصول السرخسي**، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، ١٤١٤ق، الطبعة الأولى.

١٠٥- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، **الأنساب**، بيروت، دار الجنان، ١٤٠٨ق، الطبعة الأولى.

١٠٦- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، **تفسير السمعاني**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم، الرياض، دار الوطن، ١٤١٨ ـ ١٩٩٧م، الطبعة الأولى.

١٠٧- السلمي، **تفسير السلمي**، تحقيق: سيد عمران، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ق، الطبعة الأولى.

١٠٨- السلمي، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي، **تفسير العز بن عبد السلام** تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الوهبي، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٦ق، الطبعة الأولى.

١٠٩- سليم بن قيس الهلالي، **كتاب سليم بن قيس**، تحقيق محمد باقر الأنصاري، بدون تاريخ.

١١٠- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير**، بيروت، دار الفكر ،١٤٠١ق، الطبعة الأولى.

١١١- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، بيروت، دار الفكر، ١٣٦٥ق.

١١٢- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تنوير الحوالك في شرح موطأ مالك**، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨ق، الطبعة الأولى.

١١٣- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الرسالة**، تحقيق: احمد محمود شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.

١١٤- الشافعي، أبو المنذر سامي بن أنور، **الزهرة العطرة في حديث العترة**، مصر،

دار الفقيه.

١١٥- الشافعي، شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الشافعي، **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال**، تحقيق: عبد المعاطي أمين قلعجي، كراتشي، جامعة الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى.

١١٦- الشامي المصري، زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي ابن عبد الله، **مختصر سنن أبي داود**، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ.

١١٧- الشبلنجي، **نور الأبصار**، قم، بدون تاريخ.

١١٨- الشعراني، عبد الوهاب، **لواقح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية**، مصر، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٩٣ق، الطبعة الثالثة.

١١٩- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، بيروت، عالم الكتب، بدون تاريخ.

١٢٠- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار**، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٣م.

١٢١- الصالحي الشامي، محمد بن يوسف، **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤ق، الطبعة الأولى.

١٢٢- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، بدون تاريخ.

١٢٣- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بدون تاريخ.

١٢٤- الضحاك، أبو بكر أحمدبن عمرو بن أبي عاصم، **الآحاد والمثاني**، تحقيق:

باسم فيصل الجوابرة، دمشق، دار الدراية، ١٩٩١م، الطبعة الأولى.

١٢٥- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **كتاب الأوائل**، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير، بيروت، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ١٤٠٣ق، الطبعة الأولى.

١٢٦- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الأوسط**، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ق.

١٢٧- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الصغير**، بيروت، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.

١٢٨- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

١٢٩- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق: نخبة من العلماء، بيروت، مؤسسة الأعلمي، بدون تاريخ.

١٣٠- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: صدقي جميل العطار، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥ق.

١٣١- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **المنتخب من كتاب ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين**، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م.

١٣٢- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي، **اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي**، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ،١٤٠٤ق.

١٣٣- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي، **الأمالي**، تحقيق: قسم الدراسات في مؤسسة البعثة، قم، دار الثقافة، ١٤١٤ق، الطبعة الأولى.

١٣٤- الطيالسي، الحافظ سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري، **مسند**

أبي داود الطيالسي، بيروت، دار الحديث، بدون تاريخ.
١٣٥- ظامر بن شدقم المدني، **وقعة الجمل**، تحقيق ونشر: السيد تحسين آل شبيب الموسوي، ١٤٢٠ق، الطبعة الأولى.
١٣٦- الكوفي، محمد أحمد بن أعثم، **كتاب الفتوح**، تحقيق: علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع ،١٤١١ق، الطبعة الأولى.
١٣٧- العاملي، جعفر مرتضى، **الصحيح من سيرة النبي الأعظم**، بيروت، دار الهادي، ١٤١٥ق، الطبعة الرابعة.
١٣٨- عبد بن حميد، **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، تحقيق: صبحي البدري السامرائي ومحمود محمد الصعيدي، مكتبة النهضة، ١٤٠٨ق، الطبعة الأولى.
١٣٩- العجلوني، اسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ق، الطبعة الثانية.
١٤٠- العجلي، أحمد بن عبدالله، **معرفة الثقات**، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٤٠٥ق، الطبعة الأولى.
١٤١- العقاد، محمود، **فاطمة الزهراء**عليها السلام، مصر، دار المعارف، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
١٤٢- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، **كتاب الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨ق، الطبعة الثانية.
١٤٣- عمر كحالة، **معجم المؤلفين**، بيروت، مكتبة المثنى، بدون تاريخ.
١٤٤- العميدي، ثامر، **تاريخ الحديث وتدوينه**، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدسة، العدد الثالث، السنة الثانية عشر، رجب، ١٤١٧هـ.

١٤٥- علي بن الجعد بن عبيد، **مسند ابن الجعد**، رواية وجمع: أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ق، الطبعة الثانية.
١٤٦- العياشي، أبو النظر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي، **تفسير العياشي**، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، طهران، المكتبة العلمية الاسلامية، بدون تاريخ.
١٤٧- العيني، عبد الرحمن بن محمود بن أحمد العيني الحنفي، **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري**، بيروت، دار احياء التراث العربي، بدون تاريخ.
١٤٨- الغرناطي الكلبي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، بيروت، دار الكتاب العربي ،١٩٨٣م، الطبعة الرابعة.
١٤٩- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **المستصفى في علم الأصول**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ق.
١٥٠- الفتني، محمد طاهر بن علي الهندي، **تذكرة الموضوعات**، بدون تاريخ.
١٥١- القاسمي، **محاسن التأويل**، مصر، عيسى الحلبي، بدون تاريخ.
١٥٢- القاضي النعمان المغربي، أبو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور بن احمد بن حيون التميمي المغربي، **دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام**، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، القاهرة، دار المعارف ،١٣٨٣ق.
١٥٣- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القران**، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي ،١٤٠٥ق.
١٥٤- القندوزي الحنفي، سليمان بن ابراهيم، **ينابيع المودة لذوي القربى**، تحقيق: السيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة للطباعة والنشر، ١٤١٦ق.
١٥٥- الليثي، أبو الحسن علي بن محمد، **عيون الحكم والمواعظ**، تحقيق: حسين

الحسني البيرجندي، قم، دار الحديث، ١٣٧٦ش، الطبعة الأولى.
١٥٦- مالك، الإمام مالك بن أنس، **كتاب الموطأ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار احياء التراث العربي، ١٤٠٦ق، الطبعة الأولى.
١٥٧- المباركفوري، أبو العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠ق، الطبعة الأولى.
١٥٨- المتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي الهندي البرهان نوري، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩ق.
١٥٩- المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي الإصفهاني، **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**عليهم السلام، بيروت، مؤسسة الوفا، ١٤٠٣ق، الطبعة الثانية.
١٦٠- محمد عبده، **شرح نهج البلاغة**، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ.
١٦١- المحمودي، أبو جعفر محمد باقر، **نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة**، بيروت، دار التعارف، ١٣٦٩ق، الطبعة الأُولى.
١٦٢- المرتضى، أحمد بن عبد الله الجنداري، **شرح الأزهار**، صنعاء، مكتبة غمضان، بدون تاريخ.
١٦٣- المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، **تهذيب الكمال في اسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، بغداد، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ق، الطبعة الرابعة.
١٦٤- المغربي، أحمد بن الصديق، **فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي**، تحقيق: محمد هادي الأميني، اصفهان، مكتبة الإمام أمير المؤمنين

علي عليه السلام العامة، ١٤٠٣ق، الطبعة الثالثة.

١٦٥- المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، **الأمالي**، تحقيق: الحسين استاد ولي وعلي اكبرالغفاري، قم، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، ١٤٠٣ق.

١٦٦- مقاتل بن سليمان، **تفسير مقاتل بن سليمان**، تحقيق: أحمد فريد، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ الطبعة: الأولى.

١٦٧- المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، **إمتاع الأسماع**، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ،١٤٢٠ق ـ ١٩٩٩ م، الطبعة الأولى.

١٦٨- المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، **فضل آل البيت عليهم السلام**، تحقيق: علي عاشور، ١٤٢٠ ق.

١٦٩- مسلم النيسابوري، **صحيح مسلم**، بيروت، دار الفكر.

١٧٠- المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي، **فيض القدير في شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير**، تحقيق: أحمد عبد السلام، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ق، الطبعة الأولى.

١٧١- الميرزا النوري، حسين، **مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل**، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، نشر المحقق، ١٤٠٨ق، الطبعة الأُولى.

١٧٢- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، **سنن النسائي**، بيروت، دار الفكر، ١٣٤٨ق، الطبعة الأولى.

١٧٣- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، **كتاب الضعفاء والمتروكين**، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٦ق ـ ١٩٨٦ م، الطبعة الأولى.

١٧٤- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، **خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي**

طالب كرّم الله وجهه، تحقيق: محمد هادي الأميني، طهران، مكتبة نينوى الحديثة، بدون تاريخ.

١٧٥- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ق.

١٧٦- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، **أسباب النزول**، القاهرة، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، ١٣٨٨ق.

١٧٧- النووي، **شرح مسلم**، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ق، بدون تاريخ.

١٧٨- اليعقوبي، أحمد بن يعقوب بن وهب بن واضح، **تاريخ اليعقوبي**، قم، مؤسسة نشر فرهنك أهل البيت عليهم السلام، بدون تاريخ.



المحتويات

المحتويات

مقدمة.. ١٣

من هو الآمدي؟ ١٤

خطة البحث:.. ١٦

منهجنا في الرد: ١٧

نص كلام الآمدي: ١٨

الملاحظات والمؤاخذات العامة على كلام الآمدي:................................ ٢٢

الفصل الأول: نقض كلام الآمدي فيما يتعلق بآية التطهير ٢٩

المبحث الأول: نقض مغالطات الآمدي في تفسير أهل البيت ٣٠

أولاً: روايات أهل السنة المبينة للمراد من أهل البيت:.. ٣١

١- حديث عائشة ٣١

نظرة سريعة في سند الحديثين:... ٣٢

(١) ابن طاوس: ٣٢

(٢) عاصم بن الحسن:... ٣٢

(٣) أبو عمر بن مهدي: ٣٣
(٤) محمد بن مخلد: ٣٣
(٥) محمد بن عبد الله مولى بني هاشم: ٣٣
(٦) وكيع بن الجراح: ٣٣
(٧) هشيم بن بشير: ٣٤
(٨) العوام بن حوشب: ٣٤
(٩) جُميع: ٣٥
٢- حديث أم سلمة: ٣٥
٣- حديث أنس بن مالك ٤١
نظرة في سند الحديث: ٤١
(١) محمد بن عبد الله الحفيد: ٤٢
(٢) الحسين بن الفضل البجلي: ٤٢
(٣) عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار: ٤٣
(٤) حماد بن سلمة بن دينار البصري: ٤٣
(٥) علي بن زيد: ٤٤
(٦) حميد بن أبي حميد الطويل: ٤٥
٤- حديث واثلة ابن الأسقع ٤٦
نظرة سريعة في سند الحديث: ٤٨
(١) أبو العباس محمد بن يعقوب: ٤٨
(٢) العباس بن الوليد بن مزيد: ٤٩
(٣) أبوه: الوليد بن مزيد: ٤٩

(٥) أبو عمار شداد بن عبد الله القرشي الأموي:.. ٥٠
٥- حديث أبي سعيد الخدري.. ٥٠
وقفة مع أحد طرق الحديث:.. ٥١
(١) أبو كريب محمد بن العلاء:.. ٥١
(٢) الحسن بن عطية بن نجيح القرشي: ٥٢
(٣) فضيل بن مرزوق الرقاشي:.. ٥٣
(٤) عطية العوفي: ٥٣
٦- حديث سعد بن أبي وقاص.. ٥٤
نظرة سريعة في سند الحديث:.. ٥٥
(١) قتيبة: ٥٥
(٢) حاتم بن إسماعيل: ٥٦
(٣) هشام بن عمار:.. ٥٦
(٤) بكير بن مسمار:.. ٥٧
(٥) عامر بن سعد:.. ٥٨
٧- حديث عمرو بن ميمون.. ٥٨
٨- حديث الإمام زين العابدين عليه السلام.. ٥٩
ثانياً: آراء فقهاء أهل السنة ومفسريهم في بيان المراد من أهل البيت ٦٠
١- السمعاني ٦٠
٢- أبو بكر النقاش.. ٦١
٣- أبو بكر الحضرمي.. ٦١
٤- ابن عطية الأندلسي ٦١

٥- الطحاوي ٦٢
٦- الحافظ الكنجي ٦٢
٧- الإمام عز الدين السلمي الدمشقي الشافعي ٦٢
٨- محمد جسوس ٦٣
٩- الإمام القرطبي ٦٣
١٠- الإمام النووي ٦٤
١١- القاسمي ٦٤
١٢- الحمزاوي ٦٤
١٣- مجد الدين الفيروزآبادي ٦٤
١٤- الشيخ الشبلنجي ٦٥
١٥- الشوكاني ٦٥
١٦- الملا علي القاري ٦٥
١٧- ابن تيمية ٦٥
١٨- توفيق أبو علم ٦٦
١٩- أحمد بن محمد الشامي ٦٦
٢٠- عباس محمود العقاد ٦٧
٢١- حسن السقاف ٦٧
ثالثاً: إقرار نساء النبيﷺ بخروجهن عن دائرة أهل البيت: ٦٨
المبحث الثاني: نقض كلام الآمدي في التمسّك بسياق الآية ٦٩
منشأ التفسير بزوجات النبيﷺ ومنبعه ٧٠
رأي علماء السنة في عكرمة: ٧١

حجة التفسير بالأزواج..٧٣

مغالطة الآمدي في التمسّك بالسياق...٧٤

رد المغالطة...٧٤

ورود الاستطراد والاعتراض في القرآن الكريم ٧٤

المبحث الثالث: مغالطة الآمدي في عدم المنافاة بين التفسير....................٧٦

المقام الأول: في ما ذكره من المنافاة: ٧٦

أولاً: روايات نساء النبي صلى الله عليه وآله الدالة على خروجهن:........................٧٧

الرواية الأولى:...٧٧

الرواية الثانية: ٧٧

الرواية الثالثة: ٧٨

الرواية الرابعة: ٧٨

ثانياً: تأكيد النبي صلى الله عليه وآله على انحصار أهل البيت بعلي وفاطمة وابنيهما: ٧٩

الأول: ما فيه تحديد المدة بستة أشهر:..٨٠

الثاني: ما فيه تحديد المدة بسبعة أشهر: ٨٠

الثالث: ما فيه تحديد المدة بثمانية أشهر: ٨١

الرابع: ما فيه تحديد المدة بتسعة أشهر: ٨١

الخامس: ما ليس فيه تحديد المدة:...٨١

رابعاً: الروايات السنة الصحيحة الدالة على خروجهن: ٨٢

تعقيب ومناقشة:...٨٣

المقام الثاني: ما يتعلق بالخبر الذي ذكره: ٨٦

الفصل الثاني: نقض مغالطات الآمدي فيما يتعلق بحديث الثقلين............٩٣

المبحث الأول: قدح الآمدي في حديث الثقلين وجوابه ٩٤
حديث (وعترتي)، بعض طرقه وقيمته الروائية:........................ ٩٥
١- حديث زيد ابن أرقم:........................ ٩٥
٢- حديث زيد بن ثابت: ٩٦
٣- حديث جابر بن عبد الله الأنصاري:........................ ٩٧
٤- حديث حذيفة بن أسيد: ٩٨
٥- حديث أبي سعيد الخدري:........................ ٩٩
منشأ الخطأ في تضعيف عطية العوفي ١٠٠
هارون بن سعيد الكوفي في ميزان الجرح والتعديل: ١٠٢
٦- حديث أمير المؤمنين عليه السلام: ١٠٣
حديث (وسنتي)، طرقه وقيمته الروائية: ١٠٤
١- حديث عبد الله بن عباس: ١٠٤
وقفة قصيرة مع سند الرواية: ١٠٥
(١) إسماعيل بن أبي أويس: ١٠٥
(٢) أبوه: ١٠٦
(٣) عِكرمة: ١٠٧
٢- رواية أبي سعيد الخدري: ١٠٨
مناقشة سند الرواية:........................ ١٠٩
(١) عبد الله بن عمر بن أبان:........................ ١٠٩
(٢) شعيب بن إبراهيم ١٠٩
(٣) سيف بن عمر:........................ ١١٠

(٤) أبان بن إسحاق: ١١١
(٥) صباح بن محمد: ١١٢
٣- رواية أبي هريرة: ١١٢
القيمة السندية للرواية: ١١٣
٤- رواية أنس بن مالك: ١١٣
مناقشة سند الرواية ١١٤
٥- مرسلة مالك في الموطأ: ١١٥
٦- مرسلة الطبري: ١١٥
٧- رواية عمرو بن عوف: ١١٦
مناقشة سند الرواية ١١٦
الخلاصة: ١١٨
المبحث الثاني: مغالطة الآمدي في الجمع بين الحديثين وجوابها ١١٩
تنبيه على نقطتين: ١٢٠
المبحث الثالث: مصادر الحديثين عند أهل السنة ١٢٢
أولاً: بعض من أورد حديث (وعترتي) من علماء السنة وجهابذتهم: ١٢٢
ثانياً: مصادر حديث (وسنتي): ١٢٩
تتمة وتنبيه: ١٢٩
المبحث الرابع: إدعاء الآمدي معارضة حديث الثقلين ونقضه ١٣١
أولاً: حديث أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ١٣٢
مناقشة سند الحديث ١٣٢
نتيجة البحث السندي ١٣٤

مناقشة المتن ١٣٤
الخلاصة: ١٣٧
ثانياً: حديث خذوا شطر دينكم من الحميراء ١٣٧
١- الحافظ ابن حجر العسقلاني: ١٣٨
٢- الحافظ عماد الدين ابن كثير: ١٣٨
٣- السخاوي: ١٣٨
٤- المزي: ١٣٨
٥- الزركشي: ١٣٨
٦- الإمام جلال الدين السيوطي: ١٣٩
٧- الملا علي القاري: ١٣٩
٨- ابن القيم الجوزية وابن الغرس: ١٣٩
٩- المزني والذهبي: ١٣٩
المبحث الخامس: دلالات حديث الثقلين ١٤١
١- دلالة الحديث على إمامة أهل البيت عليهم السلام: ١٤١
٢- دلالته على عصمة أهل البيت عليهم السلام: ١٤٤
٣- دلالته على أعلمية أهل البيت عليهم السلام: ١٤٦
٤- دلالته على امتداد إمامتهم وعدم انقطاعها: ١٤٧
٥- دلالته على نجاة المتمسكين بولايتهم: ١٤٨
الفصل الثالث: قدح الآمدي بأهلية أهل البيت عليهم السلام وعصمتهم ونقضه ١٥١
المبحث الأول: قدح الآمدي بعصمة أهل البيت عليهم السلام ١٥٢
المحور الأول: الأهلية المطلقة لأهل البيت عليهم السلام: ١٥٣

الأول: إنَّ عنده علم الكتاب بل علم كل شيء ١٥٣
الثاني: أنه الإذن الواعية التي حفظت كلَّ شيء عن النبيصَلَّىاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ ١٥٥
الثالث: شهادة النبيصَلَّىاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ بأنَّه أعلم الأمة بعده ١٥٦
١- أنَّه أقضى الأمة:.. ١٥٧
٣- انه أكثر الصحابة علماً:.. ١٦٠
٤- عنده علم الظاهر والباطن:.. ١٦١
٥- عنده علم الشرائع السابقة:.. ١٦١
المحور الثاني: كثرة المخالطة.. ١٦٢
المبحث الثاني: مغالطة الآمدي حول نفي العصمة في آية التطهير........... ١٦٥
المراد من الرِّجس في آية التطهير:.. ١٦٥
الرجس في اللغة:... ١٦٦
كلمات المفسرين في المراد من الرِّجس في آية التطهير: ١٦٧
الخلاصة:.. ١٧٠
تتمة في دلالة الآية على عصمة أهل البيتعَلَيْهِمُالسَّلَامُ ١٧١
المبحث الثالث: مغالطة الآمدي حول موقف أمير المؤمنين ١٧٣
الأمر الأول: إنكار عليعَلَيْهِالسَّلَامُ على من سبقه: ١٧٤
أولاً: اعتراضه على الجور في القضاء.. ١٧٤
ثانياً: إنكاره على منع رواية الحديث وتدوينه.................................... ١٧٥
ثالثاً: تشديده في الإنكار على مسح الخفين ١٧٦
رابعاً: اعتراضه على تعطيل الحدود.. ١٧٦
خامساً: اعتراضه على إسقاط متعة الحج ١٧٧

سادساً: اعتراضه على إتمام الصلاة في السفر.. ١٧٨
سابعاً: استنكار سياسة التنكيل بالصحابة ١٧٩
الأمر الثاني: هل نقض علي عليه السلام من سننهم شيئاً؟ ١٨٠
أولاً: إبطال منهج المفاضلة بالعطاء وانتهاج مبدأ المساواة........................ ١٨٠
ثانياً: إبطال التصرفات الاقتصادية لعثمان.. ١٨١
ثالثاً: إخراج ولاة عثمان وبطانته من ولاية الأمصار ١٨٢
الخاتمة ١٨٥
المصادر والمراجع ١٩١
المحتويات ٢١٣